طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

آذار | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | ٢٠١٧

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد
صدام حسين

البعث في ذكرى تأسيسه

راية التحرير تنتقل من قائد إلى قائد آخر

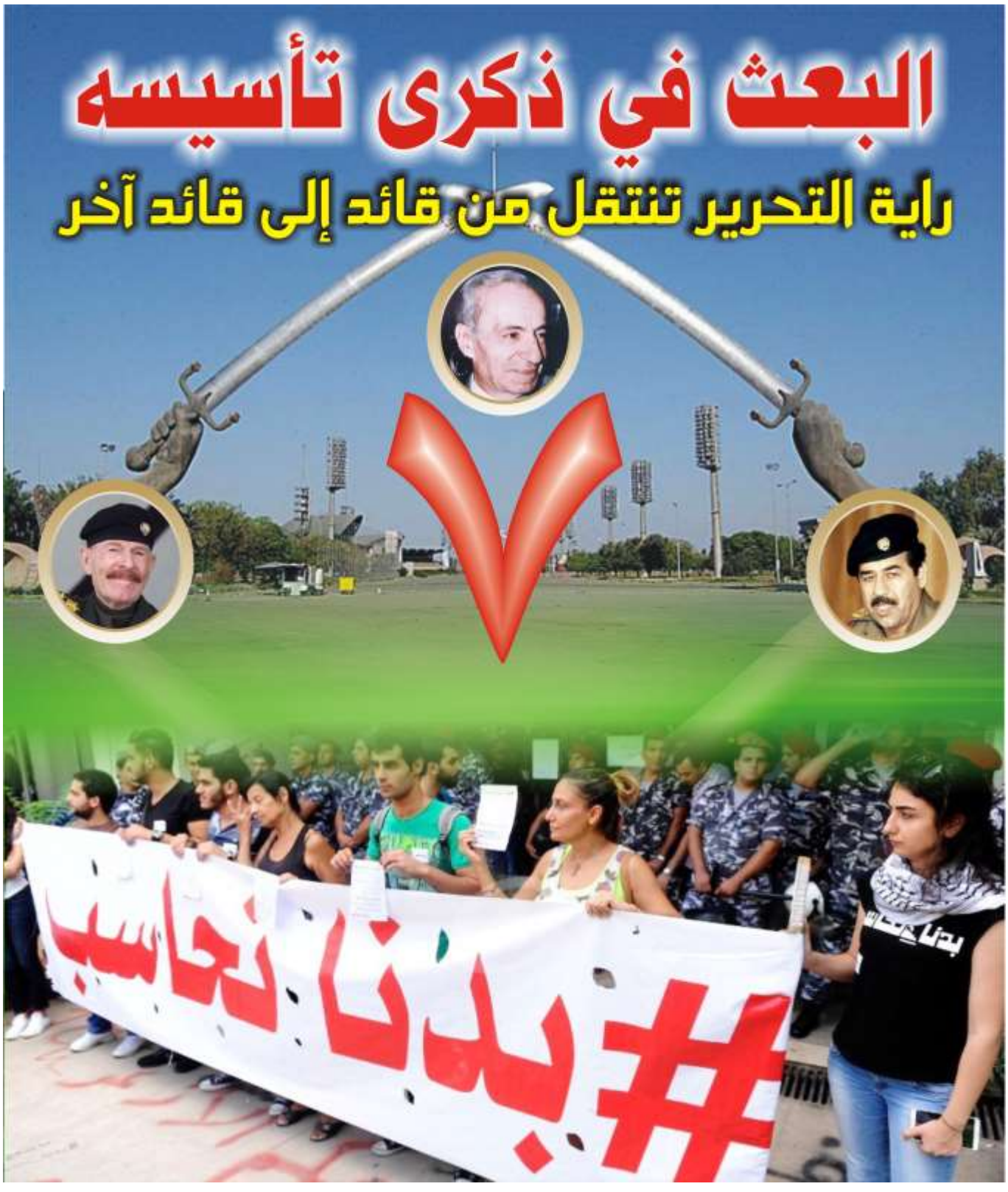

كلمة الطليعة

في ذكرى تأسيسه
البعث والمقاومة علاقة استراتيجية

بعد أربعة عشر عاماً من عمر العدوان على العراق، ومثلها في مقاومته، تطل علينا الذكرى السبعون لتأسيس حزب البعث، حزب الوحدة والحرية والاشتراكية، لتؤكد مرة أخرى أن المقاومة في فكر الحزب تبقى السلاح الأقوى في تحرير الأمة من الاستعمار. هذا ما نصَّ عليه دستور الحزب الذي وضعه مؤسسو الحزب والمؤتمر القومي، وهو ما قام بتنفيذه ميشال عفلق، مؤسس الحزب، حين شارك مع البعثيين، على أرض فلسطين، في المعركة ضد مؤامرة تقسيمها في العام ١٩٤٨. وهكذا شكَّل الإعلان خطاً استراتيجياً لحزب البعث الذي ما زال محافظاً عليه، ومشاركاً في كل معركة ضد الاستعمار والصهيونية. وهذا ما تؤكده العودة إلى تاريخ الحزب طوال المرحلة الممتدة من تاريخ التأسيس وصولاً إلى تفجير ثورة الـ(١٧ – ٣٠ تموز من العام ١٩٦٨) في العراق، التي جاءت لتعطي المقاومة عمقاً استراتيجياً في قلب النظام الرسمي العربي. ومنذ ذلك الحين وجدت المقاومة الفلسطينية في تلك الثورة عمقها القومي الذي يحتضنها ويشارك فيها بعد أن كانت تتعرض لتجاهل الأنظمة الرسمية، ناهيك عن العمل على إعاقة دورها وتأثيرها.

ولأن للمقاومة أكثر من وجه فكري وسياسي واقتصادي وعسكري، فقد أكَّدت كل مراحل ثورة تموز أن النظام الوطني في العراق فجَّر المقاومة في وجه الاستعمار والصهيونية سالكاً كل دروبها، ومشاركاً في كل ساحاتها، بدءًا من فلسطين مروراً بلبنان، وآخراً وليس أخيراً على الساحة العراقية بعد أن تعرَّض العراق للاحتلال الأميركي، والذي تحول إلى احتلال إيراني بقرار أميركي، لأنه كان متماهياً معه في كل وسائله وأهدافه وأغراضه.

وإذ يتحضَّر الحزب للاحتفال بعيد تأسيسه السبعين، نعيد التذكير بانطلاقة جبهة التحرير العربية في شهر نيسان من العام ١٩٦٩، وإعلان انطلاقة المقاومة الوطنية العراقية في العاشر من نيسان من العام ٢٠٠٣. ولأنهما معلمان استراتيجيان من معالم فكر البعث، فسنتوقف عند معانيهما ودلالالتهما ومدى علاقة كل منهما بالأخرى لدى البعثيين بشكل خاص، وكل القوميين العرب بشكل عام.

كانت فلسطين وما تزال قضية العرب المركزية، وأما السبب فلأن احتلالها شكَّل نقطة البداية لوضع عائق جغرافي وبشري ليحول دون قيام الوحدة العربية. ولهذا السبب اعتبر الحزب أن تحرير فلسطين هو خط البداية في معركة تحرير الوطن العربي، وصولاً إلى هدف الوحدة. وبهذا فقد ربط بين الهدفين ربطاً جدلياً اعتبر فيه أن تحرير فلسطين هو طريق للوحدة، والوحدة هي طريق لتحرير فلسطين. وبناء على ذلك فقد ألزم الحزب نفسه به، حينما أعلن عن تأسيس جبهة التحرير العربية، لا لكي تكون فصيلاً فلسطينياً جديداً، بل لكي تشكل الفصيل القومي الذي تقع على عاتقه مهمة استقطاب الشعب العربي للمشاركة في معركة تحرير فلسطين. ومن أجل هذه الغاية فقد اعتبر الحزب أن كل بعثي هو جبهوي. فكانت الترجمة الأولى لإعلانه هو تأسيس الفصائل البعثية المقاومة في جنوب لبنان، الذي ابتدأ في التحضير له منذ العام ١٩٦٨. وأثمر بتقديمه الشهيد تلو الشهيد في مقاومة العدو الصهيوني في العام ١٩٧٥.

وكما يُقال كان للحزب في كل عرس مقاوم قرصاً بعثياً، والعودة إلى تاريخ الحزب في المقاومة سيعطي البرهان والدليل، الذي لم يتنكر له إلاَّ كل مكابر أو كل من يريد تجهيل دور الحزب في المقاومة لأغراض فئوية، أو لأغراض ليست لها علاقة بمصلحة الأمة العربية. وكان هؤلاء وأولئك يعمدون إلى تجهيل مبدأ قومية المعركة مع العدو الصهيوني، إما بقطرية قاصرة، أو بطائفية ضيقة.

وعلى هذا المنوال، كان النظام الوطني في العراق، وعلى رأسه صدام حسين، يعطي الاهتمام الكبير لدراسة كل تجارب المقاومة وتقديم العون لها. وقد ظهرت أسباب ذلك الاهتمام لاحقاً بعد أن أعلن بنفسه انطلاقة المقاومة الشعبية في العراق بعد احتلاله في التاسع من نيسان من العام ٢٠٠٣، بعد أن استنفدت الحرب النظامية كل وسائلها، فانطلقت المقاومة الوطنية العراقية في العاشر منه. وقد تبيَّن لاحقاً أن الحكم الوطني قد حضَّر لتلك المرحلة منذ أزمان بعيدة قبل الاحتلال، ولهذا السبب كانت انطلاقتها أسرع بكثير مما حصل للتجارب العربية والعالمية في المقاومة.

ونحن نستقبل الذكرى السبعين لتأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي، وإذ ننوِّه بأن المقاومة العسكرية قد احتلت الموقع الأول في استراتيجية الحزب، في فلسطين ولبنان والعراق وغيرها من الأقطار، فلأنه يربط بين الواحدة والأخرى ربطاً جدلياً. وتصبح الحقيقة أكثر وضوحاً، في فهم البعث لعروبة المقاومة، إذا عدنا بالذاكرة إلى مقررات المؤسسات السياسية الغربية المعادية للقومية العربية:

- في العام ١٩٠٧، أعلن مؤتمر كامبل بنرمان: على

الدول ذات المصالح المشتركة أن تعمل على استمرار تجزئة هذه المنطقة وتأخرها، بزرع الكيان الصهيوني على أرض فلسطين.

-في العام ٢٠٠٣، أعلن جورج بوش الإبن من على متن حاملة الطائرات الأمريكية (أبراهام لينكولن) في الأول من أيار ٢٠٠٣، قائلاً: (لقد أمَّنا حماية أصدقائنا، ومن العراق سنعيد رسم خارطة المنطقة).

-وفي العام ٢٠٠٦، وفي أثناء العدوان الصهيوني على لبنان، ومن بيروت أعلنت كونداليسا رايس، وزيرة خارجية أميركا، قائلة: (الآن يولد الشرق الأوسط الجديد).

محطات قومية ثلاث، في فلسطين ولبنان والعراق، تفضح من دون شك ضخامة المؤامرة التي تحاك ضد الأمة العربية من جهة، وتكشف تأثير المقاومة العربية في مواجهتها من جهة أخرى. وكل من يشكك بأهمية ترابط فصائل المقاومة العربية كمن يتجاهل وحدة المؤامرة التي يرسمها التحالف الأميركي – الصهيوني. فأينما تضرب المؤامرة فلتحقيق مقررات مؤتمر بانرمان. وأينما تضرب فتجد الأصابع الخفية لذلك التحالف تحركها وتأمرها وتوفر أسباب وظروف وإمكانيات تنفيذها.

لقد نفَّذت مشروع احتلال فلسطين، ولحمايته شنَّت معظم المعارك على الأقطار العربية منذ العام ١٩٤٨، و١٩٥٦، و١٩٦٧، و١٩٩١، و٢٠٠٣، و٢٠٠٦، وما تزال حتى الآن لا تعرف مستقرَّاً لها، وأما السبب فلأنها لم تحقق كل النتائج المرجوة. وهي لم تستطع ذلك، فلأنها لم تستطع القضاء على استراتيجية المقاومة أينما حلَّت. وإذا كانت أطراف التحالف المذكور مستمرة في تنفيذ أهدافه، كالبنيان المرصوص، فلا يمكن مواجهته إلاَّ بمقاومة عربية متحدة الأهداف، موحدة الاتجاهات، لها أهدافها القومية الواضحة.

إن هذا يقتضي محاربة كل ما يعيق وحدة المقاومة، كالتقوقع القطري والطائفي، واعتبار كل من يطمع في توسيع نفوذه على حساب المصلحة القومية العربية، بمثابة من يساعد التحالف الأميركي – الصهيوني على بلوغ أهدافه. وبالتالي أن يكون الأمن القومي العربي هدفاً مركزياً من أهداف المقاومة العربية. فلا أمن قطرياً ولا أمن طائفياً أو دينياً هو من يحمي الأمة العربية على الإطلاق.

ولأن البعث ناضل وقاوم منذ بداية تأسيسه كل تلك المشاريع، أصبح هدفاً رئيسياً من أهداف الصهيونية والاستعمار وكل طامع بشبر من أرضنا العربية. إن ما يجري الآن باختصار، مؤامرة لاجتثاث الفكر القومي المقاوم، وقد أعطى الأولوية لاجتثاث البعث لأنه يمثل الصوت القومي الداعم والممارس لفعل المقاومة على المستوى القومي. وهذا بحد ذاته يطرح مسألة أساسية طالما غابت عن مواقف معظم التيارات السياسية والحزبية، لتجاهل هذه الحقيقة أو تجهيلها عمداً لأسباب فئوية، وهي لا تدري أن القضاء على هدف تعميم المقاومة على الصعيد القومي العربي هو فعل معاد للأمة بكاملها.

إن قضية فلسطين، بما تمثِّل من مركزية للنضال العربي، أصبحت واحدة من تلك القضايا، ولأنه لا يجوز تجاهل مركزيتها، فإنه لا يجوز أيضاً تناسي مركزية قضايا أخرى تعادلها أهمية كمثل احتلال العراق، أو احتلال لبنان، لأن احتلال قطر عربي يعادل في أهميته احتلال فلسطين، والسبب يعود إلى مخطط الاستعمار في تجزئة حركة النضال القومية، وللدفع بشعب كل قطر محتل لأن يحصر اهتمامه في تحرير أرضه متجاهلاً ترابط حركات النضال القطرية ترابطاً جدلياً، بحيث تقوى حركة النضال في قطر ما، كلما نشطت في أقطار أخرى، وتضعف هنا كلما أصاب الوهن تلك الحركة هناك.

كان في احتلال لبنان، ومن بعده احتلال العراق، إضعاف لحركة المقاومة في فلسطين. وشهدت المقاومة الفلسطينية أدنى درجات ضعفها في توسيع رقعة الاحتلال في الأقطار الأخرى، بحيث اشتغل كل قطر في تحرير أرضه أولاً، فتوزعت جهود المقاومين وتشرذمت، وأصبح لكل مجتمع قطري قضيته المركزية في الوقت الذي يجب فيه اعتبار الأمن القومي العربي له المركزية الأولى، سواءً أكان في فلسطين أو لبنان أو العراق، أو في أية بقعة أخرى من بقاع الوطن العربي الكبير تتعرَّض فيه للعدوان والاحتلال. وليس من الغريب، في مثل هذا الحال، أن تتوجه بنادق المقاومة الفلسطينية لتحرير فلسطين، وأن تتوجَّه بنادق المقاومة اللبنانية لتحرير لبنان، وأن تتوجَّه بنادق المقاومة العراقية لتحرير العراق. ولكن على أن يجمعها هدف قومي واحد، هو تحرير الأمة كلها من أطماع التحالف الصهيوني – الأميركي، وما رافقه من أطماع النظام الإيراني لبسط نفوذه على الوطن العربي.

وإن ما يشرِّف المقاومة أنها سطَّرت تاريخاً مشرفاً لهذه الأمة، إلاَّ أن ما ينخر في بعض مفاصلها من نزعات قطرية تارة، وطائفية تارة أخرى، يعيق تحقيق أهدافها القومية. وإذا كان المخطط الخارجي، الأميركي – الصهيوني – الإيراني، يعمل على تغييب عامل توحيد الفصائل المقاومة وتفتيت أواصرها، فإنه يقع على عاتق المقاومين العرب أن يعيروه كل الاهتمام بحيث لا يجوز الفصل بين مركزية العمل القومي المقاوم، والدفع بكل فصيل منه باعتبار كل ساحة منها مركزية نضالية منفصلة عن أخواتها في الأقطار الأخرى، وإنما أن يستمر كل فصيل بمقاومته على الساحة القطرية، وأن يعتبر كل انتصار لأحدها هو انتصار للأخرى. كما أن أي دعم يبذله عربي لأي فصيل مقاوم في أي قطر عربي، هو دعم للفصائل الأخرى. ولعلَّنا نرتقي بمفهوم المقاومة في فلسطين ولبنان إلى المستوى القومي الذي بلغته المقاومة الوطنية العراقية في أهدافها ووسائلها أولاً، والابتعاد عن القوقعة في شرانق القطرية والطائفية ثانياً. ولأن احتلال العراق في العام ٢٠٠٣، كان بمثابة البداية في المخطط الأميركي – الصهيوني، كما أعلن جورج بوش، فتحرير العراق سيكون انتصاراً لكل مقاومة على الأرض العربية وبالأخص المقاومة الوطنية الفلسطينية.

في الذكرى ١٤ لغزو العراق القيادة القومية، الحل الوطني هو الذي ينقذ العراق ويصون وحدته وعروبته

في الذكرى (١٤) لغزو العراق واحتلاله، أصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي البيان التالي نصه:

في مثل هذه الأيام لأربعة عشر سنة خلت، تعرض العراق لغزو دولي متعدد الجنسيات بقيادة أميركا بحجة امتلاكه أسلحة دمار شامل ونسجه علاقات مع القاعدة التي حُملت مسؤولية تفجير برجي التجارة في نيويورك. وقد ثبت كذب هذه الادعاءات ليس استناداً إلى تقارير لجان التفتيش وحسب، بل أيضاً باعتراف أميركي صريح بأن ما نسب للعراق استند إلى تقارير ملفقة وكاذبة.

وأن تكون أولى القرارات التي اتخذها الحاكم الأميركي بعد احتلال العراق، هي حل الجيش العراقي وحل حزب البعث واجتثاثه، فهذا كافٍ لأن يدلل على الهدف الفعلي الكامن وراء العدوان والغزو. وهو تدمير بنية الدولة الوطنية العراقية، وتفتيت بنية المجتمع العراقي، وقد أثبتت سياقات الأحداث أن كل ما قامت به دولة الاحتلال من إجراءات سياسية وعسكرية وأمنية واقتصادية إنما أندرج ضمن المخطط المرسوم، وهو تدمير العراق وإسقاطه كدولة وطنية متماسكة بشعبها ومؤسساتها ونسيجها المجتمعي.

وإذا كانت الأيام الأولى، قد كشفت أبعاد المخطط العدواني الذي استهدف العراق، فإن ثلاثة عشر عاماً، كشفت أيضاً حقيقة أدوار القوى الخارجية والداخلية التي تلطت وراء القرار الأميركي، ثم ما لبثت أن انقضت على العراق لافتراسه وتدمير كل المنظومة القيمية إنسانياً ووطنياً واجتماعياً التي تميز بها العراق على مر العصور وخاصة مرحلة الحكم الوطني، الذي نقل العراق إلى مصاف الدول التي تسير بوتائر متسارعه لتحقيق نموها الشامل.

إن القوات الغازية التي قدمت بذريعة ادعاءاتها الكاذبة، دمرت الحجر وقتلت البشر وأحرقت الشجر، وأفرزت عملية سياسية لا هم لرموزها إلا توفير التغطية الداخلية للقوى المعادية للعراق وللأمة العربية التي تتوزع مروحتها من التحالف الصهيو-استعماري إلى نظام الشعوبية الجديدة في إيران والذي وجد في التسهيلات الأميركية فرصته الذهبية للانقضاض على العراق والثأر من الهزيمة التي مني بها في القادسية الثانية وتحقيق حلمه التاريخي بإسقاط وحدة العراق وعروبته وإعادة الحاقه بالمشروع الفارسي الصفوي العنصري.

وإن يطوي العراق عامة الثالث عشر، وهو ينوء تحت حرب تدميرية شاملة بحجة مواجهة قوى الترهيب السياسي والاجتماعي والتكفير بالديني، فإن هذا الذي تشهده مدن العراق وكل نواحيه وآخرها الموصل، ليس إلا نتاجاً للاحتلال بطرفيه الأميركي والإيراني، وأن القوى التي تندرج تحت مسميات القوى الإرهابية، فهي إنما نتاج الحالة التي أفرزها الاحتلال.

إن حزبنا، حزب البعث العربي الاشتراكي، والذي يفخر بالتجربة الرائدة التي بناها الحكم الوطني لبنة-لبنة، والتي قدمت النموذج الوطني الذي يتوق الشعب

إنقاذ العراق يكون بدحر الاحتلالين الأميركي والإيراني ومن التحق بهما

الوصول إليه، من خلال أقانيم المشروع النهضوي الشامل والتي كانت صفحة مضيئة في تاريخه السياسي، إنما يفخر أيضاً بما سطره شعب العراق على الصفحة الثانية من مقاومة وطنية، كان للحزب الدور القيادي والريادي في إطلاقها وشمولية مفاعيلها والتي أثمرت دحراً لقوات الاحتلال الأميركي، وتصدياً متواصلاً، بالموقف والميدان لقوى الشعوبية الجديدة سواء تلك التي تتمثل بالوجود الميليشياوي الإيراني، أو تلك التي ترتبط بمركز التوجيه والتحكم في طهران.

إننا وفي هذه المناسبة، مناسبة حلول الذكرى الرابعة عشر لغزو العراق واحتلاله وبعد كل ما شهدته ساحة العراق من تطورات سياسية وعسكرية واجتماعية، نؤكد بأن كافة القوى والأدوات التي

تناوبت على إدارة السلطة التي نصبها الاحتلال أميركياً كان أم إيرانياً، إنما هي قوى تفتقر إلى الحد الأدنى من المصداقية الوطنية وأن لا هدف لها سوى الإمعان بسرقة ثروات العراق وإفقار شعبه وتوفير التغطية للمشاريع العدوانية المحمولة على رافعات القوى الدولية الاستعمارية والإقليمية. وبالتالي فإن إنقاذ العراق وإعادته إلى سابق عهده الوطني، لا يكون إلا بدحر الاحتلالين الأميركي والإيراني ومن التحق بهما، وإسقاط العملية السياسية بكل أطرافها ورموزها والعمل لإنتاج مشروع سياسي يكون قادراً على إعادة هيكلة الحياة السياسية على قواعد التعددية السياسية والديموقراطية التي تلبي الحاجة الوطنية العراقية وليست تلك التي بشرت بها أميركا وبرزت مشهديتها في أبو غريب وغيره وفي الانتهاكات المتمادية لحقوق الإنسان.

شعب العراق بأصالته ومقاومته قادر على انتزاع زمام المبادرة وهزيمة المشاريع المشبوهة

إن المشروع السياسي الوطني هو الذي يقوم على قواعد إعادة بناء الدولة المركزية العراقية وإعادة الاعتبار لمؤسساتها الارتكازية وخاصة مؤسسة الجيش الوطني وإعادة الاعتبار للدور الوطني الذي تضطلع به القوى الوطنية العابرة للطوائف والمذاهب والحزب في طليعتها وأن طرح المشروع السياسي لإعادة توحيد العراق وطنياً ومجتمعياً لا يكون منطلقاً من موقف إلغاء الحظر والاجتثاث لحزب البعث إنما يكون استمراراً للنهج التقسيمي والتفتيتي الذي غذاه الاحتلال الأميركي وينفخ في ناره النظام الفارسي الصفوي الشعوبي.

على هذا الأساس، فإن الحل الوطني الذي يؤسس لوضع سياسي جديد تشارك فيه كافة القوى الحريصة على وحدة العراق وعروبته، هو البديل الموضوعي لكل أشكال المشاريع التي تتلون لبوسها الطائفية والعرقية والتي يراد لها أن تشكل تغطية لمشروع بايدن التقسيمي.

من هنا، فإن القيادة القومية للحزب، والتي لها ملء الثقة بقدرة شعب العراق على الانتصار على قوى العدوان والتبعية والطائفية والارتهان، فإن لها ملء الثقة، بأن كافة المؤتمرات التي تعقد هنا، سواء برعاية أميركية تركية وهناك برعاية إيرانية، آيلة في نتائجها إلى السقوط. لأن الشعب الذي فجر ثورته في ١٧/٣٠ تموز، واتخذ قرار التأميم التاريخي، وانتصر في القادسية الثانية، وخاض المنازلة الكبرى في أم

إلغاء الحظر والاجتثاث المدخل لحل وطني في مواجهة التقسيم والتفتيت

المعارك، وصمد في وجه الحصار والتجويع وتصدى للغزو وأطلق مقاومة شاملة ويتصدى للقوى الطائفية التي تمارس كل أشكال التنكيل والترهيب السياسي والتكفير الديني من "داعش" بكل مشتقاتها إلى ما يسمى بالحشد الطائفي الشعبي بكل مسمياته إنما هو قادر على انتزاع زمام المبادرة، على قاعدة توحيد جهود كافة القوى الوطنية العراقية الحريصة على وحدة العراق أرضاً وشعباً ومؤسسات وإقامة نظام المساءلة . هذا النظام، إنما يبدأ بإطلاق عملية سياسية، تسقط وتجمد كل مفاعيل إفرازات الاحتلال، مع تشكيل حكومة من الكفاءات الوطنية المشهود لها بالنزاهة والمصداقية وإعداد مشروع دستور جديد يطرح على الاستفتاء الشعبي ومن ثم الدعوة إلى انتخابات تشريعية في سياق إعادة تكوين السلطة في ضوء الحاجتين الوطنية والشعبية، وعلى كافة القوى أن تتحمل مسؤولياتها وخاصة تلك التي تقاتل وتقاوم الاحتلال والفساد وحكم المحاصصة وكل محاولة تهدف إلى تغيير التركيب الديموغرافي. في هذه المناسبة التي أرادتها قوى العدوان، محطة للبدء بتدمير العراق، استطاعت قوى المقاومة أن تحولها محطة للبدء بتدمير مشروع قوى العدوان بكل ألوانهم وأطيافهم وواقعهم وهي ستحولها إلى محطة لإطلاق مشروع وطني، وهي حكماً منتصرة لأنها تمثل إرادة الشعب ومشروعية نضاله التحرري.

تحية للعراق بشعبه المقاوم، وتحية لمقاومته البطلة بقيادة جبهة الجهاد والتحرير وعلى رأسها الرفيق المجاهد عزة إبراهيم الأمين العام للحزب، وتحية للشهداء وعلى رأسهم الرفيق القائد صدام حسين وتحية للأسرى والمعتقلين، وغد العراق سيكون حكماً مشرقاً على واقع جديد في بعديه القومي والوطني.

القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
في١٦/٣/٢٠١٧

القيادة القطرية في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي
تنعي أحد كوادر الحزب في قوات – التحرير – جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية

نعت القيادة القطرية في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي الرفيق محمد فياض أحد أهم طلائع الحزب في قوات التحرير – جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، الذي وافته المنية على إثر حادث مؤسف، وهذا نص النعي:

أيها البعثيون
يا جماهير أمتنا العربية الثائرة

على أثر حادث مؤسف أودى بحياة الرفيق محمد فياض تنعي إليكم القيادة القطرية رحيل أحد أهم قادة الفصائل في قوات التحرير التي واجهت العدو، طوال احتلاله للأرض اللبنانية.

وإذ تعلن أساها وحزنها على رحيله، فإنما تعلن أيضاً عن فخرها واعتزازها بمسيرة المقاومة التي فجَّرها البعثيون في وجه العدو الصهيوني منذ أواخر الستينيات من القرن العشرين في الطيبة وكفركلا التي استشهد فيها مناضلون كبار، وتابعها رفاقهم في مسيرة لم تنته سوى بطرد العدو من الأراضي اللبنانية.

لقد كان الفقيد من الأبطال الذين عرفت أرض الجنوب والبقاع، وخاصة تلال جبل نيحا شدة وطأة مقاومتهم على الاحتلال الصهيوني في لبنان. وهو الذي نذر نفسه ليلتحق بركب الشهداء ليقدم روحه ثمناً رخيصاً في سبيل تحرير أرضه وحماية عرضه.

إن الفقيد هو من مواليد بلدة مشغرة – البقاع الغربي، من عائلة وطنية دفعت معظم أبنائها للالتحاق بصفوف قوات التحرير – جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، ليقوموا بواجبهم المقدس.

وإذ تنعي القيادة القطرية الفقيد البطل فإنها تعلن فخرها واعتزازها بمسيرته النضالية الحافلة بالعمليات العسكرية ضد الاحتلال الصهيوني، وبعقيدته القتالية ضد كل أنواع الغزو الذي تتعرض له أمتنا العربية وخاصة في فلسطين والعراق، فإنها تدعو لأن يتغمده الله بوافر رحمته. وتدعو بالصبر والسلوان لرفاقه ولعائلته.

القيادة القطرية
لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي
في ٥/ ٣/ ٢٠١٧

أهالي مشغرة ورفاقه يشيعون الرفيق محمد فياض إلى مثواه الأخير
سيبقى مشعلاً يضيء تاريخ المقاومة الوطنية اللبنانية – قوات التحرير

بعد ظهر يوم السبت الواقع في ٤/ ٣/ ٢٠١٧، شيَّع أهالي مشغرة ورفاقه جثمان الرفيق البطل الفقيد محمد فياض، في مأتم مهيب، حيث دُفن في جبانة البلدة.

بهذه المناسبة الأليمة توافد رفاق الشهيد إلى بلدة مشغرة البقاعية لتشييع جثمان رفيقهم البطل إلى مثواه الأخير، حيث يبقى شاهداً على تلال تومات نيحا التي أقلق فيها راحة العدو الصهيوني من نتائج العمليات البطولية التي قادها ونفَّذها إلى جانب رفاقه الأبطال. حيث لبى قرار حزبه بالالتحاق بقوات التحرير – جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية منذ بداية تأسيسها في العام ١٩٨٣.

وأقسم الرفاق على متابعة مسيرته في المقاومة، كما أقسم هو من قبلهم على أن يتابع مسيرة رفاقه في الطيبة وكفركلا.

وبشهادات من أهالي بلدته، ورفاقه في الفصيل

المقاوم الذي كان يقوده، نقرأ كبر بطولاته حيث كان مطارداً من قبل العدو الصهيوني لقتله أو اعتقاله، وقد نجا أكثر من مرة من كمائنه التي كان من أهمها أنه طوَّق منزله في مشغرة فنجا منهم بشجاعة الأبطال.

فللفقيد الرحمة والغفران

... ويحتفلون بمناسبة مرور أسبوع على وفاته

وفي العاشر من شهر آذار توافد إلى بلدة مشغرة – البقاع الغربي، رفاقه لإحياء ذكرى أسبوع الفقيد الرفيق محمد حسين فياض. وبعد أن وضع إكليلين من الزهور على ضريحه باسم القيادة القطرية وقيادة فرع البقاع للحزب، بحضور رفاقه وإخوته ووالده، ومجموعة من أهالي بلدة مشغرة، قرأ الجميع الفاتحة عن روحه الطاهرة، وتوجه الجميع إلى قاعة الاحتفالات في جامع المرحوم حسين منصور حيث أقيمت مراسم ذكرى الإسبوع، بحضور حشد كبير من أهالي البلدة.

وبعد تلاوة آيات من الذكر الحكيم، كان للشيخ إمام بلدة مشغرة كلمة وموعظة تحدث فيها عن الفقيد وسيرته الاجتماعية.

الرفيق علي حرب يرثي رفيقه محمد فياض

تحدث بعده الرفيق علي حرب بكلمة وجدانية هذا نصها:

محمد

أيها الرفيق الراحل في مقتبل العمر

دعوتني لتشييعك إلى مثواك الأخير، فأحرجتني أمام سطوة الموت. فالحدث جلل ما هكذا تموت الرجال ولكنه الغدر كان يسابق الفراشات باحثاً عن ضوء ينير طريقه للحرية، حالماً كالنحل بين الزهور وعن غدٍ تشرق فيه الشمس على حلم وأمل وسيف. سيف يعيد للأمة مجداً سرقته الأعادي. كنت عربي الهوى، فلسطيني الانتماء، لبنانياً مناضلاً، فاعتليت يا فارسنا صهوة الخيل، فكنت فارساً خبرته ساحات الوغى. لم

تنل من عزيمتك قساوة الجلاد ولا مرارة السجون وظلم ذوي القربي. أحبك كل من عرفك، وعشقتك الأودية والتلال التي حسب العدو أنه لن يبارحها.

محمد فياض، أبو علي، تفتحت عيناه وهو ينهل من معين العروبة مقاوماً منذ نعومة أظافره. هو ابن قوات التحرير في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، ونسر البقاع وحلم الأجيال ودفء الليالي. هو صوت الفرح الآتي من بعيد. وصورة عشق حفرتها الأيام في وجدان محبيه، وزقزقه العصافير وخرير الماء ينساب بين جداول غنت للوطن أجمل قصائدها. لم يدرك مغزاها إلا الثوار.

محمد هو أنشودة شعر حملتها النسمات، ووزعتها فوق تلال جبال تومات نيحا. هو حنين ناي، وبراءة الأطفال. طوبى لأرض احتضنت مرقدك بسلام وهدوء وطمأنينة، وأسكنك اللّه فسيح جناته.

ابن الفقيد يرثي أباه

تحدث بعده علي ابن الفقيد حيث قال :" أبي يا ثروة العشق الأبدية، ألق الفكر والوجدان فقدناك وأنت في ريع العطاء وربيعه، كنت لنا بيرق العطاء الذي لا ينضب، كنا نراك أسطورة في الحب والنضال، فخرنا بك يزداد كلما حدثتنا عن تاريخك الحافل. فأنت زرعت فينا العُلى والوفاء والولاء والرغد يا صاحب القلب الكبير يا ألق الروح يا ثورةً حين تتداعى دوافع وكوامن النضال. أعطيت للأرض نضرتها وللبساتين خضرتها، كنت

الفلاح المعطاء والمزارع صاحب الأيادي البيضاء، أرضك التي أعطيتها من طهر كفيك جادت على الدنيا وما جادت عليك. عشنا في ظلك حياةً كريمة فتركت فينا فراغاً لا يملؤه أحدٌ سواك... عهدنا لك يا والدي أن نمضي على الطريق الذي رسمته لنا وأنت الذي شهدت لك كل مواقع النضال بالعز والكفاح. وختمها بتقديم آيات الشكر والعرفان لكل من شارك في تقديم واجب العزاء.

وقصيدة رثاء:
إلى الرفيق محمد فياض
الشاهدُ على موته والشهيدُ بمزاياه

الشاعر جعفر إبراهيم

دَمْعةٌ لآهةِ أبيكَ/
جَدّلْ جَذَلَ سنابِلِكَ /
لمِلحِ جرحكَ
وانحني../
كَقُرْحٍ على ميلادِ الغيمِ الهارِبِ/
إلى مراسِمِ الشّتاء...
كادتْ المَطْرَة على هدبِهِ جمرَةَ رحيق!...
كيف ازدَدْتَ عن حاجةِ النّدى للبريق
ما أفسدَ وضوءَ نجمَتِكَ ليلٌ/
ولا استوفتْ صلاتُكَ حَقَّ إيمانِكَ بالماء/
كِدْتَ كأساً لمناولةِ التّراب/
فلّاحاً لزفاف الغيم على مصاطب الوعد.../
ويا أنت../
نَقيّ كزهرةِ تُفّاح../
صلبٌ كسنديانَةِ وعر../
كعَمَدِ دارٍ عامرَةٍ بالبساطةِ...!/
على رِسْلِكَ../
إذ كيف يوقَدُ لرحيلِكَ خُزامْ...؟
تأخّرَ الدّرْبُ عن وقْعِ دَعْسِكَ النّبيل../
يا مُحَمّد../
وتهوي كما يهوي الأثيرُ في صَدْعِ اللّيل...
كيف استسلمَ لصرخةِ جناحيك المدى../
يا المَدى المَهيضِ../
إلى أين...؟!
مَنْ يولِمُ لهذا الرّحيلِ القاني..؟/
يا مُحَمّد../
وكيفَ يُسْتَرْجَعُ الهديل عن قِبابِ الغيب؟!/

تكادُ القرى حنين الكرومِ على أهدابٍ تحترق../
يا دَوِيَّ النّحلِ على زهرةِ التّعب.../
إلى أين ..؟/
وباكراً ...؟!
إلى أين تفرُّ ببسمتِكَ وأنت على أَهُبّةِ الوعد...؟
يا لُطْفَكَ الجريح /
ألطُفْ بنا.../
ودَعنا نذكرُكَ بشارَة صباح...!/
عَمّدْ بموتِكَ فجراً آخر وليدْ../
استرِحْ.../
وستبقى في ذاكرةِ الرّفاقِ صرخة سلاح !.... ... .

بيـــان

حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي – قطاع العمال

حول مواجهة الضرائب الجائرة بعدالة اجتماعية تشمل كل المواطنين

احتجاجاً على سلة الضرائب التي أقرها مجلس النواب في لبنان، أصدر القطاع العمالي في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، بياناً تم توزيعه خلال اعتصام الحراك الشعبي اللبناني يوم الأحد في ١٩/ ٣/ ٢٠١٧، وهذا نصه:

أيها اللبنانيون واللبنانيات

بسرعة البرق يمدد أعضاء المجلس النيابي لأنفسهم المرة تلو الأخرى فيطعنون أهم دعائم الديمقراطية في تداول السلطة، ويصادرون إرادة الناخبين في اختيار ممثليهم الحقيقيين المعبرين عن طموحاتهم وقضاياهم .

وبسرعة البرق أيضاً يمرر الممددون لأنفسهم قانون رفع التقديمات المالية المخصصة لهم إلى المئة بالمئة في واحدة من أبشع حالات الكسب المالي غير الشرعي المنظم وكأنه لا يكفيهم ما يحصلوا عليه من امتيازات وتعويضات ورواتب خيالية لهم ولذويهم على مدى الحياة .

أما الفقراء وصغار الكسبة ومتوسطي الحال الذين يشكلون الغالبية الساحقة من اللبنانيين، فقد تركوهم للقدر وللمجهول مستعينين بشتى وسائل الخداع والتمويه للقضاء على الحدود الدنيا من حقوقهم المشروعة في تحصيل لقمة عيش كريم، وسكن متواضع غير ذي جدران متهاوية وسقوف من التنك والصفيح، ومدرسة وطنية تتساوى فيها حقوق الطالب والمعلم الكادح الذي يفتئتون على راتبه ومعاشه التقاعدي، ومستشفى للإنسان فلا يموت المريض على أبوابه وتُنتهك صحة المواطن وكرامته .

إن ما يراه المواطنون اليوم على دروب جلجلة سلسلة الرتب والرواتب، وجحيم الضرائب الجائرة .

ليشكل أبشع حالات الاستهتار باللبنانيين وكراماتهم، فلم يعد الحديث عن الفساد ذي جدوى إن لم يقترن بتدابير عملانية شعبية على أرض المعاناة، فيستعيد الشعب الفقير الكادح والمعتّر، زمام الدفاع عن حقوقه بمنأى عن الذين يدَّعون تمثيله ويرفعون شعارات الدفاع عن مصالحه والتي ثبت للقاصي والداني، كم هي شعارات زائفة وجوفاء عندما يصادر السياسيون إرادة العمال فيشلون كل حركة مطلبية، ويقضون على هيئة التنسيق النقابية فيقطعون على النقابات المعترضة كل أمل بالتصحيح والتغيير المنشودين .

وإن هذا ما يدفعنا اليوم إلى مناشدة مختلف قوى الشعب اللبناني وهيئاته النقابية والعمالية والتربوية والاجتماعية المتضررة من هذا الواقع الكارثي والمأزوم، إلى تشكيل الجبهة الأوسع لقوى الاعتراض البعيدة عن كل الاصطفافات التي يحركها الفاسدون وسياسيو التنظير الأجوف عن الفساد فيزيدون في إنعاش الفاسدين وقوة مناعتهم .

وبالتالي فإن مواجهة هذه السلطة أصبح اليوم حقاً مشروعاً على كل اللبنانيين التشبث به فلا يتركون الساحات بعد اليوم وليكثفوا من تحركاتهم التي يجب أن تفرض على هذه السلطة التراجع عن ضرائبها الجائرة فتطال الرساميل الكبيرة وسماسرة العقارات ومصادري الأملاك العامة ومافيات النفط وفيول الكهرباء وناهبي الخزينة العامة من حيتان المال ورموز الفساد والإفساد وغيرهم .

ولتكن دعوة مفتوحة وتصاعدية فتعترف السلطة بحقوق مواطنيها الفقراء والمعذبين في هذه الأرض، حيث لم يعد لدينا بعد اليوم ما نخسره سوى الكرامة، والكرامة وحسب .

حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

قطاع العمال – المكتب المهني—في ١٩/ ٣/ ٢٠١٧

قطاع العمال في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي:
لا لفرض ضرائب جديدة على اللبنانيين

وكان قطاع العمال في الحزب قد حذر في بيان سابق من عزم الحكومة على فرض ضرائب جديدة على اللبنانيين، وأصدر البيان التالي :

منذ تشكلت الحكومة اللبنانية الجديدة وأقر المجلس النيابي بيانها الوزاري .

تطالعنا الصحف ومواقع الإعلام بين الفينة والأخرى عن نوايا وخطط مشبوهة ستخرج إلى العلن في الأسابيع والأشهر المقبلة وقوامها فرض ضرائب جديدة على اللبنانيين لسد العجز الحاصل في الموازنة اللبنانية جراء الهدر العام والسرقات المنظمة والنهب المستمر في خزينة الدولة دون حسيب أو رقيب .

إننا نرى، وقبل تنفيذ هذه الضرائب وعديدها وتأثيراتها السلبية القادمة اقتصادياً على الشعب اللبناني بغالبيته الساحقة .

إن فرض أية ضريبة جديدة في هذه الظروف والبلد يسعى للوقوف على رجليه بعد انتخاب رئيس للجمهورية وضع في المقدمة أولوية محاربة الفساد وتطهير الإدارة ووقف كل مناحي الهدر الحاصلة . إنما هي بمثابة الطعنة النجلاء لوعود الرئيس الجديد وتقويضاً لكل ما أوصى به أمام المواطنين من تعهدات منذ خطاب القسم حتى اليوم .

وإن الطامة الكبرى التي تعاني منها البلاد لا يمكن معالجتها بالمزيد من الضرائب، بقدر ما يجب أن تنصب الجهود حول حماية الخزينة اللبنانية. فالهدر المنظم الذي تتعرض له ولنا في معضلة الكهرباء على سبيل المثال لا الحصر، دليل ساطع على ما تشكله من مزاريب للنهب عندما تتكبد الخزينة ما لا يقل عن مليارات دولار سنوياً، فالهدر يضاف إلى الهدر الآخر العائد لشركات استيراد المشتقات النفطية التي تتحكم بالسوق اللبناني لمصلحة بعض المحتكرين وأمراء وميليشيات الطوائف والمذاهب الذين لا يختلفون عن أولئك الذين يصادرون الشاطئ اللبناني ويضعون أياديهم على الأملاك البحرية شأنهم أيضاً شأن قراصنة الأنترنت والتخابر غير الشرعي والتهرب الجمركي وسماسرة القمامة والمكبات العشوائية وقناصة الطيور المهاجرة وكل الفاسدين على هذه الأرض التي آن لها أن تنزع عن جلدتها تلك القشرة السرطانية المتمثلة بهؤلاء جميعاً، حيث لم يعد من خيار بعد اليوم للناس سوى النزول إلى الشارع وهم لم يعد لديهم ما يخسرونه سوى قيود الصبر التي يكبلون أنفسهم بها والتي آن لها أن تنكسر وتتحطم .

حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي
المكتب المهني – قطاع العمال—بيروت في ٢/٢٠١٧

تجمع المرأة اللبنانية
يهنئ المرأة العربية بعيدها السنوي

الثامن من آذار اليوم الذي تحتفل فيه النساء بعيدهن... إلا في وطني تحتفل المرأة بكفاحها ونضالها...

في هذه المناسبة يتوجه تجمع المرأة اللبنانية بكل التحية والتقدير والاعتزاز للمرأة العربية بشكل عام والمرأة اللبنانية بشكل خاص، وبالنساء المكافحات في هذا العالم، اللواتي حملن قضاياهن وقضايا الوطن على راحات أكفهنّ وعملن بكل عزم في الميادين كافة.

اليوم وفي هذه المناسبة يجدد تجمع المرأة اللبنانية العهد على متابعة المسيرة يداً بيد، نساءً ورجالاً، من اجل تحقيق المساواة الكاملة، وبالمساواة يتقدم المجتمع.....

إلهام مبارك / رئيسة تجمع المرأة اللبنانية

قـــم للمعلم وفـــه التبجيلا ...

في الساعة العاشرة من التاسع من آذار من العام ٢٠١٧، وبمناسبة عيد المعلم، شارك مكتب المعلمين القطري في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي في الوقفة الاحتجاجية أمام وزارة التربية في الأونسكو، للمطالبة بحقوق المعلمين.

اعتصامات وكلمات

في ٩/ ٣/ ٢٠١٧، تحولت مناسبة عيد المعلم إلى اعتصامات وتحركات أمام مقر وزارة التربية - في الاونيسكو، حيث تجمع حشد من الأساتذة المتعاقدين في التعليم المهني والتقني والأساتذة المتعاقدين الثانويين والمدرسين المتعاقدين في التعليم الأساسي الرسمي ولجنة "المستعان بهم" وجمع من الطلاب إلى مناسبة وطنية بامتياز.

فتحت شعار "عيد بأي حال عدت يا عيد"، متعاقد يموت وآخر أضناه التشريد"، حمل الأساتذة والمعلمون والطلاب لافتات تحمل مطالبهم، متذمرين من "سلسلة المماطلات والوعود واللامبالاة من المعنيين"، مشددين على أن "المعلم بدل من أن يكرم يحرم ابسط حقوقه الوظيفية."

كلمة متعاقدي المهني والتقني

تحدث باسمهم وليد نمير الذي قال: "مما لا شك فيه، أن أكثر إنسان يستحق التكريم والتبجيل هو ذلك الجندي المجهول، ذاك القائد العظيم الذي يعد جيلا راقيا، قادرا على خدمة وطنه والإعلاء من شأنه فإذا أردت أن تعرف درجة رقي أمة فاسأل عن رسل الكلمة فيها.

ودعا جميع ملاكات المعلمين للتكاتف من اجل المطالبة بحقوقهم قائلاً: التثبيت ثم التثبيت ثم التثبيت. زملاؤنا في باقي القطاعات اليوم يقبضون مستحقات الفصل الاول، أما نحن فسنقبض مرة واحدة في العام، أين العدالة الاجتماعية والأخلاق الوطنية؟."

وتوجه إلى المعلمين والمعلمات: "لا ييأسن احد، فلن ينال منا أي متهاون، فابقوا في فرحتكم ومناسبتكم الجليلة ودمتم ذخرا لهذا الوطن وعنوانا للكرامة ونبراس الهدى، وما دمنا على طريق الحق والصواب فلا ولن نخشى أي شيء."

كلمة حراك المتعاقدين الثانويين

وتلا رئيس "حراك الأساتذة المتعاقدين الثانويين" حمزة منصور بيانا كرر فيه دعوة "الوزراء والنواب المؤتمنين على محو وجع المتعاقدين إلى إنهاء مآسي

متعاقدي الثانوي والأساسي عبر التعجيل الجدي الممنهج والمدروس بوضع خطة متدرجة ضمن اقتراح قانون لتثبيت جميع المتعاقدين ضمن آلية متسلسلة تنصف الجميع بالتدرج بحسب الأقدمية في التعليم."

وذّكر "معالي وزير التربية بمطلبنا المرفوع إلى الوزارة منذ عهد الحكومة السابقة وهو إيجاد آلية تقنية تدفع بموجبها مستحقات المتعاقدين شهريا"، وذّكره أيضاً بـ"مطلبنا دفع بدل نقل وتوفير تغطية صحية شاملة لكل المتعاقدين، وإصدار قرار وزاري يقضي باحتساب ساعات المتعاقدين في كل الإضرابات والعطل القسرية وقرارات التعطيل القسري وسوء الظروف الطبيعية."

وطالب بـ"انصاف الأساتذة المستعان بهم عبر توقيع عقودهم في أسرع وقت، مع رفع قيمة اجر ساعتهم ودفع مستحقاتهم وكذلك مستحقات أساتذة تعليم السوريين فورا، وإنصاف أساتذة المواد الإجرائية عبر إدخالهم إلى ملاكات التعليم الرسمي ضمن آلية تحددها لجنتهم الخاصة."

وأيد "المطالب المحقة لزملائنا في رابطة التعليم الثانوي والأساسي والإداريين والتعليم الخاص في سلسلة رتب ورواتب تعطيهم حقوقهم من دون ان تدفع ثمن ذلك الطبقات الفقيرة وهي للأسف صارت الأكثرية والغالبية."

كلمة المدرسين المتعاقدين في التعليم الأساسي

بدورها، قالت أمينة سر لجنة المدرسين المتعاقدين في التعليم الأساسي الرسمي أميمة نصار: "جئنا اليوم ولعل صرختنا المدوية تصل إلى مسامع المعنيين عن حقوقنا المهملة على مر السنين بين جحافل الظلم وأناة الصبر وانين الوجع والتي أنتجت تسميات عدة:

تعاقد قديم وتعاقد جديد ومستعان بهم. والنتيجة واحدة حياتنا وحياة أولادنا في كنف عدم الاستقرار. قضيتنا واحدة وان تشعبت."

وأضافت: من حق كل منا العيش بكرامة وإيجاد حلول منصفة في حقنا.

ومن اهم مطالبنا: إيجاد حل عادل ومنصف من خلال قانون يحمينا بعدما أمضينا في التعاقد اكثر من عقدين.

مطلبنا الثاني هو تسوية أوضاعنا كباقي المتعاقدين في الإدارات العامة من ناحية التقديمات الصحية والاجتماعية.

مطلبنا الثالث والأخير الإفادة من نظام التقاعد لضمان شيخوخة كريمة."

كلمة المعلمين المستعان بهم

وتحدثت كاملة رعد باسم لجنة المستعان بهم موضحة "انهم لم يحصلوا على عقود حتى اليوم، ولا تحتسب لهم سنوات خبرة"، وأشارت إلى "لقاء سابق مع وزير التربية مروان حماده الذي نقل اليهم "وجود أولويات وهي سلسلة الرتب والرواتب وقضية المتعاقدين القدامى." وحذرت من ان "المستعان بهم" كما لهيب الحريق يكبر ويكبر إلى ان يحرق الأخضر واليابس."

كلمة حركة الشعب

وانضمت إلى المعتصمين لجنة المعلمين في "حركة الشعب" و"حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ." وأعربت علا شرف الدين من حركة الشعب عن "الدعم الكامل لحقوق كافة المعلمين". وطالبت بـ"دعم المدرسة الرسمية والجامعة الوطنية وتطوير المناهج الرسمية"، وأكدت "رفض أي نوع من أنواع الضرائب التي تجبى من جيوب المواطنين بحجة إيرادات تمويل السلسلة."

كلمة حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

من جهته، اكد رائد همدر من "حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي" "ضرورة استعادة الحقوق والموقع الوظيفي للمعلمين في المراحل كافة من الجامعي إلى الثانوي والأساسي والمهني وإنصاف المتقاعدين."

بيان مكتب المعلمين
في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

وبمناسبة عيد المعلم، أصدر مكتب المعلمين في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، بياناً تم توزيعه في الاعتصام الذي نظمه المعلمون أمام مبنى الأونسكو في بيروت، بمناسبة عيد المعلم في ٩/ ٣/ ٢٠١٧، وهذا نصه:

بات يوم المعلم مناسبة لرفع الصوت والاجتماع بدلاً من الفرح والاحتفال .

كيف يحتفي بالعيد من أفنى العمر بمهنة تستحق التكريم ولا يلاقي من السلطة إلا كل أشكال الجحود في القطاعين الرسمي والخاص بكل فئات المعلمين في الملاك والتعاقد .

يطل العيد هذا العام والمعلمون في الشوارع والساحات بحثاً عن حقوقهم المهدورة في زواريب الهدر والفساد والاستهتار بالمعلم وموقعه في المجتمع، وحقه في الحياة الكريمة هو فهمهم لهذه الحكومات المتعاقبة التي تعيش على الاقتصاد الريعي، فتراكم الدين العام، بعيداً عن الاهتمام بالمعلم والعامل، بالقطاعات الإنتاجية في الزراعة والصناعة والحرفية .

لا تتأسس نهضة المجتمعات إلا على التعليم والتنوير والأساس في ذلك هو المعلم لذلك لا نغالي بقولنا أن لبنان لن يعرف سبيلاً للخروج من الدائرة المفرغة التي أدخلته في سياسة المحاصصة إلا بإعادة الاعتبار للطابع الاجتماعي للصراع بين الفئات المستغلة والفئات المستغلة، بعيداً عن التدثر بغطاء الاتحادات الطائفية والمذهبية. وذلك يقتضي إعادة الاعتبار للطبقة الوسطى باعتبارها صمام الأمان للاستقرار الاجتماعي، وفي الأغلب منها المعلمون .

إننا باسم مكتب المعلمين في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي نحيي المعلم في عيده، نجد أنفسنا في موقعنا الطبيعي بين زملائنا الأستاذة، ملاكاً ومتعاقدين في القطاعين الرسمي والخاص، نرفع الصوت عالياً مطالبين بتعزيز التعليم الرسمي وتطور المناهج وتوظيف العلم والمعرفة في النهضة الاقتصادية والاجتماعية، في إطار دولة هدفها الأساسي الرعاية الاجتماعية، وفي سبيل ذلك ندعو إلى:

-إقرار سلسلة الرتب والرواتب بما يراعي الموقع الوظيفي لجميع الموظفين والمعلمين انطلاقاً من المبدأ الذي اعتمدته السلطة حين أقرت سلسلة الرتب والرواتب للقضاة وأساتذة الجامعة اللبنانية، وتأمين واردات السلسلة من خلال الحد من الهدر والفساد في الجمارك والمطار والمرفأ، وتحصيل حقوق الدولة من الأملاك البحرية والنهرية، وفرض الضرائب العادلة على كبار المكلفين .

-الاهتمام الجدي والمسؤول بالتعليم الرسمي، والتطوير الدائم للبرامج من خلال إشراك المتخصصين والأساتذة من أصحاب الخبرة والكفاءة، والتحول الجدي

باتجاه استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة التي تسمح بمواكبة التطور المتسارع بالتعليم الذي تشهده المجتمعات المتطورة .

-إلغاء بدعة التعاقد في التعليم الرسمي على قاعدة إنصاف المتعاقدين وإدخالهم في الملاك وفقاً لآليات تراعي الكفاءة والتأهيل المناسبين، وتطوير مناهج وآلية عمل كلية التربية في الجامعة اللبنانية لكي تؤمن الدور المطلوب منها في هذا المجال .

-وضع خطة متكاملة لكي تكون كل المباني الرسمية، من حيث مواصفات بنائها وتوزعها الجغرافي متناسبة مع الحاجة إلى المقاعد الدراسية والتجهيزات الإدارية والتكنولوجية والمخبرية والرياضية والفنية .

-التكامل بين مختلف مراحل التعليم، وتوفير مستلزمات تطوير الجامعة اللبنانية وإعادة الصلاحيات الكاملة لمجلس الجامعة لممارسة دوره الأكاديمي والإداري بعيداً عن المحاصصة في التوظيف والتعاقد والتفرغ على حساب الأهلية والكفاءة والمستوى الأكاديمي المطلوب للإبداع والتطوير الاجتماعي والاقتصادي .

إن مكتب المعلمين في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي يدعو روابط المعلمين، وحراك المتعاقدين،

في القطاع الرسمي، ونقابة المعلمين في القطاع الخاص إلى التنسيق الكامل والتحرك الدائم لتحصيل حقوق المعلمين، تطوير التربية والتعليم على قاعدة القواسم المشتركة والتفهم العقلاني الذي يراعي مصالح الجميع .

تحية للمعلم في عيده، في لبنان والوطن العربي، مناضلاً من أجل حقوقه، مقاوماً للعدوان والظلم والطغيان .

تحية للمعلم على مستوى الإنسانية وفي كل مكان يعمل فيه من أجل التربية والمعرفة وبناء الإنسان .

حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي
مكتب المعلمين /٩/٣/٢٠١٧

من شعارات الحملة المطلبية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

في إطار حملته الوطنية لمكافحة الفساد ومواجهة الأزمات الاقتصادية والمعيشية الخانقة ووقوفاً في خندق الفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة وبعد أن بات الجوع يهدد غالبية اللبنانيين نظم حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي حملة مطلبية من خلال رفع الشعارات وتوزيع البيانات في مختلف المناطق اللبنانية بالإضافة إلى ما يقوم به من جهد دائم في إطار الهيئات النقابية وتحركها من أجل انتزاع حقوق المواطن والتصدي للأزمات التي باتت تهدد غالبية اللبنانيين

بعض من الشعارات المرفوعة

سلسلة الرتب والرواتب مطلب محق وعادل

لا لفرض ضرائب جديدة على الشعب

كفى للسرقة والفساد وهدر المال العام

من له مصلحة في ضرب التعليم الثانوي الرسمي؟

الأستاذ محمد الحجيري

١- من المتَّفق عليه بأن قطاع التعليم الثانوي الرسمي قطاع ناجح، دون الدخول في سجالات مع أحد. ودون انتقاص من نجاحات الآخرين أو مجهوداتهم. وهو مكان يحقق فعلاً ديموقراطية التعليم وتأمين مستوى جيداً من التعليم ما قبل الجامعي لكل شرائح المجتمع اللبناني.

٢- ومن المعروف أيضاً بأن الموقع الوظيفي لأستاذ التعليم الثانوي كان تاريخياً يؤمن للأستاذ الثانوي راتباً يزيد عن راتب الموظف الإداري الفئة الثالثة بزيادة قدرها ٦٠٪. بينما كان يأتي بعد بداية راتب الأستاذ الجامعي بست درجات.

٣- بعد إقرار سلسلة الرواتب للقضاة ولأساتذة الجامعة في عام ٢٠١١، اختل هذا التوازن، وبدأت رابطة التعليم الثانوي بالتحرك للمطالبة بإعادة هذا التوازن المختل، إلى أن تم تطيير السلسلة عام ٢٠١٤ بعد تصعيد لهيئة التنسيق النقابية غير مسبوق منذ سنوات طويلة. وأخيراً أعلن وزير المالية علي حسن خليل بأن المصارف عرضت على الحكومة مبلغ مليار دولار في حينه في مقابل عدم فرض ضرائب على تلك المصارف من أجل تغطية كلفة السلسلة.

٤- إن ما تم تسريبه عن السلسلة المقترحة اليوم في المجلس النيابي تلحق غبناً كبيراً بأساتذة التعليم الثانوي تحديداً.

وبحسب الأرقام الواردة، فإن بداية راتب الموظف الإداري الفئة الثالثة سيكون ٢,٢٠٠,٠٠٠ ل.ل. مليونين ومائتي ألف.

بينما ستكون بداية راتب الأستاذ الثانوي ١,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل مليون وخمسمائة ألف.

وبعد زيادة ست درجات سيكون راتب الأستاذ الثانوي ١,٨٧٥,٠٠٠ ل.ل.

مع أن الراتب المفترض لأستاذ التعليم الثانوي كان يجب أن يكون ٣,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. إذا أخذنا بالاعتبار راتب الموظف الإداري حسب ما هو وارد في الجداول المحوّلة، يضاف إليها ستون في المائة.

بدلاً من تصحيح الخلل الذي كان يطالب به الأساتذة الثانويون، نجد أن هذا الخلل قد ازداد، وهو ليس فعلاً بريئاً، ولا هو بسبب نقص في تأمين الأموال.. لأن الشح يلحق تحديداً أساتذة الثانوي بشكل خاص.

السؤال الأول: من هو المتضرر؟

طبعاً المتضرر أولاً هم أساتذة التعليم الثانوي، وثانياً المتضرر هو التعليم الثانوي الرسمي، وتالياً هم طلاب الثانوية الرسمية وأهاليهم الذين يشكلون الشريحة غير المحظية في المجتمع اللبناني، الذين كانت توفر لهم الثانوية الرسمية فرصة تعليم جيد مجاني دون اللجوء إلى عناء البحث عن تأمين تكاليف التعليم الخاص. وبالأخص لأولئك الذين لا يملكون القدرة على ذلك.

السؤال الثاني: ووضعاً للجميع أمام مسؤولياتِهم، من هم المعنيون بالدفاع عن هذا القطاع؟

ببساطة، هم أولاً أساتذة التعليم الثانوي.

لكن هم أيضاً كل شرائح المجتمع اللبناني، وأولاً طلاب هذا القطاع وأهاليهم.

الأمر يجب أن يكون واضحاً للجميع. إن استهداف التعليم الثانوي الرسمي هو استهداف مقصود وليس عفوياً ولا بريئاً.

وليكن معلوماً أيضاً أن المعنيين بالدفاع عن الثانوية الرسمية ليس فقط أساتذتها، بل أيضاً الطلاب والأهالي، وكل الحريصين على ازدهار القطاع العام في الدولة.

حذار من الاصطياد في الماء العكر!

على الجميع الوعي بأبعاد ما يخطط له.

وعلى الجميع أن يقوموا بواجبهم في الدفاع عن مصلحتهم في المحافظة على ازدهار هذا القطاع. يجب أن يكون الأساتذة والطلاب والأهالي وكل الحريصين على ديموقراطية التعليم وعلى المؤسسات العامة يداً واحدة للقيام بواجبهم في الدفاع عن حقوقهم. حتى الطلاب الذين أنهوا تعليمهم في الثانويات الرسمية معنيون قبل غيرهم أيضاً بالدفاع عن هذه المؤسسة التي احتضنتهم لسنوات ووفرت لهم تعليماً لائقاً.

حين نقول بأن الثانوية الرسمية هي للجميع قبل أن تكون لأساتذتها.

وبأن واجب الدفاع عنها يجب أن يكون واجب الجميع، لا نقول كلاماً إنشائياً، بل نحن نوصّف الواقع لا أكثر.

ويبدو أن مسيرة الدفاع عن الثانوية الرسمية ستكون طويلة، وعلى الجميع أن يعي مسؤولياته ويكونَ جاهزاً للقيام بما يجب عليه القيام به، من الكلمة إلى التضامن إلى المشاركة في أشكال التحرك القادمة.

الحراك المدني بين الواقع والمرتجى" في ندوة الصالون الثقافي القبياتي بعكار

الطقس العاصف الرديء، والأمطار الغزيرة المصحوبة بتدني درجات الحرارة مساء يوم السبت ١١/٣/٢٠١٧ الجاري،

لم تمنع ناشطين من بلدة القبيات وعكار العتيقة والبلدات المجاورة وطرابلس، عن تلبية دعوة رئيس الصالون الثقافي في القبيات الدكتور أنطوان ضاهر، والجنرال المتقاعد جورج نادر إلى حضور اللقاء الموسع الذي عقد في مجمع المونتي فردي أعالي جرود القبيات بمحافظة عكار والذي استضاف الناشطين في حملة "بدنا نحاسب"، المحامي واصف حركة والإعلامية نعمت بدر الدين، واستمر لأكثر من ساعتين من الزمن والحوار المعمق الهادف حول الأوضاع اللبنانية الداخلية تسنى خلالها للناشطين حركة وبدر الدين الاستماع من الحضور عن كل ملاحظاتهم حول الحراك المدني وما يحيط به من سلبيات وإيجابيات ليتحدثا بإسهاب عن تجربة حملة "بدنا نحاسب" التي تمثل مجموعة متطوعة من المواطنات والمواطنين من مختلف مناطق لبنان ومشاربه السياسية المتعددة ومستقلين، وضعوا جميعاً انتماءاتهم الحزبية والفكرية جانباً وتعاهدوا على تبني جملة من القضايا المصيرية الداخلية المشتركة التي توحد ولا تفرق بينهم، طالما في هذا التجمع ما يخدم مصلحة الشعب اللبناني الرازح تحت نظام سياسي طائفي فاسد ينخره الفساد وتغييب المؤسسات الدستورية والرقابية لمصلحة من يسرق قوت الشعب اليومي وينهب الخزينة المالية العامة ويُغرق الشعب في متاهات المذهبية

والمناطقية والفقر والجوع والإفلاس .

من هنا كانت أهمية هذه اللقاءات الدورية التي يعقدها الصالون الثقافي في القبيات شهرياً منذ العام ٢٠١٤ حتى اليوم بهدف طرح القضايا الثقافية والفكرية والاجتماعية والتنموية والسياسية ومناقشتها مع المختصين في سبيل الخروج بأفضل المقترحات للحلول الواجبة، كما جاء في مداخلة رئيس الصالون الثقافي القبياتي العكاري الدكتور أنطوان ضاهر .

كما أن هذه اللقاءات، إنما تأتي لتشجيع المواطنين على التعبير الديمقراطي عن حقوقهم والمطالبة بها بدون خوف أو ارتجاف أو قلق على حريتهم ولقمة عيشهم من الذين يهددونهم بمصدر رزقهم أحياناً كثيرة فيشلون حركتهم نحو الدفاع عن قضاياهم، كما أشار إلى ذلك أبن القبيات العميد المتقاعد جورج نادر الذي ارتأى أن يحمل اللقاء عنوان (الحراك المدني: واقع ومرتجى).

لتتولى الكلام حول ذلك، الإعلامية الناشطة نعمت بدر الدين التي رأت أنه من أشد الخطورة مما نتعرض له في هذا البلد، إننا نخضع لثمانية عشر نظام طائفي مذهبي لكل منهم خطابه الفتوي الأحادي الذي لا يمت إلى المواطنية بصلة، في ظل عبودية الخطاب الموجه والمدرسة الخاصة وكتاب التاريخ غير الموحد حتى الآن، إلى المؤسسات الأخرى الخاضعة للفكر الميلشياوي الذي يتعامل مع المنتسبين للمذهب والطائفة كأتباع يجمعهم الكانتون ويخسرهم الوطن .

وأضافت أن حملة "بدنا نحاسب" أخذت على عاتقها تبني جملة من القضايا الكبرى التي تتناول الفساد في

الإدارات العامة والتلوث البيئي والاعتداء على الأملاك العامة وكلها قضايا تهم الشعب اللبناني بجميع طوائفه ومناطقه وقياداته السياسية وأحزابه فالتلوث لا يستهدف طائفة دون أخرى، والفساد لا يستثني منطقة عن منطقة، والتعدي على الممتلكات العامة ونهب الخزينة لا تصيب جزءاً بعينه بقدر ما تصيب الشعب والوطن في مقتل ومن أجل كل ذلك فإننا ندرك صعوبة ما نُقدم عليه من خطوات ومقتنعون بأننا لن ننتزع هذا الانتصار أو ذاك غداً، ولكن مسيرة التغيير قد بدأت وفتحنا أبواب التصدي التي كانت مغلقة على المواطنين ويكفي أننا أوقفنا صفقات بمئات ملايين الدورات كصفقة "شينوك" وفضحنا ما كان من المستحيل كشفه من فساد داخل بعض الإدارات العامة كهيئة التفتيش المركزي مثلاً، وحراكنا لم يعد محصوراً في العاصمة بيروت وإنما انتقل إلى المدن والقرى اللبنانية والدليل وجودنا اليوم في القبيات بعكار .

ثم أعطي الكلام للمحامي واصف الحركة الذي شكر أهل القبيات وصالونهم الثقافي على هذه المبادرة بوجود هذا اللفيف المتنوع من أهل الفكر والثقافة الذين دفعهم عامل التغيير الاجتماعي والسياسي إلى هذا اللقاء والوقوف في مواجهة نظام سياسي فاسد لا يتورع حتى عن شن الحروب الأهلية بين المواطنين والإمعان في شرذمتهم بهدف الإبقاء على مصالحه ومصالح كارتيل المال المتعاون والمتآمر معه على سرقة المواطن ومصادرة مقدرات الوطن .

وأضاف: إننا اليوم إزاء مهمتين أساسيتين :

الأولى: العمل على التغيير السياسي الديمقراطي بالتشديد على انتخابات نيابية تقوم على قانون النسبية خارج القيد الطائفي وعلى مستوى الوطن .

الثانية: مواجهة مختلف ملفات الفساد والسعي إلى إعادة أحياء المؤسسات الرقابية والدستورية لتلعب دورها المطلوب في نطاق بناء الدولة من جديد إذ لم يعد من الجائز أن يترحم أحدنا اليوم على المؤسسات

التي أطلقها الرئيس الراحل فؤاد شهاب في منتصف القرن العشرين ويقول يا ليتنا نعيش في ذلك الزمن وقد مر عليها أكثر من نصف قرن بعدما تم تعطيلها وتغييبها من قبل نظام فاسد لم يكتف بذلك وحسب، وإنما ها هو يضرب الحركات النقابية والعمالية التي عليها عاتق التغيير فيخترقها بأتباعه وأزلامه لتعيش حال الشلل التام وكما حصل مؤخراً مع هيئة التنسيق النقابية وكل من يجد لديه القدرة للاعتراض والاحتجاج والنزول إلى الشارع .

وأضاف طارحاً السؤال التالي: هل الحراك مستمر والى أين ليجيب: إن الحراك وبالرغم من كل محاولات شيطنته واختراقه وتطويقه، سجل أكثر من انتصار في الانتخابات البلدية الأخيرة سواء في بيروت أم طرابلس ام بعلبك والهرمل والجنوب وغيرها، هذا فضلاً عن عديد البلديات التي رفضت واقع الهيمنة وانتخبت مجالسها من الشباب الواعد الذي يمتلك الحد الأدنى من الاستعداد للتغيير الديمقراطي، دون أن نغفل تمدد الحراك وتوسعه وصولاً إلى تحقيق لا مركزيته فتتولى المدن والقرى والبلدات إمساك زمام أمورها بأيديها وما وجودنا اليوم في القبيات أقاصي عكار المحرومة سوى الدليل الساطع على ذلك، فما نحتاجه منكم كثير وكثير جداً ويكفي إننا أطلقنا بذرة التغيير في أرضنا الطيبة وثمارها لا بد أن تنمو وتزدهر، سواء قطفها هذا الجيل أم الذي يليه فالتغيير قادم حتماً لا محالة مهما اعترضته من صعوبات وهذا هو منطق التاريخ الذي لا يخطئ .

بدنا نحاسب

مقاربة مختصرة لقانون الانتخاب والنظم الانتخابية

الدائرة القانونية
في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي
في ٨/٣/٢٠١٧

إن قانون الانتخاب الذي تنظم أحكامه العملية الانتخابية هو قانون عادي وليس قانوناً دستورياً. وبالتالي فإن أحكامه سواء لجهة سن تشريع جديد أو تعديل أحكام القانون النافذ تخضع لقواعد التشريع العادي .

والعملية الانتخابية لا تتم إلا إذا كان هناك قانون ضابط لإجراءاتها، بمقدماتها وسياقاتها ونتائجها، وهو الذي يحدد عدد النواب، وآليات الترشيح والانتخاب، واحتساب الأصوات. ولبنان إذ يغرق هذه الأيام بالسجال السياسي والقانوني حول وضع تشريع جديد للعملية الانتخابية، فليس لأنه لا يوجد قانون نافذ، بل لأن الاعتراضات على القانون النافذ اتسعت مروحتها والكل يطالب بقانون انتخابي جديد، لكن حتى الآن لم يتم الاتفاق على مشروع قانون تجمع عليه كافة الأطراف السياسية سواء المتمثلة بالسلطة أو التي هي خارجها، وأما المشاريع المطروحة فهي عديدة وهذه التعددية مردها إلى سببين أساسيين: الأول، طبيعة النظام السياسي الذي تحكمه قواعد الطائفية السياسية، والثاني، سعي كل طرف إلى طرح مشروع يكون مفصلاً على مقاسه وعلى ضوء ما يعتبره عاملاً لتحسين مواقعه السلطوية وليس لإبراز حقيقة الإرادة الشعبية .

إن مشاريع القوانين التي يجري النقاش حولها، عديدة، بعضها يستند إلى قواعد النظام الأكثري والبعض الآخر يستند إلى قواعد النظام النسبي، وما بين الأكثري والنسبي يطرح النظام المختلط، أي الذي يجمع بين قواعد النظام الأكثري والنسبي، كما أنه من الأفكار والمشاريع التي يجري تداولها، هو درجات العملية الانتخابية. هل تتم على درجة واحدة، أم على درجتين وأي نصاب يحتسب في كل منهما كشرط للفوز؟

هذا السجال وكثرة المشاريع والاقتراحات، أحدثت بلبلة وجعل كثيرين يقفون حائرين أمام أي قانون يمكن أن تنعكس من خلاله إرادة التمثيل الشعبي. ولتوضيح الأمور حول هذه القضية الشائكة والتي لم تعد ملتبسة على شرائح شعبية واحدة وحسب، بل باتت ملتبسة على كثيرين ممن يتعاطون الشأن السياسي. ولذا كان لا بد من إطلالة على هذا الموضوع لإيضاح الفوارق والمميزات للأنظمة الانتخابية (الأكثري والنسبي والمختلط) .

النظام الانتخابي الأكثري

إن النظام الانتخابي الأكثري أياً كانت دوائره ،تحكم قواعد الفوز فيه الأكثرية من الأصوات الناخبة وبغض النظر عن عدد المقيدين في لوائح القيد الانتخابي. وهذا النظام هو المعمول به في لبنان، بحيث يفوز من ينال الأكثرية من الأصوات وبحسب التوزيع الطائفي للعدد المطلوب انتخابه من المرشحين، وإذا كان عدد المرشحين هو العدد المطلوب أو المحدد يعتبرون فائزين بالتزكية .

النظام الانتخابي النسبي

إن النظام الانتخابي الذي يعتمد النسبية، تحكم قواعد الفوز فيه نسبة عدد الأصوات التي تنالها اللوائح الانتخابية من الهيئة الناخبة العامة . فإذا نالت لائحة مثلاً ٦٠٪ من الأصوات، تكون حصتها ٦٠٪ من المقاعد. وهذه القاعدة يمكن أن تطبق ضمن دوائر صغيرة أو متوسطة أو كبيرة أو على المستوى الوطني والأساس في هذا النظام أن الانتخاب لا يتم إلا على أساس القوائم .

النظام الانتخابي المختلط

إن النظام الانتخابي المختلط، هو الذي يجمع بين ميزتي الأكثري والنسبي، بحيث يحدد عدد المرشحين الذين يجب انتخابهم على أساس الأكثري والذين يجري انتخابهم على الأساس النسبي / مثلاً ٥٠٪ على قاعدة الأكثري، و٥٠٪ على قاعدة النسبي، أو ٣٠٪ على هذا النظام و٧٠٪ على النظام الآخر. وهذا النظام هو الأكثر تعقيداً، وهو يفتقر إلى وحدة المعايير .

ميزات الأنظمة الانتخابية

من ميزة النظام الأكثري، أنه بسيط وسهل الاستيعاب، والترشيح مفتوح فيه للأفراد والقوائم. وهذا النظام هو الأقدم بين الأنظمة الانتخابية ، لكن من سلبياته أن الفوز يكون بالأكثرية المطلقة من عدد الأصوات الناخبة، وبالتالي فإن التمثيل يكون محصوراً بالأغلبية، فيما الأقلية ومهما بلغ عددها، فإنها لا تُمثل. وتجدر الإشارة إلى أن روسو كان من أنصار نظرية النظام الأكثري لأن نظرته تقوم على أساس أن الأكثرية لا تخطئ وأنه ليس على الأقلية إلا الانصياع لها. وبطبيعة الحال فإنه في ظل هذا النظام يمكن للأكثرية أن تتحول إلى أقلية وبالعكس، وبالتالي تتم عملية تداول السلطة استناداً إلى ما تفرزه العملية الانتخابية. ولحسن الأداء السلطوي بالتداول، يجب احترام حقوق الأقلية في الممارسة السياسية وتوفر وعي سياسي وشعبي يمارس أصحابه دورهم انطلاقاً من إحساس بالمسؤولية الوطنية وشرط ذلك المساواة في المواطنة .

والنظام الانتخابي الأكثري يمكن أن يكون بسيطاً أي في دورة واحدة أو مركباً وعلى دورتين .

ففي حال كان بسيطاً وعلى دورة واحدة، فإن من يعتبر فائزاً هو الذي ينال النسبة الأعلى من أصوات الناخبين وبغض النظر عن العدد المدرج في لوائح القيد. وهذه القاعدة معتمدة في بريطانياً، التي تعتمد الدائرة الفردية. ويعتبر المرشح فائزاً إذا حاز على العدد الأعلى من الأصوات. ويمكن أن يكون الترشح على أساس حزبي ومستقل وهذا يسمى بالانتخاب المنفرد. أما إذا كان الانتخاب لأكثر من مقعد فيكون على أساس القائمة وهذا هو الحال المعتمد في لبنان .

أما الانتخاب المركب أو الذي يجري على دورتين، فيقتضي على المرشح لكي يفوز أن ينال من الدورة الأولى الأكثرية المطلقة من الأصوات أي ٥١٪، وإذا لم ينلها فتجري دورة ثانية ويكون الفائز من ينال أكثرية الأصوات بالنسبة لسائر المرشحين. (وهذا معمول به في فرنسا).

وهذا بالنسبة للنظام الأكثري، أما بالنسبة للنظام النسبي، فإن التمثيل يكون على أساس نسبة الأصوات، وهذا يعني أن الانتخاب في هذا النظام يقوم على أساس القائمة وهذا يفرض وجود أحزاب تقوم بتقديم مرشيحها .وميزة النظام النسبي، أنه يمكّن كافة الاتجاهات السياسية من التمثيل، وهذا النظام أن بدا مبدئياً سهل استيعابه إلا أنه معقد في تطبيقه العملي. وتعتمد في النظام النسبي طريقتان أساسيتان .

الأولى، هي العدد المتساوي، والثانية مخرج القسمة الانتخابي. في طريقه العدد المتساوي، تكون القوائم مقفلة، ويصوت الناخب للقائمة وينال كافة أفرادها أعداداً متساوية .

ويكون العدد المطلوب من الأصوات للفوز، هو حاصل قسمة عدد الناخبين على عدد المقاعد للمجلس الذين يتألف منهم قانوناً. فإذا كان عدد الناخبين مثلاً، مليون ناخب، وعدد المقاعد ١٠٠ يكون العدد المطلوب للفوز هو الحصول على عشرة آلاف صوت .

فإذا نالت اللائحة ٣٠,٠٠٠ ألف صوت، فيفوز منها ثلاثة مرشحين ويكونون حسب الترتيب المدرج في القائمة الانتخابية .

وتواجه هذا النظام الانتخابي، إشكالية الكسور الانتخابية، أي إذا لم تحصل للائحة على العدد المطلوب المحدد للفوز، أو إذا حصلت كسور تزيد عن العدد المحدد للفوز. كأن تحصل قائمة على ٢٤٠٠٠ ألف ناخب، فيكون لها مرشحان فائزان ويبقى أربعة آلاف صوت فائض .

في هذه الحالة، تلجأ الأحزاب إلى نسج تحالفات فيما بينها وتعمد إلى التجيير وتوزيع بقايا الكسور، وهذا النظام يعتمده الكيان الصهيوني .

ان الإيجابية التي يتسم بها النظام النسبي بالنسبة للقوائم المغلقة هي إفساح المجال لتمثيل كافة

الاتجاهات السياسية خاصة من له حيثية شعبية، لكن من سلبياته أنه يقيد إرادة الناخب، بحيث يلزمه بالتصويت للقائمة كلها وبالأولوية المفروضة فيها كونه لا يحق له الشطب أو إبدال الأسماء، ومن السلبيات أيضاً عدم تمكن طرف سياسي من الحصول على أكثرية مطلقة من المقاعد في أغلب الحالات، بحيث تنشأ عن ذلك، أزمات سياسية مرتبطة بتشكيل السلطة التنفيذية وأدائها والاضطرار إلى إجراء انتخابات مبكرة .

ولأجل التخفيف من سلبيات هذا النظام الذي يعتمد على القائمة المغلقة، اعتمدت بعض الأنظمة الانتخابية، اللوائح المفتوحة، التي يعلن عنها مسبقاً. وفي هذا النظام لا يستطيع الناخب تبديل أسماء المرشحين في القائمة التي يقترع لها، بل يمكنه ممارسة المفاضلة بين الأسماء في ذات القائمة، وهذا ما يسمى بالصوت التفضيلي، ويكون لواحد من الأسماء أو أكثر. وفي هذه الحالة لا ينال المرشحون أعداد متساوية، بل يفوز من ينال الأكثرية وعلى قاعدة النظام النسبي. (فإذا حل المرشح الذي استفاد من ميزة الصوت التفضيلي أولاً في الأصوات، يكون فائزاً ويليه بالفوز الأسماء حسب الترتيب الموضوع في القائمة .

من إيجابية هذا النظام أنه يعطي للناخب هامشاً من حرية الاختيار بالتصويت للائحة الحزب الذي يختاره وأعطاه حق المفاضلة بين المرشحين. لكنه لا يستطيع أن يستبدل أسماء من لائحة إلى أخرى أي أنه مقيد بالتصويت للقائمة مع حق المفاضلة بين أعضائها .

إن هذا النظام يفترض وجوباً أن تكون هناك أحزاب منظمة تخوض الانتخاب على أساس برامجها وقوائمها وهذا يتطلب وعياً سياسياً متقدماً وممارسة ديموقراطية صحيحة، بحيث يكون الانتخاب انعكاساً صحيحاً وكاملاً لأصوات الناخبين كافة دون تفريق بين الأكثرية والأقلية .

أما بالنسبة للنظام المختلط، وهو الذي يجمع ما بين الأكثري والمختلط، فهو الأكثر تعقيداً بين الأنظمة الانتخابية المعمول بها. لأن العملية الانتخابية تجري على أساس قواعد النظامين الانتخابين، وهذا ممكن أن يطبق في إطار الدوائر المتوسطة أو الكبيرة. وأبرز سلبيات هذا النظام الانتخابي، أنه لا يعتمد وحدة المعايير، وهذه قاعدة أساسية في أي نظام انتخابي. وفيه تطبق قواعد النظام الأكثري بالنسبة للمقاعد التي تُشغل على أساس هذا النظام، كما تطبق فيه قواعد النظام النسبي بنموذجية القوائم المقفلة والمفتوحة .

وهذا النظام تعتمده السلطة الفلسطينية والذي بالاستناد إليه أجريت الانتخابات التشريعية الأخيرة وكانت نتائجها عامل تأزيم إضافي للعلاقة بين إدارة السلطة في الضفة الغربية وإدارة السلطة في قطاع غزة وبتعبير أوضح بين فتح وحماس .

هذه الأنظمة الانتخابية المتعددة الأشكال تطبق في العديد من دول العالم وخاصة في دول الديموقراطيات الغربية. وهذه الدول التي تمتاز بعراقة في ممارسة الديموقراطية، اختارت الأنظمة الانتخابية التي ترى فيها انعكاساً صحيحاً للإرادة الشعبية وهي تمارسها بسلاسة بعد أن اعتادت عليها وتكيفت معها. وهذه الدول سواء تلك التي تعتمد النظام الأكثري أو النسبي،

تدخل تعديلات دورية على قوانينها الانتخابية، إذا ما وجدت القوانين السائدة أصبحت عاجزة عن تلبية المتغيرات الحاصلة. وهذه التعديلات تكون عادة لمصلحة الانعكاس الحقيقي لإرادة التمثيل الشعبي في ضوء زيادة عدد السكان واحترام حقوق المواطنة. وعلى سبيل المثال فإن بعض الأنظمة الانتخابية، كما في إيطاليا، وهي تعتمد النظام الانتخابي النسبي، منحت الشعب حق المبادرة الشعبية، أي حق اقتراح القوانين. إذ يحق لخمسين الف مواطن رفع اقتراح قانون وأن المجلس النيابي ملزم بدرسه والتصويت عليه كما منح القانون لـ ٥٠٠,٠٠٠ مواطن حق طلب الإلغاء الكلي أو الجزئي أو تعديل القانون وطرح الاستفتاء عليه باستثناء بعض القوانين، وهي قوانين الموازنة والقوانين الضريبية والعفو العام وإسقاط العقوبة والمصادقة على المعاهدات الدولية. وهذه القاعدة معمول بها في بريطانيا، حيث يمكن لمليون مواطن رفع عريضة تطلب تعديل قانون أو إعادة إجراء استفتاء على قانون سبق وأجري استفتاء عليه كما في الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي .

إن الأنظمة الانتخابية التي جرت الإشارة إليها، يدور نقاش بشأنها في لبنان حيث ينخرط الجميع في ورشة عمل، على أمل استيلاد قانون انتخابي جديد. لكن الأمر في لبنان ليس بالبساطة التي يتصورها البعض، إذ أن لبنان ولو كان دولة بسيطة بمفهوم القانون الدستوري لتشكل الدول، إلا أنه نظاماً مركباً في بنيته السياسية. وهذه البنية مشكلة من قوى سياسية يستند وجودها في السلطة إلى تمثيلها الطائفي. حيث أن الطائفية السياسية التي تشكل عماد النظام اللبناني، هي الناظم الأساسي للعلاقات وشغل المواقع ومنها تشكيل نصاب السلطة

الاشتراعية التي تملأ عادة بالانتخاب، إلا في حالات التمديد .

إذاً، المشكلة في لبنان هي الكامنة في الطائفية السياسية التي جعلت النظام اللبناني يقوم على أساس المحاصصة الطائفية، مع ابتكار مفهوم الديموقراطية الطوائفية، أي إذا توافقت المرجعيات المقررة في الطوائف، السياسي منها والديني، حصل الاتفاق وسارت الأمور بسلاسة، وإذا لم يحصل، وقع الخلاف وتعقدت الأمور .

ولذلك، فإنه لصحة التمثيل الشعبي يفترض اعتبار النائب ممثلاً لكل الشعب كما جاء في نص الدستور. ونظراً لمعطى الوضع اللبناني، نص الدستور على قيام نظام المجلسين، مجلس النواب ومجلس الشيوخ، الأول ،يخضع لنظام انتخابي خارج القيد الطائفي والثاني، تطبق عليه أحكام النظام الانتخابي القائم على أساس المناصفة بين المسيحيين والمسلمين .أما إذا لم تلغ الطائفية من النظام الانتخابي الذي تفرز على أساسه السلطة الاشتراعية، فإن الوضع يبقى محكوماً بالأسس الطائفية المعمول بها. وسواء اعتمد النظام الأكثري أو النسبي أو المختلط وعلى الأساس الطائفي فإن الأمور تبقى مراوحة مكانها لا بل تتجه نحو الأسواء في ظل ارتفاع منسوب الخطاب المذهبي .

إن النظام الانتخابي الأمثل والذي يعكس إرادة التمثيل الشعبي، هو اعتماد النظام النسبي على أساس لبنان دائرة انتخابية واحدة، وخارج القيد الطائفي وعلى أن يكون الترشح على أساس حزبي مع اعتماد قاعدة التجيير في الأصوات، وأن تجري الانتخابات لمجلس نيابي خارج القيد الطائفي في نفس الوقت الذي تجري فيه انتخابات لمجلس الشيوخ والذي حددت صلاحياته ومهامه في صلب الدستور وأن غالبية الدول تعتمد نظام المجلسين وخاصة في الديموقراطيات الغربية بريطانيا (مجلس لوردات نواب)، (فرنسا، جمعية وطنية – شيوخ) أميركا (نواب – شيوخ) كونغرس .

إن النظام الأكثري المعمول به حالياً، هو نظام يقوم على أساس الترشح على أساس طائفي، دون التصويت طائفياً وهذه نقطة إيجابية تسجل له، أما اللجوء إلى الانتخاب على دورتين، الأولى تأهيلية على مستوى الطوائف والمذاهب (القانون الأرثوذكسي) والثانية "مكتملة الأوصاف" لملء المقاعد، فهي تبدأ بالتصويت في الدورة الأولى على أساس طائفي ويكتمل

بالترشح في الدورة الثانية على أساس طائفي. وهذه خطوة إلى الوراء ولهذا فإن هذا القانون لا يشكل حلاً وطنياً بل يزيد من حدة الانقسامات الطائفية والمذهبية .

كما أن الذين يطرحون النسبية على أساس طائفي ولبنان دائرة انتخابية واحدة أو عدة داوئر، فهم ينطلقون أساساً من منطلق طائفي، وهذا يزيد الأمور تعقيداً ويدفع باتجاه المزيد من الانغلاق الطائفي. وليس الانفتاح لأن الانغلاق الطائفي والمذهبي لدى طرف سيدفع إلى انغلاق مماثل، وهذا لا يستقيم مع ما يحكى عن تطوير وتغيير في بنية النظام السياسي .

إذاً، إن القانون الذي يعكس إرادة التمثيل الشعبي، هو القانون الذي تحكم قواعده الرؤية الوطنية ، على أساس التمثيل الشعبي الوطني وانطلاقاً من أن الانتخاب هو حق شخصي، وعليه يجب أن توفر للمواطن حرية ممارسة هذا الحق، وهذا لن يحصل عليه إلا إذا أسقط السيف الطائفي المسلط على مجرى الحياة السياسية .

* * * * *

الموقع الإلكتروني
لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي،
ففي الرابع من شهر كانون الثاني ٢٠١٥
بدأت مرحلته الفعلية تابعونا على العنوان التالي:
www.taleaalebanon.com

المجتمع المدني اللبناني: الماهية والدور
(إضاءة على تجربة حملة "بدنا نحاسب")

نبيل الزعبي

كذبة كبيرة اسمها "الاستقلالية" أطلقها المجتمع المدني على نفسه وظل يصدقها لسنوات وسنوات دون أن يبادر بأية مراجعة نقدية لمسيرته الاجتماعية والنضالية المطلبية فيتوقف على أهم أسباب التراجع والتقوقع على الذات والتدقيق في مفهوم (الاستقلالية) وعن من يكون هذا الاستقلال! عن الأحزاب العاملة على الساحة، أم عن الزعامات التقليدية! وأين الخلل في مسيرة الأحزاب! وهل كلها أحزاب طائفية ومذهبية يقودها التقليديون! أم أن الأحزاب العابرة للمناطق والطوائف والمذاهب في هذا البلد ما زالت تجد لنفسها حيزاً من العمل السياسي والنضالي العام، ليتشكل بين عملها وعمل المجتمع المدني، قواسم مشتركة عدة من شأنها أن تجمع وتوحد وتؤطر الجهود إلى تحقيق الرؤية الواحدة نحو مواجهة ما يتعرض له المجتمع اللبناني، المدني والسياسي والحزبي من تحديات ومسؤوليات.

كذبة أخرى أكبر من الأولى، يرتكبها المجتمع المدني لسنوات وسنوات أيضاً فيصدقها مدعياً أنه يمثل الشرائح الاجتماعية الأوسع في البلد، ولدى كل اجتماع نخبوي لممثلي هذا المجتمع، يجدون أنفسهم أمام طريق مسدود من العمل المنتج، فتراهم يقترحون من ضمن ما يضعونه من أوليات، النزول إلى المناطق الشعبية والاطلاع على أوضاعها ومشاكلها، وبذلك يمارسون على أنفسهم أسطع أشكال الانفصام الذاتي سخرية، إذ كيف يوفقون بين تمثيلهم "الجامع" وبين افتقارهم لمعرفة ما يدور في المناطق الشعبية وكيف يعيش أهاليها المطلوب من نخب هذا المجتمع النزول إليهم والاطلاع على أوضاعهم! في حين أن أبسط أوليات التمثيل الواسع، أن تكون هذه المناطق ممثلة وفي أوسع درجات التراتبية داخل أطر هذا المجتمع ويكون لها، قبل غيرها، القول الفصل في كل ما يصدر من مقترحات وتوصيات وتحركات على الأرض.

انطلاقاً من هاتين الكذبتين، نجد لزاماً علينا أن نضع أمام المجتمع المدني اللبناني الحقائق التالية:

١-إن أكذوبة الاستقلالية عن الأحزاب لا توازيها سوى أكذوبة أن هذه الأحزاب قد تقلص دورها وانتهى لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يكون قد سد هذا الفراغ والغياب نظرياً على الأقل، فيما الواقع يثبت عكس ذلك ليؤكد أن ما يجمع المجتمع المدني والأحزاب العابرة للطوائف بشكل خاص، من قواسم نضالية هو أكبر مما يفرق بينهما، الأمر الذي يفرض ردم أية ثغرات خلافية بين المكونين حيث أن كلاهما بحاجة للآخر.

٢-ثمة من استغل المجتمع المدني فخدعه بمعزوفة الاستقلالية، وفي نهاية المطاف، تبين أن قاطرة هذا المجتمع وجدت نفسها في خانة سياسيين لم يختلف نهجهم عن غيرهم من ساسة هذا البلد وخطابهم الشعبوي المذهبي الطائفي المناطقي ولنا في تجارب الانتخابات البلدية الأخيرة أمثلة ونماذج عدة عما تقدم حيث وجد بعض من يدعي تمثيل المجتمع المدني نفسه في حفرة أكثر عمقاً من الحفرة التي حذر من الوقوع فيها، سواء عن دراية منه مسبقة بخبث مقطوع النظير، أم عن جهل وغباء مستحكم لم يعد ليعطيه أي عذر في الاعتراض أو عدم تحميله المسؤولية كاملة وهو المشارك في مصادرة المجتمع المدني وتحويله إلى مجتمعات لكل منها مرجعياته السياسية مستغلاً فرصة النجاح غير المسبوق التي حظي بها على طبق من الخطاب الشعبوي والتحريضي في بعض البلديات وما زال يتغنى بهذا النجاح وتلك الانتصارات التي تحولت بغطرسته وغبائه إلى آمال محطمة دفع ثمنها من أخذته الشعارات فصدق وعود من لم يمكن بمستوى الوعد.

٣-وحتى لا تختلط الأمور فنضيع في متاهة "الاستقلالية" إذا وُجدت، وفي "الزواريب" التي تقود إلى أي مجتمع مدني نريد، لا بد من التنويه إلى الماهية التي يتشكل منها المجتمع المدني أساساً، وهي بحسب ما نملك من معلومات متواضعة أنه يعني مختلف شرائح المجتمع بشكل عام، إذا ما استثنينا المنتسبين للأجهزة الأمنية والعسكرية، وبالتالي فإن نخب المنضوين تحت عباءة هذا المجتمع، هي النقابات العمالية والمهن الحرة التي تضم الأطباء والمهندسين والمحامين والإعلاميين والمحاسبيين ورجال المال والأعمال والهيئات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية وأساتذة الجامعات والثانويات والمدارس المهنية والأساسية إلى غيرها من المؤسسات والجمعيات التي تتعاطى بأمور الفرد والمجموع والحي

والدسكرة والبلد وصولاً إلى رحاب كل الوطن، وجل المنتسبين لما تقدم، هم كوادر أو ناشطين ومؤيدين ومتفاعلين مع أحزاب عاملة على الساحة، ولها تجاربها وتاريخها ومواقفها الناصعة الانتماء إلى قضايا الناس، وبالتالي فإن مجرد الحديث عن استقلالية ما، تجاه هؤلاء فإنما تندرج ضمن نطاق وضع الأسافين بين مكونات المجتمع المدني بشكل أساسي وشرذمته واستعداء المواطنين السذج منهم والطيبين: خاصة، على من هم في خانة الاستهداف معهم من قبل كل القوى المتخلفة والمستفيدة من الأوضاع الراهنة وما يفرزه هذا النظام الطائفي الميليشياوي الفاسد.

٤-من هنا، لا بد من التوقف أمام إحدى أهم تجارب العمل الجبهوي التي شهدتها الساحة اللبنانية في الآونة الأخيرة حيث شكلت حملة "بدنا نحاسب" أنموذجاً متقدماً للعمل المطلبي بجمعها ناشطين من مشارب سياسية متعددة، ومستقلين وفاعلين في مختلف هيئات المجتمع اللبناني، حيث تلاقوا حول محاربة الفساد في لبنان فشكلوا حالة وطنية متقدمة من الإجماع الوطني الذي يضم كل الناس ومن كل المناطق.

فما الذي يمنع ظاهرة نضالية مطلبية رائدة كحملة "بدنا نحاسب" أن تتمدد وتتوسع لتشمل كل لبنان، وليضع كل منتم إلى حزب أو تنظيم أو كيان سياسي، عصبويته جانباً، ولينخرط في سبيل كل ما يجمع بين الناس دون أن يفرق، ولا نعتقد أن المعركة في سبيل الخبز والحرية والدواء والاستشفاء والمقعد الدراسي والجامعي، هي معركة قد يختلف عليها اثنان في هذا البلد، اللهم إلا إذا كان أحدهما وطني مخلص لبلده وشعبه حتى النخاع، والآخر متخلف حقود سارق لا يعيش إلا على آلام الناس ومعاناتهم وشقائهم، وهذا الصنف الأخير من البشر يشار إليه بالبنان فتراه منبوذاً مرفوضاً من الجميع وغير مؤهل للوثوق به.

في تكريم الرفيق الشاعر مروان عبيد
البعث أقوى من كل غاصب،
باع المكرمات ليغدرا

وسط كوكبة من الأدباء والشعراء والناشطين الاجتماعيين الذين أتوا من طرابلس والشمال ليؤكدوا محبتهم وتقديرهم للشاعر العروبي الملتزم بقضايا الوطن والأمة، والذي عرفته الساحات طيلة عقود من السنوات مناضلاً، صادقاً ومخلصاً لم يهن أمام الأحداث والمحن، ولم يستسلم بل ظل مؤمناً بشعبه، متفائلاً بقدرته على النهوض والانبعاث من جديد .

وبحضور حشد كثيف من أهالي بلدة القلمون والرفاق وممثلي الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والمنظمات الإنسانية وغيرها .

كرَّم نادي القلمون الثقافي بالاشتراك مع جمعية العزم والسعادة، الرفيق المناضل الشاعر مروان عبيد الملتزم قضايا الناس الاجتماعية وهموم الوطن العربي الكبير، والمعروف بعلاقاته الرفاقية الدافئة والصادقة مع الجميع وصاحب الكلمات الحرة الرقيقة النابضة بالق الماضي وسنينه العابقة بالتحدي في سبيل تحقيق الهوية النضالية للأمة ومصداقية الانتماء لقضاياها التحررية وفي مقدمتها فلسطين، واليوم العراق الجريح الرازح تحت سنابك مخططات التجزئة والتقسيم وإلغاء انتمائه لأمته العربية، ناهيك عن كل ما يدور اليوم من تآمر خارجي على سيادة الأقطار المهددة بوحدتها ووجودها السيادي كما في اليمن وسوريا وليبيا، دون أن نغفل السودان والصومال والأخطار الأخرى المحدقة بلبنان وتنامي الأخطار الأصولية التكفيرية التي تهدد مشرق الوطن ومغربه مستفيدة من تخاذل الأنظمة الرسمية وانبطاحها أمام المشاريع الصهيونية – الإمبريالية الصفوية واطماعها التوسعية، الأمس واليوم وغداً .

الأستاذ مروان عبيد، صاحب القصائد العصماء، التي قال فيها يوماً :

اتحدى أن يجد لي أحدهم قصيدة لا تحمل قضايا شعبي

هو ابن بلدة القلمون المجاورة لمدينة طرابلس، والمعروفة

بعديد مثقفيها وأدبائها وشعرائها، والابن البار للبعث ولفكره التقدمي التحرري، والذي قال فيه رئيس نادي القلمون الثقافي الدكتور سامي رضا بصفته الجهة التي تولت التكريم :

نحن نحاول أن نوفي جزءاً صغيراً من عطاء كبير، لقامة كبيرة من قامات القلمون، التي تجاوزت حدود بلدته وقضائه لينطلق إلى فضاء الأمة الأوسع والوطن الأكبر .

وعلى منوال كلمة الدكتور رضا مستهلاً حفل التكريم الذي ابتدأ بتلاوة لآيات من الذكر الحكيم بصوت شيخ قراء طرابلس الدكتور زياد الحاج .

أعطي الكلام لرئيس بلدية القلمون ممثلاً بعضو المجلس البلدي ورئيس اللجنة التربوية فيه، الأستاذ محمد الأيوبي الذي شكر الجهات المكرمة على مبادرتها تجاه أحد أبرز مثقفيها ومناضليها الذي يحظى باحترام القريب والبعيد والأصدقاء والخصوم معاً .

ليتوالى على الكلام ممثل جمعية العزم والسعادة في القلمون السيد مصطفى قدور مرحباً بالحضور وشاكراً نادي القلمون الثقافي على هذه المبادرة، إلى الشاعر الدكتور مازن شلق الذي أضاء على المعاني الإنسانية والنضالية في شعر مروان عبيد، فنجل المكرَّم الأستاذ شادي عبيد الذي ألقى قصائد مختارة من شعر والده فأجاد القاءً واختياراً، إلى مؤسس الملتقى الأدبي في الشمال الدكتور عماد الدين شبيب الذي أهدى المكرَّم قصيدة بعنوان (اللغة العربية).

وقبل أن تتولى الجهات المكرمة تقديم الدروع للمكرَّم مروان عبيد

اعتلى الأخير المنصة ليشكر الجهات الداعية وكل من حضر وتجشم المسافات ليشاركه هذه المناسبة العزيزة عليه وعلى رفاقه الذين تجمعهم راية البعث والعروبة الخالدة حيث قال في ذلك :

يا بعث وهجك قد أضاء عروبتي واتسع نوراً للهداية باهراً
وأهلّ في كل الربوع منائراً حتى رأته كل عين لا ترى
البعث أقوى من عدو غاصب قد باع كل المكرمات ليغدرا
لولاك يا نيسان ضاعت امتي والغاصب المحتل أمعن وانبرى
أن لا سبيل النصر إلا وحدة عربية إن ضل شعبي أو درى

وفي استذكاره لرفاقه الشهداء الراحلين، كان لا بد أن ترتسم أمامه صور القائد صدام حسين والدكتور عبد الوهاب الكيالي والشاعر موسى شعيب والمحامي تحسين الأطرش والطبيب عدنان سنو، وغيرهم وغيرهم، فيذرف دمعة الحزن عليهم وهو يعيد قراءته لقصيدة وداع في الراحل الكبير الأستاذ خالد العلي

فيقول :

يا للوداع وكم في البعد من وجع كيف الوداع لمن هاموا ومن عشقوا
رغم الوداع سيبقى الحلم يجمعنا في لجة الحلم يحلو العوم والغرق
قالوا افترقنا وندري في مواجعنا انا ابتعدنا ولكن ليس نفترق
نعم نموت وحدس لا يفارقنا انا سنحيا وباب الموت ينغلق
في ذمة اللّه في أفلاك رحمته مثوى الذين إذا ما عاهدوا صدقوا

وفي قصيدته "فارس الفجر" يخاطب القائد الرئيس صدام حسين فيقول :

يا فارس الفجر شح النور من خجل يرنو إليك فهل أعطيته الحدقا؟؟
يا إثم من ظن أن النور يصرعه شد الحبال وان الفجر قد شنقا..!؟
أعطيت أمتك العصماء ما عجزت عنه الرجال فنلت الفوز والسبقا !..
أبناؤك الصيد كانوا وعد أمتهم أعطوا الدماء كما القلب الذي خفقا !..
لن يعرف الخوف شعب أنت قائده صان العهود تحدى الموت وانعتقا !..
يا سيد العرب أرض العرب شاخصة ترنو إليك بعين تحضن الأرقا !..
من شرفة القدس من بيروت من يمن من أرض بغداد عطر البعث قد عبقا !..
رسالة الأمة العصماء وحدتها تصبو إليك أما أهديتها الرمقا !..
لك الجنان لك الأزمان تعبرها نحو الخلود ووعد الحق قد صدقا !..
درب الشهادة يا صدام تعشقها فهل بغير جنان الخلد من عشقا !..
أما الجناة فحقد الفرس اسكرهم غدا تبددهم أحقادهم مزقا !..

جمعية خريجي الجامعات والمعاهد العراقية في لبنان تستضيف معالي الوزير مروان شربل

في قاعة الأنيسكو، وفي ٢١-٠٣-٢٠١٧، وبدعوة من جمعية خريجي الجامعات والمعاهد العراقية، حاضر وزير الداخليّة السابق مروان شربل، عن القوانين الانتخابية، ورأى أن "النظام الانتخابي النسبي وحده يُخلّص لبنان ويبدأ بإنهاء الأزمة السياسية التي نعيشها". واعتبر أن "النظام النسبي يطبق الديموقراطية ضمن الطائف، أما النظام الأكثري فيطبق الديكتاتورية ضمن الطائفة."

وقال شربل خلال ندوة عن قانون الانتخاب نظمتها جمعيّة خرّيجي الجامعات والمعاهد العراقيّة في لبنان في قصر الأونيسكو، أن "السياسيين لم يُجمعوا خلال مراحل تاريخهم السياسي على اتفاق موحد لوضع قانون للانتخابات النيابية قابل للاستمرار من شأنه إنصاف جميع اللبنانيين بحدود معينة."(...)

واعتبر أن "النظام النسبي في دائرة واحدة أو في دوائر مختلفة يحفظ التمثيل الصحيح والوازن لجميع شرائح وأحزاب المجتمع، ويحرص على وحدة وتماسك البلد بالحد الأدنى المطلوب. ومِن هذا القانون تبدأ الديموقراطية بِحلَتها الجديدة ويبدأ أفول نجم التعصب الطائفي والمحادل الانتخابية وصولاً إلى الانتماء الوطني الصحيح". ووصف هذا المشروع بأنه "الأفضل واقعيا انطلاقا من إعادة الاعتبار للحياة السياسية"، مشدداً على أن "الاستقطاب الذي أخذ البلد إلى حالة الانقسام الحاد لا يمكن مواجهته إلا بإفساح المجال أمام قوى وقيادات جديدة قادرة على إخراج الجميع من النفق المسدود."

واكد أن "النظام النسبي وحده يُخلّص لبنان ويبدأ بإنهاء الأزمة السياسية التي نعيشها، وأن النظام النسبي يطبق الديموقراطية ضمن الطائفة، أما النظام الأكثري فيطبق الديكتاتورية ضمن الطائفة"، ملاحظاً أن "الطوائف في لبنان تختزلها الاحزاب، والأحزاب يختزلها اشخاص، والأشخاص يعملون وفق مقولة فرَق تَسُد."

"النموذج الحضاري الوطني العروبي المتنوّر". وقال: "لقد فتح لنا العراق قلبه قبل أن يفتح لنا أبواب جامعاته ومعاهده، وسلّحنا بالعلم (...) والصدق وعراقة الالتزام الوطني والقومي وسنبقى أوفياء لهذه القِيَم."

ورأى أن "سلطة أمراء الطوائف في لبنان جدّدت لنفسها بأوجه مختلفة، مرّة بحروب أهليّة، ومرّة باتفاقات إقليميّة دوليّة كلّها للمصلحة الذاتيّة على حساب الوطن". واعتبر أن "أمراء الطوائف لا يريدون التغيير نحو الأفضل. بعد التمديد غير الدستوري وغير الشرعي لمجلس النوّاب، يحاولون اليوم وبطرق مختلفة يغلب عليها طابع المحاصصة، ضرب الاستحقاق الوطني والدستوري والديمقراطي ألا وهو الانتخابات النيابيّة. ومن وسائل السلطة لضرب هذا الاستحقاق طرح النقاش حول إقرار قانون انتخابي جديد في اللحظة الأخيرة قبل الانتخابات وكأنّه طرحٌ لرفع المسؤوليّة عن استمرار القديم المتخلّف."

المهندس محمد ظاهر رئيس الجمعية

وكان رئيس الجمعيّة المهندس محمد ظاهر قال في كلمة ترحيبية إن الجمعيّة "مؤسّسة وطنيّة عابرة بفكرها وقناعاتها وأعضائها لكل الحواجز المصطنعة التي تحاول أن تمزّق الشعب اللبناني وتفرّقه"، وتمثّل

إنـــذار ٢٠١٦-٢٠١٧ المناخي
وانعكاساته على البيئة الطبيعية في لبنان

د. علي بيان

مقدّمة:

من الظواهر التي يعيشها العالم منذ عقود من الزمن وحتى الأن هي ظاهرة التطرف في الأفكار إلى درجة رفض الأشخاص والجماعات الدينيّة والحزبيّة والمجتمعيّة الرأي الآخر المختلف واعتماد جميع السبل لدحضه، والممارسات الفرديّة والجماعيّة التي لا تتماشى مع المبدأ الطبيعي للخصائص المشتركة للأنواع ومن بينها النوع البشري وخاصةً فيما يتعلق بالعلاقات مع المحيط المادي والحيوي. هذه الظاهرة أي التطرف اجتاحت جميع المجتمعات سواء صنفت متقدمة أو متاخّرة، متحضّرة أو متخلّفة. هذه الظاهرة لم تسلم منها الطبيعة التي تعاني من أوجه عديدة من التخريب الناتج عن النشاط البشري والذى أدى إلى تفاقم درجة الاحتباس الحراري مما استدعى عقد مؤتمرات دوليّة متتالية لاقتراح استراتيجيات هدفها حثّ القوى الفاعلة في العالم للعمل على خفض معدلات التدهور في البيئة المسبّبة لتلك الظاهرة .

لوحظ في لبنان خلال صيف ٢٠١٦ أنّ درجات الحرارة قد ارتفعت فوق معدّلاتها الطبيعيّة، وانخفضت دون معدّلاتها الطبيعيّة في أوقات متعدّدة من شتاء ٢٠١٦-٢٠١٧. إنّ سبب هذه الحالة ناتج عن عوامل عالميّة عامّة لا يستطيع لبنان معالجتها سوى من خلال مشاركته في الفعاليّات الدوليّة والالتزام بالتوصيات الصادرة عن خبراء البيئة في المؤتمرات واللقاءات الدوليّة، والمشاركة مع الدول الأخرى للضغط على الدول التي ترفض تطبيق تلك التوصيات أو القرارات أو حتى توقيعها بحجة تأثيرها السلبي على أقتصادياتها للالتزام بها، وعوامل داخليّة يمكن اتخاذ إجراءات استباقية عديدة للتخفيف من وطأتها مستقبلاً لأن التغيّرات المناخيّة تخضع للمدى الزمني الطويل وليس القصير والمتوسط. لذلك من الضروري الإشارة إلى بعض الأسباب الداخليّة التي تؤثر على التوازن المناخي والإجراءات الممكنة التي يمكن اعتمادها محليّاً للحدّ من ظاهرة التطرّف البيئي، والتي يمكن إيجازها بما يلي :

١-إنخفاض معدّل المساحات المغطّاة بالغابات والتي تشير أكثر التقديرات تفاؤلاً إلى أنّها بحدود ١٣٪. إنّ الغابات تنظّم دورة الغازات وشدّة الرياح، وتمنع تعرية التربة وبالتالي تَحُول دون تعرّض الصخور مباشرة لأشعّة الشمس وخفض كفاءة امتصاص الحرارة والفترة الزمنيّة لفقدها. كما تحافظ على بيئة مناسبة للكائنات الحيّة التي تعيش في التربة لتقوم بدورها في دورة العناصر وتعديل درجة الحرارة .

٢-التوسع العمراني الأفقي دون إرفاق ذلك بالحفاظ على نسبة مناسبة من المساحة الخضراء والتي تبلغ في حدّها الأدنى ١٨٪ استناداً إلى المقاييس الدوليّة التي يجب الالتزام بها في المناطق المأهولة والصّناعيّة خاصّةً المدن والبلدات الكبيرة ممّا يؤدّي إلى خفض كفاءة التوازن بين تلقّي الإشعاع الشمسي وامتصاصه وانعكاسه بين الليل والنهار .

٣-تلوّث الأنهار وانخفاض منسوب المياه الجارية فيها وكذلك كميات المياه المحجوزة في البحيرات والبرك الطبيعيّة والتي تشكل ناظماً للحرارة سواء بالتبريد صيفاً والتدفئة شتاءً. كما أنّ تفاقم مشكلة النفايات الصلبة وعدم معالجتها بالطرائق العلميّة ذات الأبعاد الصحيّة والبيئيّة والاقتصادية والتنمويّة المناسبة والمحدّدة بشكل واضح من قبل خبراء البيئة تؤثر بشكل غير مباشر على التوازن الحراري الموضعي على سطح التربة وفعاليّة الأحياء الدقيقة في طبقاتها العليا .

بناءً على ما سبق فإنّ الإجراءات الوقائيّة والاستباقية التي يمكن القيام بها في لبنان للتخفيف من ظاهرة التطرّف البيئي المتصاعد هي بإيجاد حلول علميّة مستدامة لما ورد أعلاه من مسبّبات هذه الظاهرة على الصعيد المحلّي وتحديداً الحفاظ على الغطاء النباتي الحالي وزيادته بخطط تشجير الجبال، والالتزام بنسب المساحات الخضراء في الأماكن المأهولة والصناعيّة، ولحظ الحفاظ على نظافة الأنهار والمجاري المائيّة الصغيرة من التلوث في أيّة استراتيجيّة مائيّة وطنيّة من خلال معالجة مياه الصرف الصّحي وتلك الناتجة عن المصانع قبل وصولها إلى الأحواض المائيّة الطبيعيّة، ووضع خطة بنّاءة لمعالجة النفايات الصّلبة للحدّ من الخلل في توازن غازات الهواء والأحياء الدقيقة في التربة .

خلاصة:

لقد أنذرتنا الطبيعة وما علينا سوى استيعاب الإنذار، واعتماد الخطط والبرامج الصحيحة للمساهمة في الحد من تفاقم ظاهرة التطرف البيئي الذي كلما ازداد أثّر سلباً على الصّحة العامّة، والاقتصاد الوطني، والنشاط البشري، وتبني مبدأ الوقاية خير من العلاج خاصّةً ما يتعلّق بالتغيّرات البيئيّة التي اذا ما وصلت إلى درجةٍ حرجة يصعب عندها العلاج .

مشكلة النفايات والمبادرات الفردية لحلها
أنموذج بلدية المنارة البقاع الغربي

يوسف الورداني

بعد أن أعاد معالي وزير البيئة، مشكلة النفايات إلى المجالس البلدية لمعالجتها، نجحت بلدية المنارة في البقاع الغربي في إقامة توأمة مع بلدية لاهاي، وجمعية تينوتو الهولندية، عبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية "U.N.D.P." أثمر البدء بإقامة معمل لفرز النفايات .

انطلق العمل على مسارين:

-الأول، للمباشرة ببناء المعمل وتجهيزه بالمعدات والآليات المطلوبة،

-والمسار الثاني إقامة دورات لتدريب مجموعة من المتطوعين الذين سيشرحون لربات المنازل عملية الفرز المنزلي

ولهذه الغاية تم توزيع أكياس من الورق للنفايات، وتوزيع "١١٠٠" مستوعب للنفايات العضوية، ووضع "٧٠" مستوعب أكبر حجماً على التقاطعات للنفايات الصلبة، إضافة إلى حملات التوعية والمسرحيات التي أقيمت في المدارس .

يوم ١٠/٣/٢٠١٧ زار سفير هولندا في لبنان بلدة المنارة للاطلاع ميدانياً على المراحل التي بلغها المشروع، واعداً بحضور حفل الافتتاح مطلع شهر أيار القادم .

سيكون لهذا المعمل الصدى الإيجابي لتجربة يمكن تعميمها على باقي القرى والبلدات، في إطار الحلول لمشكلة النفايات .

لقاء القوى الوطنية والنقابية والأهلية في طرابلس والاتحاد العمالي في الشمال يدعو للتظاهر يوم الأحد بتاريخ ٢٦/ ٣/ ٢٠١٧

وجه لقاء القوى الوطنية والنقابية والأهلية في طرابلس والاتحاد العمالي في الشمال دعوة لأبناء طرابلس والشمال بياناً دعاهم فيه للتظاهر يوم الأحد في ٢٦/ ٣/ ٢٠١٧، وهذا نص البيان:

يا أبناء طرابلس الأحرار

لأننا لم نعد نتحمل الفقر والعوز

ورفضا للنهج الاقتصادي المتوحش الذي أفلس الخزينة ولم يوفر حقوق المواطنين الأساسية في التعليم والعمل والسكن والاستشفاء.

ورفضا لسلة الضرائب السلطوية الجائرة ولزيادة الضريبة على القيمة المضافة(tva)

ولأننا نرفض أن يبقى الفقر إرثا والمرض إرثا والجهل إرثا

ولأننا نطالب بإنصاف الموظفين في القطاع العام من خلال إقرار سلسلة الرتب والرواتب وبإنصاف العاملين في القطاع الخاص من خلال إقرار زيادة غلاء المعيشة

ولأننا نرى أن تمويل الخزينة يكون:

بتخفيض الإنفاق ووقف الهدر ومكافحة الفساد

بفرض الضرائب على أرباح المصارف والشركات العقارية

بتسوية مخالفات الاعتداء على الأملاك البحرية والنهرية

بمنع التهريب في مرفأ بيروت والمطار

بتخفيض رواتب ومخصصات الرؤساء والوزراء والنواب الحاليين والسابقين

لكل ذلك يدعوكم

"لقاء القوى الوطنية والنقابية والأهلية في طرابلس " و " الاتحاد العمالي في الشمال " للمشاركة الكثيفة في الاعتصام الشعبي يوم الأحد في ٢٦ آذار ٢٠١٧ الساعة ١٢ ظهرا في ساحة جمال عبد الناصر (التل)

ولنتذكر جميعا " أن الساكت عن الحق شيطان أخرس " وأنه " ما ضاع حق وراءه مطالب ".

لقاء القوى الوطنية والنقابية والأهلية
في طرابلس والاتحاد العمالي في الشمال

كلمة حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي في الاعتصام الحاشد في ساحة التل

وفي الموعد المحدد جرت تظاهرة حاشدة في التل وألقى الرفيق رضوان ياسين كلمة الحزب حيث قال:

نعتصم اليوم أمام هذا الحشد المعبر بوقفته ومعانيه، لإطلاق صرخة مدوية لمن أسقطوه من حساباتهم، فلطرابلس الوجع والفقر والحرمان كلمتها في مواجهة هذا الواقع المأزوم، والعدالة المغيبة، فالطبقة السياسية القابضة على مقدرات البلاد في كل يوم تقدم نفسها وحقيقتها في صورة العجز الكامل عن حل القضايا الشائكة، يوهموننا بأن لحظة التفاهم تنعش الاقتصاد وتلبي حاجات الناس، وبدل البحث عن مكامن الخلل والهدر والفساد والإصلاح الذي يضمن الإدارة الرشيدة والشفافية، يواجهون استحقاق السلسلة بسلة ضرائبية قاسية من جيوب المواطنين الخاوية أصلاً، باعتبار أن تمريرها سهل، خصوصاً أن التحالف الحاكم مطمئناً (بزعمه) إلى قدرته على ضبط الشارع وتحويل أية قضية اجتماعية إلى خلاف طائفي يجهض المطالب، خصوصاً بعد تمريرهم بسهولة قانون الإيجارات الكفيل بتهجير مئات الألوف من المواطنين دون تأمين البدائل، وبدلاً من فرض الضرائب على المصارف والشركات العقارية بمضارباتها والأملاك البحرية التي تشكل أحد أهم الموارد المساعدة للخزينة، ها هو المواطن وحده يتحمل كل هذا الحجم من الفساد والضرائب المتراكمة.. الضرائب في وطني مؤذية للفقراء وتنفع الأغنياء وأصحاب الريوع المالية والعقارية والمتفننين في التهرب الضريبي، وحدهم الفقراء يدفعون الضرائب ولا يستفيدون، فسياسة مد اليد إلى جيوبهم لا تزال السياسة الوحيدة المعقدة وضريبة الدخل على كبار الأثرياء والمستثمرين والشركات الكبرى خارج الهندسة الضرائبية، الطبقة السياسية تقيم دائماً التسويات على حساب القانون والدستور والمؤسسات الرقابية وتبرم الصفقات بلا حسيب أو رقيب وتوزع فيما بينها الحصص في التلزيمات والمشاريع والبلوكات النفطية والصناديق من دون أية خطط تنموية أو اجتماعية وملفات الفساد الاقتصادي التي نسمع عنها يومياً سرعان ما يتم دفنها وتغلق بفجاجة، وهكذا أصبحنا نعالج فساد الدولة من جيوبنا، وهيئات الريوع المسماة (هيئات اقتصادية) تتهرب من تحمل مسؤوليتها الضريبية بعرض الرشاوي العلنية على الدولة باعتبارهم غير معنيين بشبكة الأمان الاجتماعي، على الرغم من استفادتهم من مليارات

الهندسة المالية المزعومة ومن سندات الخزينة؟؟؟؟

- وهل يوجد أكثر من خدمة الدين العام التي تستهلك المليارات من أموال المكلفين؟؟.

- وهل يوجد سوء استعمال للسلطة أكثر مما تكشفه الأرقام حول سيطرة عائلات الطبقة السياسية على ما مجموعه ٣٢٪ من إجمالي الثروة الموجودة في القطاع المصرفي..

- وكيف يمكن فرض هذا الكم من الضرائب والبطالة في لبنان تفوق الـ ٣٥٪ والودائع تتراجع والرساميل والتحويلات دون الـ ٤ مليارات حسب مصرف لبنان؟؟.

- وكيف يمكن القبول بالضرائب التي تستهدف صغار المودعين والإعفاءات الضريبية لـ ١٤ مصرف وشركة بفاتورة سماح تتجاوز الـ ١٠٠ مليار ليرة ومزاريب الهدر والفساد لائحتها طويلة وتفوق قيمة التغطية الفعلية للسلسلة؟؟؟؟

- وهل من المقبول التساهل مع مزاريب الهدر والفساد المتدفقة بغزارة من خلال الصفقات وأعمال التهريب في المطار والمرفأ، هنا يكون البحث عن التمويل دون أن تكون الموارد كلها من جيوب الفقراء وذوي الدخل المحدود؟؟؟...

حركة فتح في الشمال
تكرم الدكتور عبد المجيد الرافعي

التقى أمين سر حركة فتح في الشمال برفقة وفد من قيادة المنطقة بالدكتور عبد المجيد الرافعي عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي أمين عام حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي للاطمئنان على صحته حيث كان في استقبال الوفد أعضاء من قيادة الحزب في الشمال.

بحث الطرفان في الأوضاع العربية وأكدا بأن ما يجري من أحداث يضر في القضية الفلسطينية ويخدم العدو الصهيوني ويحرف البوصلة النضالية عن وجهتها الحقيقية وهي القدس.

بدوره وضع فياض الرافعي بآخر المستجدات في الساحة الفلسطينية ومحاولة أطراف إقليمية ودولية شطب منظمة التحرير الفلسطينية من خلال مؤتمرات تعقد هنا وهناك والقصد منها إيجاد بدائل للمنظمة لأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

وتطرق فياض إلى أن هناك من يريد أن يبقي حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية خدمة لأجندات صهيو أمريكية على أساس الحدود المؤقتة وإقامة دويلة فصائلية تخدم أجندة حزبية وأجندات خارجية.

وأكد فياض على تمسك القيادة الفلسطينية بالمشروع الوطني بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وتطرق فياض إلى ما يحصل في المخيمات بأنه استهداف للعلاقة الفلسطينية اللبنانية ومحاولات لتفجير الوضع في مخيم عين الحلوة خدمة لأجندات ليست فلسطينية وبأن الإجماع الفلسطيني يتمركز حول حفظ أمن المخيمات من خلال التنسيق مع الجهات اللبنانية لأن أمن المخيمات هو جزء من أمن لبنان والتمسك بحق العودة ورفض التوطين.

بدوره أكد الدكتور الرافعي إلى أن فلسطين عربية من البحر إلى النهر وستبقى كذلك واعتبر بأن فلسطين ستبقى قبلة جهاد كل الشرفاء في الأمة وبأن على الأجيال القادمة أن تكمل المسيرة التي سار عليها الشرفاء من أبناء الأمة من المحيط إلى الخليج.

كما اعتبر الرافعي بأن المؤامرة على الأمة العربية ضخمة وكبيرة وقد دفع كبار رجالات الأمة أمثال القادة صدام حسين وياسر عرفات حياتهم نتيجة تمسكهم بقضايا شعوبهم وامتهم وعلينا جميعا أن نكمل المسيرة التي رسموا خطوطها ووضعوا مبادئها.

وبعد الاطمئنان على صحته قدم فياض للرافعي كوفية فلسطين ودرع القدس تقديرا لجهوده في خدمة القضية الفلسطينية.

حزب البعث العربي الاشتراكي القيادة القومية
تصريح صحفي
حول قرار الكنيست الصهيوني بمنع الأذان في القدس الشريفة

الدكتور احمد الشوتري
الناطق الرسمي باسم القيادة القومية
لحزب البعث العربي الاشتراكي

على إثر صدور قرار الكنيست الصهيوني بمنع الآذان في القدس الشريف، أدلى الناطق الرسمي باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي بالتصريح التالي :

إن إقدام كنيست الكيان الصهيوني على منع الآذان في القدس الشريف، يندرج ضمن مخطط العدو لتهويد القدس وفرض الطابع الصهيوني على كافة معالم الحياة فيها وذلك باعتبار القدس في نظر التجمع الاستيطاني العنصري الصهيوني ورعاتهم على جانبي الأطلسي مدينة يهودية .

إن هذا القرار يأتي ضمن جملة من السياسات والإجراءات والقوانين التي هدفت إلى خلق وقائع مادية لتغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة، وهي أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وعاصمة فلسطين العربية، وذلك بما يخدم المخطط الصهيوني الرامي إلى تهويدها، وإدخال تغييرات جوهرية على التركيبة السكانية والوضع الجغرافي والإداري والاقتصادي، لتحويل الفلسطينيين في القدس إلى "أقلية هامشية تختفي تدريجياً"، بينما يتعزز الوجود اليهودي الصهيوني في المدينة. كما أن هذا القرار جاء بعد موافقة مجلس وزراء الكيان الصهيوني على استباحة الأراضي الفلسطينية العامة والخاصة وحرية الاستيطان رغم قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ الذي دان الاستيطان، وتواصل حالات القمع والتعذيب والتصفيات الجسدية ضد قيادات ونشطاء المقاومة الفلسطينية إلى جانب مسلسل حصار غزة وتجويع الشعب الفلسطيني وغيرها من الإجراءات الإجرامية .

ومن الواضح أن الكيان الصهيوني بات يبني على المواقف المعلنة للرئيس الأمريكي دونالد ترمب، الذي أعلن عدم اعتراضه على الاستيطان وعزمه على نقل سفارة أمريكا إلى القدس، مما أطلق يد ذلك الكيان في التغول في إجراءاته الإرهابية العنصرية .

إن حزب البعث العربي الاشتراكي يستنكر ويدين كافة هذه الإجراءات، والتي تجري في ظل صمت رسمي عربي وإسلامي وتواطؤ دولي مما يتيح للعدو الصهيوني أن يصعد من إجراءاته التهويدية. وإذ يحيي الحزب روح الصمود والمقاومة الشرسة والتضحيات التي يقدمها الشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقوقه الوطنية الثابتة، وتمسكه بحق تحرير كامل ترابه الوطني، فإنه يدعو جماهير الأمة العربية وقواها الوطنية والقومية إلى تقديم المزيد من الدعم الشعبي والتلاحم النضالي لجماهير الشعب الفلسطيني بما يعبر عن مركزية القضية الفلسطينية ويجسد وحدة النضال العربي .

كما يدعو كافة فصائل المقاومة الفلسطينية للتوحد على قاعدة برنامج كفاحي غايته المقاومة والتحرير ورفض كافة التسويات السياسية المهينة ويشكل استجابة موضوعية للحقيقة الوطنية الفلسطينية التي تعبر عنها فعاليات الانتفاضة وآخرها الموقف من محاولة فرض التهويد على المقامات الدينية من إسلامية ومسيحية بدءاً من الأقصى الشريف .

.. وفي تصريح صحفي آخر
إيران تتاجر بالقضية الفلسطينية..
ردا على تهديدات ترامب

الناطق الرسمي الدكتور أحمد شوتري
الجزائر في ٠١/٠٣/٢٠١٧

احتضنت مؤخراً إيران المؤتمر السادس لما سمي بدعم القضية الفلسطينية والقدس ودعت لذلك وفودا عديدة كما أشارت صحافتها والصحافة العربية الموالية لها تحت شعار (محور المقاومة). هذا المحور الذي يضم النظام الإيراني والنظام السوري وحزب الله وحماس الفلسطينية، جاء هذا المؤتمر بعد مرور ٦ سنوات على المؤتمر الخامس الذي عقد سنة ٢٠١١. هذا عمل جيد إن صدقت النوايا، غير اني لا أعتقد أن النظام الإيراني صادق مع القضية الفلسطينية على الإطلاق لأن أفعاله تكذب أقواله وذلك للأسباب التالية :

١- هل النظام السوري نظام مقاوم فعلا وهو الذي ترك الجولان دون مقاومة ٤٠ سنة، ورفض أية محاولة كتجربة المقاومة اللبنانية البطلة التي لم تنقطع في الجنوب منذ الاحتلال حتى التحرير في عهد حزب الله، أما حزب الله الذي كشف مؤخرا بالأدلة القطعية على لسان مسؤوله الأول حسن نصر الله انه ليس حزباً عربياً أو لبنانياً، إنما هو حزب إيراني وطائفي بامتياز ويدين بالولاء لإيران وحكامها، أما حماس الفلسطينية فليس لها خيار إلا المقاومة والا فقدت مبرر وجودها.

٢- النظام المخلص والثوري الذي يناهض الاستعمار والإمبريالية والصهيونية لا يشترك مع المؤامرة الأمريكية الصهيونية لتدمير بلد كالعراق ويقتل شعبه وينكل بمكوناته على أسس طائفية مقيتة، ويعادي نظاماً وطنياً وثورياً كنظام البعث، ويقدم رشاوي بمليارات الدولارات إلى المجرم بوش الصغير من أجل استلام الشهيد صدام حسين وإعدامه صبيحة عيد الأضحى.

٣- النظام الثوري والإسلامي كما يدعي الملالي في ايران لا يزرع الطائفية والفوضى في سوريا واليمن ويتطاول على سيادة لبنان عن طريق اتباعه ويشل قدرات دولته لسنوات.

٤- لو كان نظام الملالي هذا مخلصا في إسلامه كما يدعي لماذا يحرص على نشر التشيع في البلدان العربية والإسلامية وهي مسلمة منذ قرون، لأنه ببساطة يريد توسيع إمبراطوريته الفارسية باسم الاسلام، وهو يعرف بأنه لن يكون ذلك إلا بوجود بطانة له تتبعه وتدين بولاية الفقيه.

٥- وأخيرا وليس آخرا لماذا لم يتحدث هذا النظام عن فلسطين ويحشد لها الدعم كما زعم في المؤتمر الأخير منذ ٢٠١١، لأنه كان يفاوض ويساوم الغرب بقيادة أمريكا والصهيونية على مصالحه، واليوم وبعد مجيئ ترامب لحكم أمريكا ومهاجمته نظام الملالي تذكر مرة أخرى فلسطين وبدأ بالترويج لمؤتمره المزعوم بالتباهي بعدد الوفود الحاضرة ونوعيتها، والتي ضمت يهودا زعم انهم ضد اسرائيل، فهو اذا مؤتمر للمساومة والمتاجرة للضغط على أمريكا والصهيونية ليس إلا.

*****

جبهة التحرير العربية تحتفل بعيد انطلاقتها ١٩٦٩-٢٠١٧ وتستمر مسيرة العطاء والتضحيات

جبهة التحرير العربية

في السابع من نيسان عام ١٩٦٩، انطلقت جبهة التحرير العربية فصيلاً فدائياً في ساحة العمل الفلسطيني، قومي الفكر والتركيب أثر مبادرة أطلقها حزب البعث العربي الاشتراكي، وأعلنت منذ اللحظة الأولى، أنها مفتوحة بفكرها وتنظيمها لكل المناضلين العرب الذين يؤمنون بفلسطين قضية، وبتحريرها هدفاً وبالعمل الشعبي المسلح أسلوباً يوظف قدرات الأمة لقلب موازين القوى المختلة بين أمتنا المجيدة وقوى العدوان الإمبريالي – الصهيوني.

إن انطلاقة جبهة التحرير العربية لم تكن إضافة فصيل إلى الفصائل الفلسطينية الموجودة، وإنما ترجمة لفكر حزب البعث العربي الاشتراكي ورؤيته لطبيعة المواجهة على أرض فلسطين، وتواصلاً مع نضاله الدؤوب على كل المستويات، وهو الذي أدرك منذ أن كان تياراً فكرياً حجم التحدي الذي يمثله المشروع الاغتصابي الصهيوني ومن خلفه كل قوى الشر والعدوان في العالم لأمتنا المجيدة ومشروعها الرسالي ودورها النهضوي، لذلك فقد ربط البعث بين أهدافه وتحرير فلسطين، عندما اعتبر أن فلسطين طريق الوحدة والوحدة طريق فلسطين، واعتبرها قضيته المركزية ومحور نضاله على كل المستويات، كما أكد ومنذ اللحظات الأولى عقم الرهان على الأنظمة العربية في إنجاز مهمة التحرير بقول الرفيق القائد المؤسس الأستاذ ميشيل عفلق (رحمه الله) "لا تنتظروا المعجزة فلسطين لن تحررها الحكومات العربية، إنما العمل الشعبي المسلح.

وترجمة لهذا الفهم كان البعث في قلب معارك الكفاح من أجل فلسطين منذ أن شارك البعثيون الأوائل في المعارك ضد العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨، حين كان الرفيق القائد المؤسس في طليعة الذين تطوعوا إلى القتال على أرضها، وكذلك في كل معاركها النضالية فيما بعد أو عندما أسس جبهة التحرير الفلسطينية في مطلع الستينات وعهد إلى الشهيد خالد اليشرطي بتولي مسؤوليتها، وفي نفس السياق جاء تبنيه ودعمه لحركة فتح عند انطلاقتها بالطلب إلى كل البعثيين الفلسطينيين الالتحاق بالمولود الجديد وهكذا.

أما بالنسبة لجبهة التحرير العربية فقد اتخذ البعث قراراً باعتبار كل بعثي جبهوي وأحد عناصر الجبهة ومقاتليها في أي مكان تواجد من الوطن العربي، وقد شكلت الجبهة فصيلاً نوعياً سواء في الكفاح ضد العدو الصهيوني أو في العلاقات الداخلية التي كانت تحكم الساحة الفلسطينية في كل مراحل النضال، وخاضت كل معارك الكفاح بثبات مبدئي وروح مقتدرة وبسالة نادرة.

إن جبهة التحرير العربية عبر سني نضالها التي تقترب من اكتمال عقدها الخامس التزمت على الدوام بالثابت الاستراتيجي وتمسكت بالوحدة الوطنية الفلسطينية كضمانة أكيدة للقوة والاستمرار والتقدم على طريق تحرير فلسطين كل فلسطين من النهر إلى البحر، وهي في الظروف الراهنة تعمل مع كل الفصائل في إطار منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج، وكذلك مع كل الفصائل الأخرى بغض النظر عن الاختلافات الفكرية أو السياسية معتبرة الوحدة شعاراً والحوار أسلوباً للارتقاء بالفعل الفلسطيني المقاوم ضمن رؤية استراتيجية ثابتة وواضحة.

لذلك فإن جبهة التحرير العربية تواصل نضالها في إطار العمل الفلسطيني على كل المستويات مشددة على ضرورة إنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية وإعادة هيكلة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها، وتحصين الساحة الفلسطينية من كل الاختراقات وتعزيز عوامل الصمود وإرادة المقاومة لشعب الجبارين الذي يملك قدرة هائلة على المقاومة والمطاولة وتقديم التضحيات، كما يملك إبداعاً فائقاً على ابتداع وسائله النضالية بما يتناسب وطبيعة كل مرحلة من مراحل المواجهة مع العدو الصهيوني من البندقية فالحجر فالجسد المتفجر إلى السكين.

تحية لجبهة التحرير العربية في انطلاقتها والخلود لشهدائها وكل شهداء فلسطين وأمتنا المجيدة وفي مقدمتهم الشهيد صدام حسين والشهيد ياسر عرفات وكل الذين قضوا في معارك الدفاع عن العروبة من فلسطين إلى العراق إلى كل ساحات الوطن العربي.

الوجود الفلسطيني ضحية وكفى التحريض عليه

كتب المحرر السياسي

على أمل العودة القريبة إلى فلسطين منذ ٧٠ سنة، عاش فلسطينيو اللجوء، الأشهر الأولى في خيم وفي العراء. ومع الأمل تحولت الشهور إلى سنوات، والسنوات إلى عقود وها قد مضى على أبعاد الفلسطينيين عن أرضهم أكثر من سبعيين سنة وكأن المؤقت تحول إلى دائم .

هذا اللجوء الفلسطيني الذي نتج عن الاغتصاب الصهيوني للأرض واحتلالها ومن ثم إغراقها بالمستعمرات الاستيطانية، توزع تقريباً على كل المحيط العربي بحشره في مخيمات مكتظة وفي ظروف معيشية صعبة .

هذا اللجوء الفلسطيني لم يمنح ناسه نفس الحقوق المدنية في الأقطار العربية التي استقر بها. إذ أن بعض النظم العربية منحت الفلسطينيين كافة الحقوق المدنية الممنوحة إلى مواطني أقطارهم، وبعض آخر، لم يمنح حقوقاً مدنية، وعلى سبيل المثال لا الحصر لبنان.. واللجوء الشعبي الفلسطيني الذي توزع على مرحلتين، الأولى، تلك التي امتدت من وقت قيام الكيان الصهيوني إلى الثانية التي أعقبت حرب ١٩٦٧ ووقوع فلسطين بكاملها تحت الاحتلال، لم يعش نمطية واحدة من التعامل معه. إذ اختلفت نمطية التعامل بالنظر إلى طبيعة التطور السياسي الذي عاشه على تعاقب المراحل. فالمرحلة الأولى التي امتدت على مدى سبعة عشر عاماً، كان الوجود الفلسطيني "ساكناً"، لأنه لم تكن هناك مرجعية سياسية حائزة على شرعية إدارة شؤونه الذاتية، أما المرحلة الثانية فهي التي أعقبت انطلاق العمل الفدائي وبروز مرجعية فلسطينية أنيطت بها شرعية التمثيل الرسمي لشعب فلسطين في الداخل الفلسطيني وفي بلدان اللجوء والشتات. هذه المرحلة هي التي بدأت تبرز فيها الاختلالات في العلاقة مع النظم العربية حيث هناك تواجد شعبي فلسطيني، ثم ما لبثت أن تحولت هذه الاختلالات إلى توترات ومن ثم إلى صدامات وتحت يافطة "تعارض منطق الدولة مع منطق الثورة ."

وفي كل مرة كانت الاختلالات ومن ثم التوترات والصدامات . تكبر إلى الحد الذي يصعب معالجتها بالاحتواء. كان الوجود الشعبي الفلسطيني ومرجعيته

السياسية يحملان المسؤولية وما يترتب على ذلك من نتائج باعتبارهما الحلقة الأضعف في الصراع المتفجر، والشواهد على ذلك ما حصل في الأردن ولبنان وما تعرض له الوجود الفلسطيني في العراق بعد الاحتلال وفي سوريا بعد انفجار الصراع السياسي الذي تعسكرت سياقاته. وإذا كان كل خلاف يفترض وجود طرفين، إلا أنه من الظلم تحميل الوجود الفلسطيني مسؤولية الاختلالات والتوترات والصدامات اما الاختلالات العلائقية والتوترات الاجتماعية فهي على نوعين: نوع، ينتج عن السلوك اليومي في إطار الحياة المعاشة، ونوع، يأخذ بعداً سياسياً .

وإذا كان النوع الأول من الاختلالات هو أمر طبيعي وهذه لا تقتصر على الوجود الفلسطيني بل هي ظاهرة مرتبطة بطبيعة البشر وعلاقاتهم المجتمعية، ولأجل ضبطها سنت التشريعات المدنية والجزائية، فإن النوع الثاني لا يرتبط بالسلوكيات الشخصية على مستوى الأفراد والمجموعات، بل يرتبط بطبيعة المشاريع السياسية المطروحة والتي تتناول الاجتماع البشري بإدارته السياسية .

وإذا ما نظرنا لحجم الاختلالات والتوترات المرتبطة بالسلوكية الشخصية، وفي ضوء واقع مخيمات اللجوء والوضع المزري الذي تعيشه الكتلة الشعبية الفلسطينية المضغوطة، لتبين أن مستوى هذا الاختلال لا يخرج عن السياقات الطبيعية لا بل هو في إطار الظروف التخفيفية التي تمنح له أقل بكثير من تلك التي تبرز في محيط مجتمعي لا يعيش نفس الظروف

الحياتية القاسية، وبالتالي فإن التحريض على الوجود الفلسطيني من منظار هذه الاختلالات، إنما ينطوي على نظرة سلبية مستبطنة عدائية سياسية .

أما النوع الثاني من الاختلالات، وهو النوع المندرج في الإطار السياسي، فإن التحريض على الوجود الفلسطيني وتحميله كامل المسؤولية عما جرى وما يجري ففي هذا ظلم كبير وذلك للأسباب التالية :

أولاً: إن الفلسطينيين في لبنان كما في سائر الأقطار العربية لم يأتوا إلى البلدان العربية طالبين اللجوء السياسي الطوعي من ظلم سياسي لحق بهم من نظام دولتهم، بل هجروا من أرضهم التي اغتصبت وسكنها مستوطنون من كل بقاع الأرض في إطار مشروع سياسي كبير تبين أنه لا يستهدف فلسطين وحسب بل الأمة العربية برمتها .

ثانياً: ان الفلسطينيين الذين هجروا وأبعدوا عن أرضهم بعد حرب ١٩٦٧، لم يغادروا أرضهم طوعاً بل ارغموا على الخروج وبالتالي لا مسؤولية عليهم في المرة الأولى كما في الثانية .

ثالثاً: ان الوجود الفلسطيني الذي بات يشكل تثقيلاً على الواقعين الاجتماعي والسياسي حيثما تواجد، فهو لا يتحمل مسؤولية النتائج المترتبة، بل النظرة الفوقية والعنصرية التي حكمت سلوكية بعض القوى تجاه هذا الوجود، وانعدام الخطة القومية القادرة على استيعاب الوجود الفلسطيني استيعاباً إيجابياً وفي إطار مشروع قومي حاضن للقضية الفلسطينية .

إن انعدام وجود هذه الخطة، جعل الوجود الفلسطيني، يقف وحيداً في مواجهة التحديات المفروضة عليه في ظل ميزان قوى ليس في مصلحته وهذا ما جعل الثقل الأساسي للتمركز السياسي يتموضع في المكونات العربية الأضعف في إمكاناتها وبما جعل بناها غير قادرة على تحمل العبء الثقيل وهذا ما أدى إلى تفجر صراع فرضه الواقع الموضوعي المحيط بالوضع الفلسطيني. وبهذا يكون الوجود الفلسطيني قد ظلم مرتين .

المرة الأولى، عند الإبعاد عن الأرض، بفعل الاغتصاب، والمرة الثانية بتحميله مسؤولية التداعيات الناجمة عن هذا اللجوء بفعل تطور الوضع السياسي للواقع الفلسطيني الذي تحول من اللجوء الساكن، إلى اللجوء المفعم بحيوية الحاضن للمشروع السياسي المقاوم .

هذا الاحتضان للمشروع السياسي المقاوم، كان باعثه الوصول إلى انتزاع حق العودة، وهذا ما كانت تقاومه القوى التي تغرز مخالبها في فلسطين وما زالت .

إذاً، إن الفلسطينيين، يريدون العودة إلى أرضهم، ويرفضون التوطين وإسقاط هويتهم الوطنية. وإذا كانت تعقيدات وظروف وموازين قوى تحول وتنفيذ حق العودة، فإن مسؤولية عدم تحقيق ذلك لا تكون برمي المسؤولية عليهم، بل باحتضان قضيتهم وتوفير الحضن الدافئ لها، وتمكين الفلسطينيين من التمتع بكافة الحقوق المدنية والتي كفلتها المواثيق الدولية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان .

إن أحداً لا يترك أرضه طوعاً، وإذا كانت مسؤولية يجب تحملها عن هذه المأساة الوطنية، فإنما يتحملها النظام الدولي الذي شرع الاغتصاب ويشرع التهجير الجماعي، كما يتحمل مسؤوليتها النظام الرسمي العربي الذي بعجزه وإما بتواطؤ بعضه، إنما ساهم في إدامة هذه المأساة. وأنه بدل أن ترتفع الأصوات بتحميل الوجود الشعبي الفلسطيني مسؤولية انفجار الصراع في لبنان، كان يجب، أن ترتفع الأصوات في وجه النظام الدولي وقراءة متأنية لمذكرات كيسنجر. ولو سلمنا جدلاً، أن الوجود الفلسطيني شكل عاملاً مساعداً، لرفع منسوب الاحتقان السياسي خلال حقبة السبعينات، فلماذا تستمر الأزمة وهي أكثر حدة بعد الخروج السياسي للمقاومة من لبنان؟ أليس الأمر مرتبط بطبيعة المشروع الصهيوني، أليس الأمر مرتبط بجوهر الصراع العربي-الصهيوني؟

إن أحداً لا يبرر التجاوزات وأن أحداً لا يبرر تقييد سلطة الدولة على أرضها من أي جهة أتت، وأن أحداً لا يقبل أن تكون المخيمات ملاذات آمنة للخارجين عن القانون، لكن أن توضع هذه الأعمال التي تضر بالاستقرار المجتمعي الفلسطيني قبل اللبناني في سياق مشروع سياسي يستهدف الوجود الشعبي الفلسطيني، فهذا منطق مرفوض وغير مقبول ولا يمكن لمطلقه أن يعتبره عاكساً للإرادة الوطنية الشاملة .

وإذا كان من موقف يجب اتخاذه، فهو التأكيد على حق العودة، وتمكين الفلسطينيين من التمتع بالحقوق المدنية، كما التأكيد على العلاقة الإيجابية بين الشرعية اللبنانية وشرعية التمثيل السياسي الفلسطيني، انطلاقاً من مقتضيات المسؤولية القومية .

إن الفلسطينيين الموجودين في لبنان، ليسوا موجودين بمحض إراداتهم، وإن إرادتهم وتصميمهم أن يعودوا إلى فلسطين، فليساعدوا على ذلك من موقع الالتزام القومي والإنساني وكفى تحميل الضحية مسؤولية الجريمة التي أصابته .

* * * * *

عين الحلوة وضرورة إرساء الاستقرار

يثير الوضع في مخيم عين الحلوة القلق الشديد، وهو يطرح الكثير من التساؤلات عن التوتر واستمرار الاشتباكات غير المبررة وما يترتب عليها من ضرر بالغ يتعدى الأوضاع النضالية والسياسية والاقتصادية في ظل التصويب الحاصل ليس على السلاح الفلسطيني وحده، وإنما على مجمل وضع الفلسطينيين في لبنان من قبل قوى قد يكون بعضها يحرص كل الحرص على الوجود الفلسطيني في لبنان والبعض الآخر الذي يصوب على السلاح الفلسطيني ويضع عين الحلوة في دائرة الضوء لأهداف يدركها الجميع، وفي المقدمة منهم الأخوة أبناء فلسطين.

إن قلقنا وخوفنا من المجهول في ظل استمرار تردي الأوضاع وحالة الفلتان الأمني ينطلق من موقفنا المبدئي الثابت بعدالة القضية الفلسطينية والإيمان المطلق بها، وأنها مسؤولية الجميع، كذلك من وحدة الخندق الجهادي الذي يجمعنا مع أبناء فلسطين، لذلك فإن ملاحظاتنا ولو بدت للبعض قاسية إلا أن المخاطر تستدعي التنبيه، وتتطلب من كل القوى والفصائل الفلسطينية التعامل مع الوضع بوعي عال قبل أن يصل إلى ما لا تحمد عقباه، فبالإضافة إلى الضرر السياسي والنضالي اللاحق من جراء هذا الحالة. فإن عدم الاستقرار والأضرار الناجمة عن الاشتباكات شبه اليومية تزيد الضغوطات على الأوضاع المعيشية لأبناء شعبنا العربي الفلسطيني في المخيم وهم الذين بلغت معاناتهم وأوضاعهم إلى حافة الفقر لأسباب عديدة لا مجال لتناولها..

إن معالجة الوضع في المخيم تحتم على الجميع اتخاذ خطوات حاسمة تقطع الطريق على تحوله إلى نقطة توتر دائم بما يترك ذلك من تداعيات على الوضع في المخيمات الأخرى، وعلى الاستقرار والأمن في المحيط وعموم الساحة اللبنانية التي استطاعت حتى هذه اللحظة عدم الوقوع أو الانجرار إلى أتون ما يجري حولنا وخاصة في المحيط القريب لاعتبارات عديدة في مقدمتها الجهد الذي يبذله الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية ونجاحها المميز في محاربة الإرهاب، وكل القوى التي تريد بلبنان شراً، وفي ظل هذه الحالة لا يجوز ومن غير المسموح أن يكون عين الحلوة مدخلاً أو سبباً مهما بلغ لخلق حالة من عدم الاستقرار، فضبط الأمن فيه خط أحمر واختراقه بهذا الشكل تجاوز للثوابت والمحرمات... لذلك فإن المعالجة يجب أن تبدأ.

اتخاذ خطوات حاسمة في أن لا يبقى المخيم مأوى أو ملجأ للهاربين والمطلوبين مهما كانت الذرائع والمبررات، وقد تم الإجماع بموجب الاتفاق الأخير أن يتم تسليم هؤلاء للسلطات اللبنانية المختصة إلا أن خطوة عملية لم تتخذ مما يستدعي وضع آلية والشروع في تنفيذها، كذلك تسليم كل من يخل بالأمن إلى الأجهزة اللبنانية المختصة، باعتبار أن المخيمات مثل الأراضي اللبنانية الأخرى يطبق عليها القانون اللبناني، وقد أكد الرئيس محمود عباس في زيارته الأخيرة للبنان هذا الأمر عندما أكد خضوع الفلسطينيين إلى سلطة القانون، ووضع بتصرف اللبنانيين كل القضايا المعلقة في مرونة من شأنها لو تم الالتزام بها نزع كل عوامل الانفجار والتوتر.

تأكيد المرجعية الفلسطينية الواحدة في المخيمات، ومنحها الصلاحية الكاملة والقوة اللازمة لفرض الأمن بكل الوسائل الممكنة، وعلى الرغم من الاتفاق على تشكيل قوة أمنية مشتركة إلا أن تشكيلها قد تأخر دون مبررات، أن تشكيل هذه القوة والتنسيق مع الجهات اللبنانية المختصة (الأجهزة الأمنية) يجب أن يتم بسرعة ودون تردد.

حل المشاكل الاقتصادية والإنسانية للفلسطينيين خاصة في ظل الفقر والبطالة العالية في المخيمات وخاصة في عين الحلوة، مما يستدعي وضع عناوين محددة في حوار لبناني – فلسطيني حول القضايا المعيشية للفلسطينيين لنزع فتيل أي توتر قد ينجم من هذا الموضوع وعلى قاعدة عدم المقارنة بين اللجوء الفلسطيني والنزوح السوري لاختلاف بين هذا وذاك ومعطيات كل منهما.

لقد أكد الرئيس الفلسطيني خلال زيارته الأخيرة للبنان الحرص على تمتين العلاقة بين لبنان والفلسطينيين المقيمين في لبنان على قاعدة أنهم ضيوف مهما طال الزمن، كما أكد على حق الدولة اللبنانية المطلق وسيادة قوانينها على كل الصعد وشتى المجالات داخل المخيمات وخارجها، ومع هذا الموقف الإيجابي الذي حسم الكثير من نقاط الجدل ظل البعض يصوب على الوجود الفلسطيني وعلى السلاح الفلسطيني وعلى حال المخيمات مستفيداً ربما من حالة عين الحلوة بغض النظر عن نواياه وأهدافه، وبالمقابل لوحظ تصعيداً لافتاً في الاشتباكات في مخيم عين الحلوة خلال زيارة الرئيس عباس وكأن قوى فلسطينية معينة أو قوى متواجدة هناك لم تجد غير عين الحلوة لتوجيه رسائل إلى السلطة الفلسطينية، مما يستدعي جهداً من الجميع وخاصة من المرجعية الفلسطينية الرسمية والفاعلة على حسم هذا الموضوع من خلال إجراءات تضع حداً حاسماً ونهائياً لحالة التفلت وأن لا يكون عين الحلوة سلة رسائل إلى الجهات اللبنانية أو السلطة الفلسطينية، وهي رسائل خارجة عن المألوف وقد تدفع الأمور إلى ما ليس في الحسبان.

فلسطين بين الصندوقين القوميين الفلسطيني واليهودي

بقلم د. مصطفى يوسف اللداوي

يتحمل الصندوق القومي اليهودي الذي تأسس في العام ١٩٠١ مسؤوليةً كبيرةً في تهويد الأرض الفلسطينية، وتمليكها للمهاجرين اليهود، الوافدين من أوروبا ومن البلاد العربية وغيرها، فقد أخذ على عاتقه السيطرة على مساحاتٍ كبيرة من أراضي فلسطين التاريخية، فأطلق العنان لمسؤوليه وكبار السماسرة لشراء أقصى ما يستطيعون من أراضي الفلسطينيين، وانتزاعها ملكيتها منهم بكل السبل الممكنة، وأغرى الوسطاء وفتنهم بالمال، وأغدق عليهم بالحوافز، فتسابقوا في البحث عن أراضٍ جديدةٍ، وسهلوا نقل ملكيتها إلى الصندوق القومي اليهودي، الذي جعل من نفسه وصياً على اليهود المهاجرين، فقام على خدمتهم، وسهل بالتعاون مع الوكالة اليهودية هجرتهم، وأمدهم بما يحتاجون إليه من مالٍ ومتاعٍ، وملكهم بيوتاً وأقطعهم أراضي واسعة، ليشجعهم على البقاء، ويحفز آخرين على أن يحذوا حذوهم، وأن يهاجروا إلى فلسطين مثلهم.

كما أشرف الصندوق القومي اليهودي على تمويل "الكيبوتسات" وهي الجمعيات الزراعية اليهودية، وأمد المزارعين فيها بما يحتاجون إليه لضمان بقائهم في الأرض وزراعتهم لها، كما عمل على خلق أسواقٍ لمنتجاتهم، وكفل لهم بيعها بأفضل الأسعار، ليشعروا بفائدة الاحتفاظ بالأرض والعمل فيها، وليلمسوا الفارق بين حياتهم في فلسطين "الأرض الموعودة"، وبين المهاجر والغيتوات التي كانوا يعيشون فيها، فنشأت في فلسطين كيبوتسات كثيرة، اشتهرت بزراعتها النوعية، وجودة منتجاتها المختلفة، وما كان لهذا الجمعيات أن تنجح لولا المساعدات الكبيرة التي قدمها الصندوق القومي اليهودي للمزارعين فيها.

ومن جانبٍ آخر ساهم الصندوق القومي اليهودي في تمويل العمليات الاستيطانية، حيث كان له دور كبير في بناء وتوسيع وتحصين المستوطنات اليهودية، التي انتشرت في عموم أرض فلسطين التاريخية، وكان لها دور كبير في تنشيط وتمويل ورعاية الجماعات الإرهابية اليهودية، التي سبقت إعلان تأسيس كيانهم، التي استفادت من أموال الصندوق في شراء الأسلحة، وتمويل عملياتها العسكرية، ورعاية أسر المقاتلين وتلبية احتياجاتهم، خاصةً أسر وعائلات اليهود الذين قتلوا في العمليات القتالية.

وأتاح الصندوق القومي اليهودي الفرصة لمنح المستوطنين والمهاجرين قروضاً ميسرةً، ومنحاً ماليةً مقطوعةً، ومساعداتٍ مختلفة، مكنت المهاجرين من تثبيت وجودهم، وترسيخ أقدامهم في فلسطين المحتلة، فضلاً عن تعهد الصندوق ببناء المدارس والمستشفيات والمعامل والمصانع، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية والمرافق الاقتصادية المختلفة، التي أتاحت لليهود فرص العمل والإنتاج، ولم يكن الصندوق يشكو من عجزٍ أو يعاني من فاقةٍ، حيث كان يتلقى المساعدات من أغنى العائلات اليهودية المنتشرة في أكثر من مكانٍ في العالم، الذين كانوا يساهمون في تمويل الصندوق بسخاءٍ وكرمٍ، ليقينهم بأنهم يساهمون في عودة شعبهم إلى أرض الميعاد.

أما الصندوق القومي الفلسطيني الذي لا ننكر فضله، ولا نجحد عمله، ولا نقلل من حجم إنجازاته وعطاءاته، ولا ننفي التحديات التي يواجهها، والعقبات التي تعترضه، ولا ندعي أن الطريق أمامه معبدة، ومصادر التمويل له ميسرة، إلا أنه لم يرق يوماً لأن يكون في مستوى الصندوق القومي اليهودي، الذي ساهم فعلاً في تأسيس دولة الكيان الإسرائيلي، وتثبيت أقدام المهاجرين إليه، وتيسير حياتهم، وتخفيف الأعباء الملقاة على عاتقهم، وإزالة التحديات وتذليل العقبات التي اعترضت بقاءهم.

فقد عجز الصندوق القومي الفلسطيني عن القيام بالدور المنوط به، وفشل في تحقيق العديد من الأهداف التي كانت موضوعة له، رغم أنه أشرف على العديد من المهام، وقدم الكثير من المساعدات على مستوياتٍ مختلفةٍ، لدعم الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، لتمكينه من الصمود والثبات، والمواجهة والتحدي، فرعى طلاباً في جامعاتهم، ومول أساتذةً في أبحاثهم ودراساتهم، وصرف لعوائل الشهداء وأسر الأسرى مستحقاتٍ شهريةٍ، وسمى للقوى والفصائل الفلسطينية حصصاً شهريةً أو سنويةً، يتلقونها بانتظام، ويعتمدون عليها في عملهم ونضالهم، وفي تمويل عملياتهم العسكرية، ورعاية أسرهم وأعضائهم وتشغيل مؤسساتهم، إلا أن قدراته كانت دوماً محدودة، وإمكانياته قليلة، وروافده تجف أحياناً وتنضب موارده كثيراً.

أما الصندوق القومي اليهودي فقد تم تبنيه ورعايته من كثيرٍ من دول العالم، التي مولته بصورةٍ مباشرة،

وسهلت جمع التبرعات له، وتحويل المساعدات إليه، ولم تضع عقباتٍ في طريقه، وفتحت له مكاتب وفروعاً في أكثر من عاصمةٍ أوروبيةٍ، قبل أن ينتقل مقره الرئيس إلى مدينة القدس المحتلة، ولم تفرض عقوباتٍ عليه، ولم تجمد أو تصادر أمواله أو بعضاً من رأسماله، ولم تتهمه بالإرهاب كما اتهمت الصندوق القومي الفلسطيني، ولم تفرض عقوباتٍ على المسؤولين عنه والعاملين فيه، بل تعاملت على العكس من ذلك تماماً مع الصندوق القومي الفلسطيني، رغم أنها لم تدرجه على قوائم الإرهاب، إلا أنها لم تسهل عمله، ولم تقدم له المساعدات المرجوة.

قد نحمل رئاسة الصندوق القومي الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية عن التقصير الحادث في أداء الصندوق، وعجزه عن القيام بمهامه، والخلل في وظائفه المتعددة ووسائله المتبعة، نتيجة البيروقراطية والمحسوبية، والشخصانية والمزاجية، وسوء الإدارة وفساد المؤسسة، وترهل الهيكلية وعجز الهرمية فيه، وعدم تجديد طاقاته وتأهيل قدراته، وارتهانه إلى شخص رئيس السلطة الذي هو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن الفلسطينيين يعتزون بهذا الصندوق، ويدينون له بالكثير، ويعذرونه أحياناً أن قصر أو تأخر، ولكنهم يأملون أن يكون صندوقاً لكل الشعب، وسنداً للوطن كله، فلا تمييز فيه ولا محاصصة، ولا محاباة ولا موالاة، وإنما حقوقٌ تؤدى، وأنصبةٌ توزع، وإمكانياتٌ تنمى، وقدراتٌ تؤهل، ضمن عملٍ مؤسسي يتجاوز سيطرة الفرد واحتكار الحاكم وسلطة المتنفذ.

لهذا فإننا ندين ما دعا إليه وزير حرب العدو أفيغدور ليبرمان لإدراج الصندوق القومي الفلسطيني على قوائم الإرهاب، وتجميد أرصدته ووقف التعامل معه، وتجريم معاملاته ومعاقبة العاملين فيه، فهذا الصندوق مؤسسةٌ وطنيةٌ فلسطينية، تداور على المسؤولية فيه رجالٌ أكفاء، قدموا الكثير للشعب الفلسطيني، فلا يجوز أن نسكت عن محاولات تجريمه وتشويهه، أو نقبل بمساعي التضييق عليه ومحاصرته، بل ندعو المجتمع الدولي إلى تجريم المؤسسات الاستيطانية، والصناديق الإسرائيلية والدولية التي تمول مصادرة الأراضي ونهب الحقوق وطرد السكان، فهؤلاء هم المجرمون المدانون، وهم الذين ينبغي محاسبتهم وقيادتهم، ومعاقبتهم وكيانهم.

بيروت في ١٨/٣/٢٠١٧

بيان قيادة قطر العراق:
في الذكرى الرابعة عشرة للعدوان الغاشم على العراق

بمناسبة مرور أربعة عشر عاماً على العدوان الأميركي على العراق، أصدرت قيادة قطر العراق بياناً، أهم ما جاء فيه:

تمر علينا اليوم الذكرى الرابعة عشرة للعدوان الأميركي الأطلسي الصهيوني الفارسي الغاشم على العراق والذي ابتدأ ليلة ١٩-٢٠ آذار عام ٢٠٠٣ وأمتد إلى التاسع من نيسان من العام ذاته وافضى إلى احتلال العراق وما نتج عنه من تدمير لدولته وحل جيشه الوطني واستهدف البعث بالاجتثاث والقمع والاغتيالات كما عملوا على تفتيت العراق وتقسيمه عبر المحاصصة الطائفية والعرقية وتسعير الاقتتال الطائفي والعرقي.

ولقد تصدى مجاهدو البعث والمقاومة للاحتلال منذ يومه الأول وانزلوا بهم الهزيمة المنكرة وحققوا نصر العراق والأمة التاريخي الكبير في الحادي والثلاثين من كانون الأول عام ٢٠١١.

وجاء في البيان، أن البعثيين والفصائل الأخرى واصلوا جهادهم ضد تركات المحتلين الأمريكان والإيرانيين .. وما ترتب على تحالفهما من تسابق على المصالح ومناطق النفوذ على حساب العراق ومصالح شعبه. وبروز الظواهر العرقية والتكفيرية والطائفية وما ترتب عليها من ممارسات قمعية لأبناء شعبنا تحت مسميات التحرير الزائفة والتي تسببت بالإبادة الجماعية لأبناء شعبنا والتغيير الديموغرافي والذي ترافق بنزوح وتهجير مئات الآلاف من أبناء شعبنا الصابر المكافح.

ودعت القيادة في بيانها إلى استلهام كل معاني المقاومة والصمود بوجه هذا الاحتلال، خاصة أن الرئيس الأمريكي الجديد ترامب اعترف بانه أسوأ قرار في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية على الإطلاق وما كان يجب له أن يكون، وشبهه بالهجوم على خلية النحل التي أدت إلى الفوضى .

وأخيراً دعا البيان لتصليب إرادة المقاومين الحازمة واستنفار طاقاتهم وقدراتهم الكفاحية كافة لمواصلة جهادهم الملحمي وحتى التحرير الشامل والعميق للعراق وتحقيق استقلاله التام والناجز وترصين وحدته الوطنية والانطلاق قدما إلى أمام في طريق النهوض الوطني والقومي والإنساني الشامل تحت راية البعث مُوحِد الشعب والأمة وقواها الوطنية والقومية والإسلامية الخيرة بفكرهِ الوطني والديمقراطي والقومي والاشتراكي والإنساني النير ...

قيادة قطر العراق
لحزب البعث العربي الاشتراكي
في العشرين من أذار ٢٠١٧م

البعث يصدر مشروعاً وطنياً لإنقاذ العراق

بلور حزب البعث العربي الاشتراكي مشروعا وطنيا شاملا لإنقاذ العراق بعد دراسات طويلة استنادا لواقع العراق الكارثي ويهدف إلى إعادة بنائه وفقا لمبدأ المواطنة المتساوية وتوفير الشروط المطلوبة لضمان كافة مستلزمات الحياة الحرة الكريمة وفي مقدمتها الأمن والأمان والاستقلال الوطني والسيادة وتسخير ثروات العراق لإعادة إعماره و٧لغاء قوانين الاجتثاث وإعادة سلطة الدولة وبناء قواتها المسلحة على أسس وطنية ومهنية وتحقيق المصالحة الوطنية ، وفيما يلي نص المشروع .

نص المشروع الوطني العراقي

إن ما يمرُ به العراق من مشاكل وأزمات معقدة تهدد وجوده ومصيره ومستقبله كانت نتيجة حتمية للحرب التي شنّتها أمريكا وبريطانيا وحلفاؤهما على العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ والتي صنّفها فقهاء القانون الدولي وشخصيات دولية عديدة من بينهم الأمين العام السابق للأمم المتحدة بانها (حرب عدوانية)، بسبب إن المبررات التي سيقت لشنّها ثبت إنها غير صحيحة وملفّقة وقد اعترف المسؤولون الأمريكان والبريطانيون أنفسهم بذلك، كما لم يعد خافياً على أحد أضرار تلك الحرب وتداعياتها الخطيرة التي أدّتْ إلى تدمير الدولة ومؤسساتها وتفتيت المجتمع ومنظوماته، والى قتل وملاحقة واعتقال وتهجير الملايين من العراقيين وخاصة أصحاب العقول والكفاءات وكوادر الدولة وعلمائها وخبرائها، تحت طائلة قوائم المطلوبين، وقانون الاجتثاث والمساءلة والعدالة وحظر حزب البعث والمادة (٤) من قانون الإرهاب وقانون المخبر السري وغيرها من القوانين والقرارات والإجراءات التي صدرت بعد الاحتلال خلافا للقواعد والأعراف الدولية .

إن حزب البعث العربي الاشتراكي يرى أن المشروع الوطني الذي يحافظ على وحدة العراق وسيادته واستقلاله، وعلى هويته العربية والإسلامية، وينهي حالة الانقسام والصراع الديني والطائفي والعنصري، ويلغي سياسة المحاصصة والإقصاء والاجتثاث ويشيع ثقافة العيش الآمن المشترك، ويحقق المصالحة الوطنية الشاملة والعدالة وتكافؤ الفرص بين جميع العراقيين بمختلف انتماءاتهم، ويشكل خارطة طريق لحل شامل وكامل ونهائي لقضية العراق، ويعيده لممارسة دوره الإنساني ومكانته العربية والدولية، يتضمن المبادئ التالية :

أولاً : **إنهاء الاحتلال الإيراني للعراق وهيمنته على العملية السياسية، وتصفية وجود الميليشيات المسلحة، وإزالة مخلفات الاحتلال الأمريكي ونتائجه، ورفض ومقاومة كافة أنواع الاحتلال والنفوذ والتدخل الأجنبي في العراق، وذلك من خلال :**

١- تعبئة الشعب وتحشيد قواه الوطنية وتوحيد فصائل المقاومة، واستخدام كافة الوسائل المشروعة في التصدي للاحتلال الإيراني وأدواته، على الصعيد المادي والعسكري والسياسي والإعلامي والاقتصادي وغيره.

٢- **تأييد أية استراتيجية عربية أو دولية والمشاركة فيها ، لإنهاء الاحتلال الإيراني للعراق، ومحاربة قوى الإرهاب والطائفية التي تمثلها داعش والحركات التكفيرية المتطرفة من جهة، والميليشيات المسلحة المدعومة من ايران من جهة ثانية.**

٣- السعي والتواصل مع الدول العربية الشقيقة لاستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يفرض على إيران إنهاء احتلالها للعراق والانسحاب منه بدون قيد أو شرط، والكف عن تهديداتها وتدخلاتها في شؤون الدول العربية الأخرى.

٤- **العمل مع الجهات الدولية ذات العلاقة لوضع الميليشيات المسلحة المرتبطة بإيران وبأحزاب السلطة في العراق على قائمة المنظمات الإرهابية وملاحقتها ومحاكمتها** بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، ولكونها تمثل الوجه الأخر للإرهاب والتي فاقت بجرائمها داعش والقاعدة وباتت مصدر تهديد لأمن واستقرار الدول العربية ودول العالم .

ثانياً :**الدعوة لعقد مؤتمر وطني عراقي تحضره جميع القوى العراقية وبضمانات عربية ودولية ملزمة ، للاتفاق على تغيير العملية السياسية والبدء بمرحلة انتقالية جديدة لمدة زمنية محددة** تتضمن :

١- **تشكيل مجلس وطني مؤقت** من ممثلي القوى العراقية وشرائح وفئات المجتمع المدنية والمهنية والأكاديمية وغيرها .

٢- **تشكيل حكومة مؤقته من الكفاءات المستقلة** غير المنتمية لأي حزب سياسي من أحزاب السلطة أو من الأحزاب والقوى المعارضة لها ... تكون واجباتها :

أ: المباشرة بإعادة هيكلة مؤسسات الدولة التنفيذية والخدمية بما يلبي تقديم الخدمات العامة والأساسية للمواطنين، وتحقيق عودة سريعة للنازحين والمهجرين من داخل العراق وخارجه، وإزالة مخلفات الاحتلال ومحاربة الفساد وملاحقة الفاسدين وإرجاع الأموال المنهوبة .

ب: وضع خطة شاملة لبسط الأمن ووضع حد للفوضى وحالة الانفلات الأمني وحماية المواطنين وممتلكاتهم .

ج: تشكيل لجنة قانونية موسعة لإعادة كتابة الدستور ، بما يحافظ على وحدة وسيادة واستقلال العراق ويؤكد هويته العربية والإسلامية، يفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ويوضح العلاقة بينها، ويحدد طبيعة نظام الحكم والممارسة الديمقراطية والتعددية الحزبية، وضمان الحريات العامة والخاصة للمواطنين واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، ويضع حلاً نهائياً لقضية كردستان العراق، ويلغي سياسة المحاصصة والاجتثاث والإقصاء والفيدرالية والأقاليم، **ويؤسس لنظام وطني ديمقراطي تعددي يعتمد المواطنة أساساً في عملية الترشيح والانتخاب.**

د: إلغاء عملية الاجتثاث وما ترتب عليها من نتائج، وإلغاء قانون المساءلة والعدالة وقانون حظر البعث بشكل كامل ونهائي، وإلغاء قوائم المطلوبين التي صدرت في بداية الاحتلال والتي استهدفت قيادة وكوادر الدولة الوطنية العراقية ، وتصفية آثار تلك القوانين التي طالت معظم شرائح وقوى المجتمع العراقي بشكل عام وليس البعثيين فقط .

هـ: إلغاء قرار حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية ، وإلغاء المادة (٤) من قانون مكافحة الإرهاب والتي راح ضحيتها عشرات الآلاف من الأبرياء لأسباب كيدية .

و: إصدار عفو شامل، وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين والمحجوزين لأسباب سياسية منذ بداية الاحتلال ولحد الان، وفي مقدمتهم مسؤولي الدولة العراقية قبل الاحتلال من المدنيين والعسكريين الذين اعتقلتهم القوات الأمريكية عام ٢٠٠٣ كأسرى حرب ولا زالوا معتقلين في سجون الحكومة العراقية، مع ضمان حقوق المواطنين، وعوائل الضحايا والشهداء والمفقودين بسبب الصراعات والعداوات التي تلت الاحتلال ومن خلال قضاء مستقل عادل ونزيه .

ز: تعويض المتضررين من الاحتلال، ومن قوانين الإقصاء والاجتثاث والفصل السياسي والحظر ، والأسرى والمعتقلين والمعوقين، وذوي الضحايا والشهداء والمفقودين بمختلف انتماءاتهم السياسية والاجتماعية والدينية والقومية، سواءً أولئك الذين قُتلوا أو اعتقلوا من قبل قوات الاحتلال الأمريكي والإيراني أو من قبل الحكومات المتتالية وأحزابها وميليشياتها وأجهزتها المختصة .

ح : بناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وفق قوانين وأنظمة وتقاليد عمل وطنية ، وحل الميليشيات المسلحة وحصر السلاح بيد الجيش والأجهزة الأمنية بِمَا يساهم في تحقيق السلام والأمن والاستقرار .

ط : بانقضاء الفترة الانتقالية يتم انتخاب رئيس للجمهورية انتخاباً حراً مباشراً من قبل الشعب، وإجراء انتخابات محلية وبرلمانية بمشاركة جميع الأحزاب والقوى العراقية دون استثناء وفقاً للدستور وقوانين جديدة للأحزاب والانتخابات .

ثالثاً : **النظام السياسي والإداري** :يتم بناء نظام سياسي وإداري حديث وفق الأسس التالية:

١- يتمتع بالحيوية والمرونة والكفاءة ويعتمد معايير عصرية حديثة في تقييم الأداء، واعتماد التقسيمات الإدارية التي تأسست عليها الدولة العراقية الحديثة وتطويرها واستحداث محافظات ومدن أخرى، بعيدا عن النزعات والتقسيمات الدينية والطائفية والقومية والمناطقية، وبما يضمن المحافظة على وحدة العراق الوطنية، ويحقق حالة من التوازن بين فئات وشرائح المجتمع، ويضمن التوزيع العادل للثروات وتنظيم الواجبات وتحديد الحقوق بين أبناء الشعب .

٢- يستفيد من تجارب الدول المتقدمة في مجال هيكلة مؤسسات الدولة وفي توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين الحكومة المركزية والمحافظات ويراعي الخصوصية والتجربة الوطنية العراقية في هذا المجال .

٣- يفصل بشكل تام بين الدين والسياسة ويعالج المشاكل والصراعات والاختلافات في هذا المجال والتي سبّبها الاحتلال، وفقاً للدستور والقوانين المدنية.

٤- يتعامل مع المؤسسة الدينية في العراق بطريقة متوازنة بما يضمن احترام كافة الأديان والمذاهب والطوائف والمعتقدات، ويضمن حرية الفرد في ممارسة طقوسه الدينية وفي اختياراته وانتماءاته المذهبية، وبما لا يخل بأمن الدولة والمجتمع. وتشكيل (مجلس أعلى للأديان)، في العراق يضم ممثلين من كافة الأديان والطوائف والمذاهب ينسق المواقف فيما بينها ، ويحدد الممارسات ويطبّع العلاقات بين الأديان والطوائف وفق قانون خاص يشرع لهذا الغرض.

٥- يهيئ الأجواء لتحقيق أوسع وأشمل مصالحة وطنية حقيقية بين فئات الشعب وفي مختلف المناطق والمحافظات ويزيل التوترات والاصطفافات الطائفية والعداوات التي تولدت أثناء الاحتلال الأمريكي والإيراني للعراق وبسببه .

رابعاً : **بناء وإعمار العراق** :تعتبر عملية بناء العراق وإعماره من الأعمدة الرئيسية لأي مشروع وطني للحل وذلك بسبب ما تعرض له العراق من تدمير هائل في دولته ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية، وبناه التحتية ومنظوماته الوطنية، لذا فإن مشاركة الدول المتقدمة في بناء العراق وبأحدث ما يمكن من التقنيات في مجال إعمار البنى التحتية والفوقية، يعتبر حجر الزاوية لنجاح وقبول أي مشروع وطني من قبل الشعب.

على أن تتم عملية البناء بالاعتماد على الاستثمار الأمثل لثروات العراق المختلفة وخاصة النفطية وفق مبدأ (النفط مقابل البناء والإعمار)، ويكون الأساس في ذلك هو أن تقوم كل دولة من الدول المتقدمة وشركاتها المتخصصة ببناء محافظة من محافظات العراق بإشراف وقيادة حكومة العراق الوطنية، ووفق اتفاقيات تفصيلية يتم الاتفاق عليها بين العراق وهذه الدول، بما في ذلك تشغيل وتدريب وتأهيل الكوادر العراقية من مختلف المهن والأعمال والاختصاصات لتتولى هذه الكوادر قيادة مؤسسات الدولة العراقية وصيانتها بعد انتهاء عملية البناء من قبل هذه الدول وشركاتها .ومن الله العون والتوفيق .

قيادة قطر العراق
لحزب البعث العربي الاشتراكي
٢٠ آذار ٢٠١٧

البعث في العراق..
ديناميات استنهاضية خلاقة!

إسماعيل أبو البندورة

تظهر الوقائع والحقائق منذ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وحتى اللحظة الحضور الدينامي الاستنهاضي الخلاّق لحزب البعث العربي الاشتراكي في طول وعرض الوطن العراقي، ودوره الكبير في ترتيب وإطلاق كافة أشكال المقاومة العسكرية والسياسية، والتصدي لآثار هذا الغزو البربري والعدوان الغاشم وذيوله وتجلياته وامتداداته والكوارث اللاحقة المرتبطة به.

ومنذ أن وجه قائد البعث وسيد المقاومة الشهيد المجيد صدام حسين ذلك النداء التاريخي لإشعال وإطلاق المقاومة بعد الغزو مباشرة عام ٢٠٠٣ (وهو النداء الأول والوحيد) والبعث يحمل بمسؤولية وطنية عالية عبء المقاومة بأشكالها المختلفة وتداعياتها المتتالية وعبء لملمة العقل العراقي الوطني، وتجميع القوى الوطنية العراقية في جبهة مقاومة موحدة، وتحصين قوى الشعب من الانجرار وراء المزاعم والأحابيل الاستعمارية والعمليات السياسية الخيانية، والتصدي لكل عمليات التطييف وتمزيق النسيج الوطني العراقي وفكرة المكونات والأقاليم وانتزاع عروبة العراق.

بزغت هذه الحقيقة واضحة وفاقعة أمام أنظار المحتلين والعملاء على اختلاف مشاربهم بعد محاولات إعلامية عديدة ومفبركة للقفز عنها وتمويهها وتمييعها وتذويب دلالاتها، كما أنها أشارت في جوهرها وسيرورتها إلى أن الحزب متجذر في العقل والوجدان العراقي ومن الصعوبة بمكان اجتثاثه أو التحايل عليه بإغراءات سياسية أو استقطابات تكتيكية وترغيبية معينة، وكلما كان الحلف الطائفي الحاكم الموالي والموجه من دولة الملالي في ايران يتخيل ذبول الحزب وانطفائه وتراجعه وتقلص دوره في الساحة العراقية، كان الحزب يظهر لهم بمبادرات وأفكار اختراقية ومواصفات جديدة تدلل على حركيته وثباته على المبادئ الجوهرية وقدرته على استحداث لحظات سياسية وطنية نوعية تثبت جدارته وانحيازه لوطنه وشعبه واضطلاعه بتوليد مشروع وطني عراقي بديل ينقذ العراق ويحرج الفئة الحاكمة ومعسكرها الدولي الاستعماري ويعطي مددا وعمقاً وصدقية للمقاومة النوعية التي يبديها الحزب بأشكال لا تأتي على بال توليفات الطغمة الحاكمة وأعوانها في الخارج.

وبعد مخاضات وتضحيات كبيرة قدمها الحزب في مجال المقاومة والتصدي للمشروع الاستعماري - الإيراني - الصهيوني أضحى الحزب قوة سياسية دينامية متحركة تقتحم وتناور في سياق مبدئي ممنهج، وتقدم المبادرات وتخاطب العقل والواقع العراقي وقواه من موقع الشرعية والاقتدار، شرعية المقاومة والإنجاز الوطني التاريخي وشرعية الانتماء للشعب والوطن والوفاء

بالعهد في تحريره وتخليصه من كل ما علق به من رزايا الاحتلال والعملاء، وتقديم كل المرونة المطلوبة في التعامل مع المستجدات التي يمكن أن تصب في هذا المسار.

اشتبك الحزب منذ بداية الغزو بجهادين أصغر وأكبر، جهادا من أجل نقد الذات والمواقف من خلال توصيفات وتحليلات وتشخيصات وإيماءات متنوعه أفصح عنها قائد الحزب والمقاومة في مراحل ومناسبات مختلفة ومتعددة، وشكلت بداية تصحيح وإعادة نظر في بعض القضايا والمواقف التي رأى الحزب بأن الأوان قد حان لسبرها ومراجعتها وتحديد مواطن الخطأ فيها، وعبّر الحزب بشجاعة نقدية فائقة عنها باعتبار ذلك من لزوميات وضوح الرؤية والتدريب على النقد والنقد الذاتي في أعقد المواقف والحالات والذي هو من أساسيات وأخلاقيات فكر الحزب المتمثلة بضرورة المصارحة والشفافية وعدم احتكار الحقيقة.

وقد تندرج رسائل قائد الحزب الأخيرة (التي أثارت لغطاً وتحريفاً واستغراباً) ووجهت تحديدا لجهات وسياسيين محددين في إطار هذه الحركية والقدرة على المبادرة الخلاقة التي أشرنا إليها، أو يمكن النظر اليها على أنها اجتهادات سياسية لتحريك الراكد وضخ أفكار جديدة تصب في خدمة معركة المواجهة التي يخوضها الحزب على أكثر من صعيد ويمكن عن طريقها خلق بصيص أمل داخل نفق الأزمة العراقية المتواصلة، علماً بأن الرسائل تتضمن ترسيخاً للمبادئ الوطنية الجوهرية والتزاماً بها بإحداث تنويعات عليها وعلى طريقة وزمن طرحها.

أما المقاومة التي هي الجانب الآخر للجهاد الذي يقوم به الحزب في العراق فهي باقية ومستمرة وفي حالة كرّ وفر تقتضيه طبيعة التحولات والتداعيات المختلفة على أرض العراق ووفقاً لمجريات وتفاصيل معركة الحرية والتحرير، إذ واصلت المقاومة التمسك بالمبادئ والعناوين التي طرحت منذ بداية الغزو وعلى أساس أن لا تراجع عن تحرير العراق وطرد المحتلين، ولا تراجع عن تأكيد عروبة العراق ووحدة أراضيه، ولا تراجع عن توليد مشروع وطني عراقي جديد يقوم على وحدة الوطن والشعب وعلى المواطنة والدولة المدنية ورفض الطائفية، وفي كلا الحالين والمديين يبقى الحزب راية عربية مرفوعة في أرض العراق وطرفاً رئيساً في تحديد مستقبل العراق العربي، ونبعاً صافيا لتدفق الأفكار المخصبة ونبتاً أصيلاً في الواقع العراقي والعربي وصاحب الرؤية الوطنية القومية النقدية التي لا تخيب ولا تغيب.

الاحتياطي المضموم لن يفلح في إنقاذ العملية السياسية من السقوط

الدكتور خضير المرشدي

أخطر أنواع الصراع الذي فُرض علينا بقوة السلاح والمال والاعلام، هو صراع الطوائف والأديان والأقليات، سنة شيعة، عرب وأكراد وتركمان ومكونات أخرى، والذي هيّأ المحتل لإدارته مجموعات من بين العراقيين، لكل منهم اتباعه ومرجعيته وارتباطاته الإقليمية والدولية، وكل يبحث ويتحدث عن حقوق واستحقاقات قوميته وطائفته وأقليته ومنطقته، أو مصالحه الشخصية، بعيداً عن حقوق العراق كدولة عربية موحدة، ودون النظر لمصالح شعبه العليا.

وبات المجتمع الدولي بشكل عام، وعدد من الدول العربية المجاورة للعراق بشكل خاص، تتعامل مع هذا الواقع المزيف والغريب عن طبيعة العراقيين وتاريخهم على أساس أنه الحقيقة المطلقة، وبدأوا منذ عام ٢٠٠٣ يبحثون مع هذه المجاميع العراقية الفئوية عن حلول لقضية العراق، في اطار دستور الاحتلال وعمليته السياسية (الكارثة)، مما وضع

العراق فِي أتون أزمات أمنية وعسكرية وخدمية واقتصادية واجتماعية وقانونية وأخلاقية مستمرة ومتصاعدة منذ احتلاله وحتى الآن. وهي التي كانت السبب الذي هيأ لظهور حركات إرهابية طائفية متطرفة ومجرمة، يمثلها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتداعيات الحرب الدولية ضدها من جهة، وميليشيات مسلحة مرتبطة بإيران وأحزاب السلطة تزيد عن داعش بإرهابها وجرائمها من جهة أخرى، وأصبحت مصدر تهديد لأمن الدول القريبة والبعيدة.

إن هذا النوع من الصراع الفئوي، يمثل أداة من أدوات المحتل، وواحدة من حيله وألاعيبه في تغيير مجرى الصراع الرئيسي وتحويله إلى صراعات ثانوية ومشاكل جانبية تجعل العراقيين لا يعزفون عن مقاومة المحتل وملاحقته وفق القانون لانتزاع حقوقهم الوطنية فحسب، بل تدفعهم للاستنجاد به وطلب معونته في إيجاد الحل لأزماتهم وتخليصهم من ايران وعصاباتها وعملائها، وداعش ومثيلاتها، متناسين إن المحتل هو من جاء بهذه الكوارث وخلق الازمات، وكان السبب الرئيسي في حدوثها.

شعب العراق لم يعرف الطائفية من قبل، ولم يتنافس فيه البشر على أساس قومياتهم وأديانهم وطوائفهم، بل عاشوا بسلام وانسجام وتلاحم وتسامح ومحبة، طيلة تاريخهم القريب والبعيد، وأنهم بهذه الخواص تصدوا للعدوان وطردوا المحتلين عبر التاريخ، وأقاموا الحضارات وبنوا الأمصار وأثروا الإنسانية بإنجازات وعلوم وقيم.

-فالصراع الرئيسي في العراق هو:

صراع بين إرادة وطنية لم تنحن ولن تنكسر - وبين إرادة (قوى معتدية)، دولية وإقليمية ومحلية، اتفقت جميعها على احتلاله وتحطيمه، واشتركت في العدوان عليه ووجهت إهانة كبيرة لهذا البلد العريق وأساءت لتاريخه وقيمه وأخلاقه، وإن اختلفت فيما بينها بين فترة وأخرى على النفوذ وتوزيع المصالح والمكاسب والمناصب!!!

-الصراع الحقيقي، هو بين إرادة شعب العراق بكافة قومياته وأديانه وطوائفه، التي تعاني الظلم والإفقار والتهميش، وبين إرادة قوى شريرة متعددة المنابع والمصالح والأهداف تسعى لإنقاذ مشروع الاحتلال وإنجاحه.

وليس ما يجري من تنافس وصراع ومناورات ومشاورات بين هذه الفئات أو المكونات أو الأشخاص وبرعاية عربية وإقليمية ودولية... كل منها يهدف لأن يكون هيكل العراق المستقبلي، وفق توجهاته وبما يخدم مصالحه!!!

-ولهذا إن ما جرى في تركيا مؤخراً من اجتماع لما يسمى (ممثلو السنة) بأمر أمريكي وتنسيق عربي - تركي (ولم تكن ايران بعيدة عنه مطلقا بل هي صاحبة المصلحة الحقيقية في هذا التكوين)، يمثل محاولة لترميم العملية السياسية المتساقطة والفاسدة، ويعبر عن التزام هذه الأطراف في دعم مشروع الاحتلال الذي تقوده وتديره ايران بشكل مباشر وغير مباشر.

إن هذا التوجه السياسي الجديد بمن حضره من أركان العملية السياسية الفاسدة وبأوصافهم المعروفة للشعب! وإضافة ممثلين من خطوط الاحتياط المضموم التي كانت تدّعي لوقت قريب رفضها للفئوية الطائفية، وللعملية السياسية ومشروع الاحتلال والأقاليم... لن يحقق الحل الذي يسعى إليه العراقيون في طرد ايران من العراق وتفكيك ادواتها، وفي تغيير العملية السياسية الكارثية ودستورها، وفِي إعادة بناء العراق وإعماره. وهو لن يكون إلا واحدة من المحاولات الفاشلة كسابقاتها التي لن تزيد الوضع إلا تأزماً وتدهوراً وتخلفاً وطائفية وفساداً وإرهاباً.

فبدلاً من إضاعة الوقت والجهد والمال في صناعة مشاريع سياسية هزيلة، وبأسماء جديدة وهيئات وكتل تدور في ذات المحور، تضاف لما هو موجود من أحزاب في اطار عملية الترميم لهيكل متهاوٍ، فإن على الدول العربية والإقليمية الداعمة لهذه المشاريع، أن تعلم إن عملية نفخ الروح بجسد ميت لا تجدي نفعاً في إحيائه.

وإن طريق الحل الشامل والنهائي والدائم الذي ينقذ العراق من الكارثة، ويعيده لانتمائه العربي والإسلامي ولممارسة دوره الانساني، وبما يحفظ أمن ومصالح هذه الدول والعالم، لن يتحقق إلا بمناقشة كافة المشاكل التي خلّفها الاحتلال ووضع الحلول النهائية لها وفِي مقدمتها إنهاء الاحتلال الإيراني للعراق ورفض وإنهاء كافة أنواع النفوذ والتدخل الأجنبي فيه، وتغيير العملية السياسية الفاشلة والفاسدة ودستورها المشبوه، وإلغاء قوانينها الإجرامية التي انتهكت حقوق ومصالح ومقدسات العراقيين وأموالهم وأعراضهم، وإعادة بناء دولتهم وفق قوانينها وأنظمتها وتقاليد عملها الوطنية.

أيام عراقية حبلى بتقرير المصير

ا. د. عبد الكاظم العبودي
الأمين العام للجبهة الوطنية والقومية والإسلامية في العراق

قد يختلف الكثيرون من الساسة العراقيين في الإجابات عن سؤال واحد مركزي يدور في ذهن غالبية أبناء الشعب العراقي: نختصره بالعبارة الشهيرة والسؤال المصيري :

ما العمل ؟؟ نعم ما العمل ؟؟ اليوم... اليوم وليس غداً؟؟

ولا يعفى اليوم وليس غداً، أحد من العراقيين، فرد ً أو جماعة عن الإجابة عن مثل هذا السؤال المصيري بعد اليوم. وقد تكون الاجتهادات كثيرة والتنظير للإجابات عنه أكثر.

ولكن المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق القوى الوطنية الحقيقية تبدو أكثر ثقلا وأكثر حسابا، وهي تقف حائرة أمام تساؤلات جماهيرها ومستقبل ومصير العراق برمته؟.

منذ الغزو والاحتلال الأمريكي البغيض للعراق ٢٠٠٣ وتداعياته المعقدة قدم شعبنا من أجل خلاصه وتقرير مصيره، ربما تكون، الفاتورة الأثقل دموية وآلاما من بين كل شعوب الأرض التي سعت إلى المقاومة والممانعة وحرب التحرير والتطلع إلى حفظ الكرامة الوطنية والقومية، شملت حتى أحداث البارحة السبت ١١ شباط/ فبراير ٢٠١٧ واليوم تقديم ملايين من الشهداء، والجرحى والمعتقلين والمشردين والنازحين والمهجرين، من جهة.

والأسوأ ما في القلق والآلام التي تراود أفكار ملايين العراقيين هو الشعور بفقدان القيادة الوطنية الموحدة الواعية لإدارة الصراع بين شعب العراق بكل شتاته وتمزقه وبين جبهة أعدائه، التي تبلورت بوضوح، وهي موحدة القوى والأهداف، ومتجمعة تحت لواء سلطة دموية فاسدة ونهابة للخيرات في عملية سياسية مرتبطة بالخارج لحماية حكمها، والتمسك بكل امتيازاتها والإيغال في إهانة شعبها وإذلاله. هل تذهب كل هذه التضحيات سدى؟ وما العمل إذن للاستمرار في المقاومة والممانعة بكل أشكالها وأدواتها الممكنة حتى إنهاء هذه الحالة المأساوية المفروضة على شعبنا .

هذا هو المشهد الذي يتبلور أيامنا، يجب أن تتفق من حوله كل القوى العراقية المعنية بالخلاص الوطني والتحرر، فمنذ إدارات الرؤساء جورج دبليو بوش الابن وفترة باراك أوباما وصولا إلى دونالد ترامب في واشنطن، من جهة، وأمامهم تعاقب الرؤساء الإيرانيين، كل من محمد خاتمي و محمود احمدي نجاد وأخيرا حسن روحاني وبقاء دكتاتورية خامنئي وولاية الفقيه فوق رؤوسهم في طهران، حيث لم تتبلور بعد رؤية استراتيجية عراقية موحدة تواجه كل هذا التعسف الدائر ضد شعب العراق ووجوده ومصيره.

المحصلة وكما هي متجسدة اليوم عراقيا هو اشتداد الصراع والمقاومة بين خندق عراقي وطني مقاوم، محاصر ومحارب بشكل غريب من جهات عدة داخليا وخارجيا، خندق وطني يناضل بصلابة، بما يتمكن به من قدرات، وهو غير مدعوم إقليميا وعربيا ودوليا، في حين هناك سلطة وعملية سياسية فاسدة لا زالت مدعومة دوليا، ولا زالت تتلقى الدعم الأمريكي والغربي والإيراني وحتى اعتراف الأمم المتحدة بها، وهي حالة تستفز قوى الشعب العراقي الأعزل والضائع في شتات صراعات الأجنحة في العملية السياسية، والمهدد بالتقسيم والتجزئة واحتراب أدوات الطائفية على كل الأصعدة في العراق.

ولا شك أن ظهور داعش وملابساتها قد شتت العمل المقاوم وشل كثيراً من ساحاته وإراداته النبيلة، خصوصا عندما اهتزت البنيات الاجتماعية في المدن والريف بسبب موجات النزوح والتهجير القسري الذي شمل أغلب مدن العراق من أقصاه إلى أقصاه. كما أن مهمات فصائل العمل المقاوم نالها من التعب والتمزق كما نال من بقية القطاعات الشعبية بسبب اختلاط جبهات التدافع السياسي والاحتراب بالسلاح وسيادة موجة ما يسمى بمكافحة الإرهاب فاختلط الحابل بالنابل وغطى الإعلام العربي والمعولم كثيرا من واقع المقاومة وجهاد رجالها وأوضاع قواعدها وعملياتها.

في وسط هذا الركام والخراب الوطني ظلت الجماهير الواسعة مرهوبة الجانب وخائفة ومقموعة ومطاردة أيضا، وهي تعيش حالات متباينة تمثلت في رفع مطالبها المعيشية ومحاولات مواجهة الفساد الإداري والمالي وصفقات نهب حيتان العملية السياسية، وظلت هناك قطاعات منها تعيش الوهم الأكبر حول إمكانية إصلاح الأوضاع السياسية والاجتماعية في العراق من خلال ما سميت بمحاولات الإصلاح السياسي

تارة، والتسوية السياسية، أو المصالحة الوطنية الممكنة تارة أخرى .

وفي ظل تقسيم أطراف العراق بين ثلاث مكونات طائفية واثنية بات الشرخ الاجتماعي والسياسي يتوسع مما يعرقل توحيد القوى الوطنية القادرة على المقاومة والممانعة وجعلها تحت قيادة وطنية واحدة قادرة على مواجهة الواقع السياسي والاجتماعي في العراق، والتقدم بشكل ملموس نحو المجتمع الدولي بترجمة أماني وطموحات أغلبية الشعب العراق التواقة إلى التمسك في حقوق العراق وحق شعبنا في تقرير المصير في التحرير واستعادة فرصة بناء دولة جمهورية العراق ووقف النزف الجاري على جميع الأصعدة.

أمام كل هذه الظروف تحركت قطاعات واسعة من جماهير الشارع العراقي من دون قيادة وطنية مركزية واضحة رافعة لشعارات المطالب المعيشية من جهة والوقفات والوثبات والاعتصامات ذات الصلة بالحقوق الوطنية العامة ورفض سياسات القمع والإرهاب والتنكيل بكل أشكاله وخاصة مظاهر التسلط الأعمى لعصابات المافيا السياسية والطائفية ومليشياتها التي تتمثل في مجموعة من الكتل والتحالفات والتجمعات التي تستأثر اليوم بالامتيازات في السلطة وتحتمي بسلاح المليشيات وتلوذ بحماية الدولة الفارسية الأقرب لها في كل أهدافها الطائفية والمذهبية .

ولعل الأخطر ما في الأمر أن هذه الكتل السياسية الموجودة في السلطة والحكومة والبرلمان تبدو أحيانا متحاربة ومتصادمة عبر الإعلام من اجل ضمان وإشباع طمعها بمزيد من الامتيازات لها ولقياداتها، وهي تتزاحم بدورها في معاركها التعبوية وحملاتها الانتخابية، رغم وجودها متكافلة في ظل تحالفاتها في المحاصصة السياسية وتقاسمها السلطة، نراها تدفع الشارع بحيلة ومكر ودهاء إلى الاحتراب معها بالتضليل في رفع شعارات ومطالب عديدة قصد الاستهلاك المحلي والمذهبي والطائفي، لكنها سرعان ما أثبتت أنها مستعدة للتخلي عن مطالب الشارع وإدارة ظهرها له، وتركه حائرا وسط متاهة الطريق في حالات من الإحباط والشرود والبلبلة واليأس.

وهذا الأمر بات معروفا وتدركه كل الأطراف التي غامرت بزج الشارع في أكثر من مرة إلى التظاهرات والاعتصامات ولكنها لم تطور ذلك الغضب الشعبي إلى حالة تمرد وطني شامل أو انتفاضة وطنية في عموم القطر أو إعلان عصيان مدني بإضراب عام يسقط السلطة غير الشرعية التي نصبها الاحتلال، ويشرع بالإصلاح للأوضاع، سواء من داخل العملية السياسية ودستورها أو من خارجها ضمن نشاط جمعي ملموس لبعض القوى السياسية والاجتماعية التي ترفع شعارات المعارضة للسلطة القائمة ولكنها في ذات الوقت تعمل على صنع القطيعة والتضليل والتجاهل لوضع قوى المقاومة الوطنية، إن لم تتآمر عليها بالسر والعلن .

ولا بد من الاعتراف وبكل وضوح أن الجميع بات في مأزق تاريخي، خصوصاً أن بحر الدماء النازف في الشارع المنتفض، وفي جبهات محاربة داعش، وفي حالات التصدي لجبروت السلطة الدموية ومليشياتها، وسيادة حالة اليأس من أي حل سياسي ناجع لا يبدو له أي دليل ملموس في الأفق العراقي القريب والبعيد.

ومع ظهور مؤشرات وتغيرات سياسية دولية تعترف بأن حالة العراق الحالية ميؤوس من إصلاحها ؛ بحكم ذهنيات تسلط لمافيات جاهلة ومتخلفة وظلامية يقودها رؤساء الكتل في المحاصصة، وفي ظل تهديد مستمر لزعامة إقليم كردستان بالانفصال عن العراق، وفي المحيط تتصارع الأطماع الإقليمية من دول الجوار حول ثروات وأراضي ومياه إقليمية عراقية، وتضخم أخطار وتزايد النازحين والمهجرين واستمرار سياسات التطهير الديموغرافي والاثني في مناطق عديدة من العراق، إضافة إلى مسار الأحداث في العراق بزيادة التسلط الإيراني على كل مفاصل الحياة في العراق واحتمال المواجهة الأمريكية الإيرانية المرتقبة، كما يلوح بها الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب.

كل ذلك بات مصدرا مقلقا، لا على امن العراق ووحدته فحسب؛ بل يتعداه إلى مخاطر الإضرار بالسلم والأمن الإقليمي والعربي والدولي، ولهذا لا بد من مراجعة وطنية ودولية شاملة لإيجاد حل نهائي عادل للقضية العراقية.

ولا شك أن التظاهرات الواسعة في العراق بشتى شعاراتها ومطالبها تعبر عن إرادات لقوى عراقية، وفي اغلب مطالبها الشعبية تبقى مشروعة، ولكنها لم ترتق في تحضيراتها وصياغات شعاراتها إلى هدف بناء الوحدة الوطنية المنشودة المؤمنة بان الحل في العراق ليس مرتبط بوضع وإدارة ما يسمى بالمفوضية المستقلة للانتخابات ولا حتى في إجراء الانتخابات نفسها، ولا بشكل الحكومة والنظام السياسي القائم في العراق برمته؛ بل يرتبط أساسا بالتغيير الشامل لكل تركة الاحتلال الأمريكي وأخطائه الجسيمة بحق شعب العراق، وفي مقدمتها إلغاء العملية السياسية ودستورها برمته.

وإذا كانت السلطة القائمة تلوذ إلى المسكنات والمهدئات تارة من خلال توزيع الإتاوات والمحاصصة والوزارات وإدارة الصفقات المالية المشبوهة، فإنها كشفت وبشكل جلي ان هناك حكومتين في العراق، واحدة يديرها حيدر العبادي وأمامها ومن خلفها تكمن أصابع وإدارة حكومة ظل يقودها المجرم نوري المالكي، مستندة على الدعم الإيراني المسلح المباشر، ونفوذ المليشيات المسلحة، وهي عصابة مافيا تمتلك اليوم المال والسلاح والغطاء المذهبي والديني، مستعدة ان توجه كل نيران أسلحتها ضد خصومها، عربا وكردا وتركمانا، وتجد في الحشد الشعبي والحرس الثوري الإيراني الأدوات المعادية لكل تحرك سلمي أو مسلح يهدد امتيازاتها وسلطتها وما مناورات الانتخابات والتمسك بشعارات سلطة الأغلبية الطائفية إلا غطاء وقحا للاستمرار في نهب وتدمير العراق.

وللعودة إلى السؤال المطروح: ما العمل؟ ونكرره هنا مرة أخرى ثانية وثالثة ورابعة: ما العمل؟ .نرى ما يلي :

•ينبغي تعديل مسارات العمل السياسي والجماهيري المقاوم في العراق بتوطيده عبر تشكيل جبهة وطنية عراقية واسعة تضع قضية تحرير العراق بكل الوسائل الممكنة في أولويات أهدافها، ولا بد من مبادرات فورية لا تخضع للحسابات والتطلعات الفردية والفئوية والظرفية لبعض الزعامات المستهلكة وطموحاتها غير المستندة إلى واقع اجتماعي وسياسي يؤهلها للقيادة الفردية، وللأسف فان هذه الزعامات باتت تعمل على تأخير فرص لقاء القوى الوطنية في العراق والعمل على تشكيل مجلس وطني عام للتحرير، تتمثل به كافة الفصائل والقوى والأحزاب والشخصيات المؤمنة بتحرير العراق والخروج من حالة التشرذم والتنافر ومنع اللعب الخبيث في قبول أدوار مشبوهة تطلبه منها بعض الدول الإقليمية العابثة بمصير العراق.

•في حالة تفعيل ضغط الشارع وتظاهراته المطلبية والسياسية لا بد من قيادة معلومة وواضحة تعمل على التنسيق والعمل المشترك ميدانيا من دون إقصاء أو تهميش أو تجاهل لأي فرد أو فصيل أو حزب أو جماعة أو طاقة عراقية وطنية لتطوير التظاهرات الشعبية وتجنيد الغضب الشعبي العارم وتطويره نحو انتفاضة وطنية شاملة.

•العودة إلى تطوير فعاليات العمل الوطني العراقي المسلح والمقاوم للحد من مظالم وقمع واستهتار المليشيات غير الشرعية والحشد الشعبي التي فرضها عنوة الحرس الثوري الإيراني والعمل على استهدافها بكل السبل، كونها ليست ذات صلة بالجيش العراقي أو بمؤسسات الدولة الأمنية المطلوبة لحماية الشعب والممتلكات العمومية، فهي هيئات وتشكيلات إرهابية لا تختلف عن داعش وأخواتها، ولا بد من إدراجها ضمن المنظمات الإرهابية في العالم والعمل على حلها وتصفيتها بشكل كامل.

•التوجه بشكل موحد إلى حكومات البلدان العربية والجامعة العربية والأمم المتحدة للحصول على الاعتراف الرسمي بجبهة المقاومة الشعبية العراقية ودعمها عربيا ودوليا وتمكينها من إيصال صوت الشعب العراقي إلى العالم.

•عقد المؤتمر التوحيدي للقوى الوطنية العراقية، والعمل على عقد مجلس وطني موحد لها، والعمل على التفكير الجاد على تشكيل حكومة وطنية عراقية في المنفى معترف بها عربيا ودوليا؛ ان لم يُبادَر وبأقرب الآجال إلى تشكيل حكومة انتقالية عراقية مكونة من التكنوقراط والمستقلين تقود البلاد بمشورة مجلس تأسيسي وطني لفترة محددة، توضع لها خارطة طريق محددة بآجالها ومواعيدها لوضع دستور جديد للبلاد وتصفية وضع تشكيلات الجيش العراقي ووزارة الداخلية والأمن الوطني، بما يكفل حيادها ومهنيتها واستعدادها للدفاع عن العراق وحماية جماهير الشعب وإلغاء كل مظاهر التسلح للمليشيات الطائفية والاثنية، ومظاهر الانفلات الأمني لضمان عودة السلم الاجتماعي تدريجيا وإطلاق سراح المعتقلين وعودة النازحين والمهجرين وضحايا التطهر والديموغرافي وإلغاء كافة قرارات التعسف التي أقرتها وشرعتها حكومات الاحتلال وهيئاتها الفاشية والقمعية كهيئة اجتثاث البعث والنزاهة والمفوضية العليا للانتخابات وغيرها من الأغطية والمؤسسات القمعية المشبوهة لسلطات المنطقة الخضراء.

الولاء للمذهب أم الولاء للوطن؟

حسن خليل غريب

لأن الانتماء الروحي حاجة نفسية، تتوازن بها شخصية الإنسان. ولأن الانتماءات الروحية متعددة منذ التكوين الأول للعالم. ولأن الوطن هو المستقر للمجتمع يوفر للتجمعات المختلفة بالانتماءات الروحية مستلزمات الحياة في الغذاء والأمن والحماية. ولا استقرار للمجتمع من دون الوطن. تتغلَّب فكرة الانتماء لوطن على أية أفكار أخرى. وله الأولوية في الدفاع عنه على أن تؤمن بها كل التنوعات الروحية على قاعدة أن الوطن للجميع، ومن واجب الجميع أن يدافعوا عنه.

وعن ذلك، وكما برهن التاريخ منذ بداياته الأولى، أن الانتماءات الدينية لا تشكل العامل الأساس في استقرار المجتمع. بل كانت الحروب الدينية البينية هي القاعدة التي تسير عليها المجتمعات القديمة بما كانت تحمل تلك الحروب من مآسٍ وكوارث، تكون ضحيتها الأغلبية العظمى من التجمعات البشرية. كما تدل التجارب القديمة والجديدة على أن الصراعات الدينية كانت أشد ضراوة وفتكاً بأمن الطوائف المتصارعة. وما يجري الآن على صعيد الوطن العربي بشكل عام، وفي العراق بشكل خاص، يؤكد ما ذهبنا إليه.

لقد مرَّ العراق، منذ الاحتلال الأميركي، بأقصى التجارب مرارة. وأخذت تزداد وتيرتها بفعل تأسيس عملية سياسية قاعدتها تقوم على أسس المحاصصة الطائفية. ولأن تلك الأسس مصمَّمة أميركياً من أجل إبقاء فتيل الصراعات الطائفية قائماً بين مكونات العراق الطائفية، فقد تلقفتها أيادي نظام الملالي في طهران، لأنه كان يراهن على استغلال الثغرات فيها ليسرِّب سمومه الطائفية إلى العراق، من أجل الإمساك بعقول الكثيرين ممن يدينون بالولاء للمذهب الذي يدين به نظام الملالي. وتلقفت الكرة تيارات وحركات دينية عراقية أخرى من أجل استثارة غرائز البعض لكي يحصلوا على مقاعد لهم في العملية السياسية.

بعد مرور أربعة عشر عاماً على احتلال العراق، أثبتت التجربة أن عملية المحاصصة الطائفية قد أدت إلى تنافس التيارات الطائفية على سرقة أكثر ما يمكن من المكاسب لمصالح زعمائها وعلمائها والنخب المحيطة بها على حساب مصلحة العراقيين كلهم. فازدادت مكاسب تلك النخب، وتضخمت ثرواتها، في مقابل ازدياد أعداد الفقراء العراقيين إلى أي مذهب انتموا. فانقسم العراق في هذا الواقع إلى شريحتين اجتماعيتين: شريحة المتخمين بالغنى من كل الطوائف، وشريحة المتخمين بالفقر من كل الطوائف أيضاً. ومن هذا الواقع انكشفت للعلن حقيقة أهداف زعماء كل الطوائف. وتلك الحقيقة ليست بأقل من متاجرتهم بنصرة المذهب لا أهداف لها سوى أن يقطفوا كل الامتيازات والمكاسب لمصالحهم، ضاربين عرض الحائط أي مصلحة للفقراء والمحتاجين حتى من أبناء طوائفهم.

في العراق اليوم نشهد سلسلة متصلة من التراتبيات المستغلة لثروات العراق، تبدأ على الشكل التالي:

-التحالف الأميركي الصهيوني، يستغل سذاجة النظام الإيراني في التسلل إلى العراق بصورة (نصرة المذهب الشيعي). وسذاجة الإخوان المسلمين بصورة (نصرة المذهب السني).

-النظام الإيراني، وحركة الإخوان المسلمين، يستغلان طيبة المنتمين إلى (المذهبين) بذريعة أن كلاً منهما مكلَّف تكليفاً شرعياً بحماية المذهب. وتحت إعلانهما تكون الضحية هم من أبناء المذهبين.

-الطيبون من العراقيين، يرتضون بهذا الواقع ظناً منهم بأنهم يقدمون التضحيات من الفقر والمرض والتهجير والموت من أجل (حماية مذهبهم) من (مخاطر المذاهب الأخرى)، والأمرُّ من كل ذلك يتعبرون ما يقومون به أنه تكليف شرعي (إلهي).

من تراتبية إلى أخرى، ومن استغلال الأقوى لسذاجة الأدنى، تدور عجلة العراق الآن بحيث تتعمق فيها مآسي العراقيين ومعاناتهم، ولكن إلى متى؟

بدأت الأكثرية من العراقيين، بعضها يدرك بوعي منه خطورة المخطط، وبعضها الآخر يدركه بعين الواقع المر الجاثم على الصدور، وتلك هي بداية الثورة، وشرارتها الحقيقية. لأن عوامل الثورة تتراكم عندما أخذت الأبصار تتفتح على حقيقة أساسية، وهي أن تراتبية الذين يستغلونهم لا تعني لها (نصرة المذهب) شيئاً، بل هي كلها وسائل من الخداع والمكر التي يمارسها أمراء الطوائف لاستغلال من يزعمون حمايتهم. فراح الغطاء الذي تختبئ تحته مصالحهم تنكشف على العلن. وما نشاهده من القليل مما يتسرَّب من أخبار، سوى الدليل والبرهان على أن الشعب العراقي الذي كان مضللاً بدأ يستفيق على مخاطر شعارات (نصرة المذهب)، وبثورته تلك بدأ يدرك أهمية شعار (نصرة الوطن) الذي رفعته المقاومة الوطنية العراقية منذ بداية انطلاقتها، بل منذ قيام ثورة البعث في العراق، وبالأخص منها ثورة الـ١٧ – الثلاثين من تموز.

والسؤال الأخير الذي يتبادر إلى ذهننا: إلى متى سيبقى النظام الإيراني مصراً على البقاء في العراق مخاتلاً ومراوغاً ومتاجراً بشعار (حماية المذهب)؟ وإلى متى سيبقى عملاؤه من المتاجرين بـ(حماية المذهب)؟ وإلى متى ستظل حركات الإسلام السياسي الأخرى صامدة على مكرها وخداعها في أنها تحمي المذهب في الوقت الذي يملأ فيها زعماؤها جيوبهم من سرقة دماء العراقيين وأرواحهم وجماجمهم؟

فيا أيها الشعب العراقي، إن من يدعونكم إلى احترام التكليف الشرعي لـ(نصرة المذهب)، ليس سوى حماية ونصرة لـ(لصوص المذهب) ومجرميه. فهبوا جميعاً لحماية الوطن من تجار الطائفية وممن يحميهم من الأميركيين والإيرانيين.

بين الحرب والسلام مساحة من التفاوض السياسي

كتب المحرر السياسي

على مرِّ عصور تاريخ تأسيس الإمبرطوريات، كانت الحروب وسيلة من وسائل عدوان الشعوب الأقوى على الشعوب الأضعف. ولم تكن تحسم الصراعات بينها سوى وسائل القوة، أي إما غالب أو مغلوب. فحدود الإمبراطوريات تحددها نتائج تلك الحروب. وكانت تلك الحدود تتقلص عندما تتواجه الإمبراطوريات بمقاومة أشد منها بأساً من الشعوب المحتلة. ولأن نظام ولاية الفقيه في إيران يمتلك نزعة التوسع الإمبراطوري، الناتجة عن أطماع فارسية، أم الناتجة عن أحلام دينية مذهبية، تبقى المقاومة العربية هي السيف الأنجع في ردع أطماعه وأضغاث أحلامه. وطالما أصرَّ ذلك النظام على سلوك طريق التوسع على حساب الشعب العربي، فستبقى القوة هي السبيل الوحيد للجم أطماعه. ولأن أصول عقيدته تعود إلى عصور غابرة في التاريخ ترتبط بالنزعات التوسعية الإمبراطورية، فمن غير المفيد أن يتم التعامل معه بغير أسلوب القوة. ولكن...

أفرزت التطورات السياسية الحديثة مبادئ التفاوض السياسي لكي تلجأ إليها الشعوب لحل الصراعات بينها على أن تقوم هيئة الأمم المتحدة بحراستها. وعندما نذكِّر بتلك المبادئ لكننا نعلم أيضاً أن تلك الهيئة ليست حيادية في أكثر الأحيان لأنها تخضع لإملاءات الدولة الأكبر في العالم، والتي تحتل الولايات المتحدة الأميركية مقعدها الأول. وستبقى كذلك إلى أن تطرأ عوامل تزيحها عن احتلال هذا المقعد. ولكن هذا الواقع لا يجوز أن يشطب مبدأ التفاوض السياسي من خطط الدول التي تتحكم النزاعات العسكرية في علاقاتها. وبناء عليه سنقيس الوسائل التي تستخدمها المقاومة الوطنية العراقية، كونها تمثل العراق كدولة وليس كنظام، مع النظام الإيراني، كونه المعتدي على العراق الدولة.

ليست من أهداف المقاومة العراقية نزعة التوسع على حساب الأرض والشعب الإيراني، فمن أهدافها أن يكون العراق سيداً مستقلاً يمتلك الحق بتقرير مصيره بنفسه، ولأنه جزء من الأمة العربية، فستبقى متمسكة بسقف الوحدة العربية كحق غير مشروط بالخيار القومي العربي. وكل ما يقع خارج حدود الوطن العربي ليست المقاومة معنية به بأكثر من بناء علاقات حسن الجوار مع الأقربين، وعلاقات التكافؤ والمساواة بالمصالح مع الأبعدين.

ولأن النظام الإيراني، بعد اختياره نظام ولاية الفقيه في العام ١٩٧٩، ابتدأ بعلاقاته مع العراق على غاية من التوتر وصلت إلى حدود العدوان العسكري المباشر. ولما لم ينجح في تنفيذ مخططه التوسعي على حساب العراق طوال سنوات ثمان من الحرب الضروس، أُرغم على الاستجابة للضغوط الدولية السياسية إلى القبول بوقف إطلاق النار. ومنذ تلك اللحظة كمن لاستئناف تنفيذ مخططه إلى أن لاحت في الأفق نذائر احتلال العراق من قبل إدارة جورج بوش، فكان مستعداً للتآمر معها من أجل احتلال العراق، فدخل شريكاً ضعيفاً. ولما أعلنت إدارة أوباما خروجها من العراق للأسباب المعروفة، قامت بتلزيم العراق للنظام الإيراني، فأصبح الشريك الأقوى، وأعلن بغداد عاصمة لإمبراطوريته الافتراضية. وبذلك أصبح تحرير العراق من الاحتلال الإيراني حقاً قومياً كان على المقاومة العراقية أن تعلن البدء فيه. وبذلك تحوَّلت الساحة العراقية إلى ساحة صراع بين شعب العراق وبين النظام الإيراني. وبذلك كان على المقاومة، كونها تمثل طرف الصراع الأول، واجب تحديد وسائل حسم الصراع لصالح العراق في مواجهة الطرف الثاني، أي الاحتلال الإيراني. فهل تبقى المقاومة جامدة أمام الصيغ القديمة، إما غالب أو مغلوب؟ أم تلجأ إلى الصيغ التي أتاحتها التشريعات الحديثة باستخدام وسائل التفاوض السياسي؟

طبعاً، في ظل المتغيرات الكبرى في الفكر السياسي الحديث خاصة حول سبل حل النزاعات بين الدول، يصبح على المقاومة العراقية أن تستخدم وسائل التفاوض السياسي لأكثر من سبب له علاقة بتقليل حجم الخسائر، وما له علاقة بالاستجابة إلى المداخلات الدولية إذا ما حصلت، علماً أن تلك المداخلات والوساطات لن تكون بعيدة الحصول لما يشكله صراع دولتين من مخاطر على الأمن الدولي والإقليمي. وأما القول بأنه لا يجوز التفاوض مع من فتك بوحشية كبيرة بالعراق وبشعب العراق، ومع من لا يفهم بغير لغة القوة، فيعني العودة إلى المبدأ القديم في حل النزاعات بين الدول في العصر الإمبراطوري القديم. ولكن ماذا لو حصل التدخل الدولي وطلب من الدولتين، العراقية والإيرانية، أن تلجأ إلى وسائل التحكيم السياسي لحل النزاع بينهما، كما حصل في حرب السنوات الثماني بين العراق وإيران؟

وباختصار، إن اللجوء إلى خيار الحلول السياسية، التي عادة ما يتم التمهيد لها بمفاوضات مباشرة أم غير مباشرة، هو خيار سليم. ومن يرفض ذلك سيجد العالم كله واقفاً في مواجهته. وليبقى النظام الإيراني هو ذلك الرافض، لأن رفضه سيكون مرفوضاً على المستوى الدولي والإقليمي والعربي.

ونختتم مقالنا السريع بالقول: للخائفين على المقاومة من الوقوع في الفخ، عليهم أن يتذكروا أنها تحمل أولاً البندقية بيد، وترفع غصن الزيتون باليد الأخرى. أي أعدت من القوة ما يرهب أعداءها وأعداء الله، ولكنها سوف تجنح للسلم إذا جنحوا لها.

في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية
هدف حماية الأمن القومي العربي من البوابة الشرقية أولوية استراتيجية

إن ما يُحكى عن مرحلة جديدة، على الصعيد الدولي بعد انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأميركية، والتي إذا انتظمت مساراتها كما مُعلن، فإنها سوف تمسُّ بشكل أساسي القضايا العربية الساخنة، وفي الأولوية منها سيأخذ الصراع العربي – الإيراني الاهتمام الأول في مسار الأحداث في المرحلة القريبة القادمة. وبعيداً عن تعداد الأخطاء التي وقعت فيها أميركا منذ إعلان الصقور في مشروع (القرن الأميركي الجديد)، والتي على أعلنها الرئيس الأميركي الجديد بنفسه، يُعتبر الأمن القومي العربي هو أول ضحاياه. فبعد احتلال العراق سقط حصن الحماية العربي الوحيد الذي كان يحول دون إسقاط أمن الأمة العربية. ولذلك خرجت كل عفاريت الشر في العالم من قماقمها لتتقاسم الغنائم على طول مساحة الوطن العربي وعرضه. وبسقوط هذا الأمن أخذت بعض الأنظمة الرسمية العربية تشعر بالخطر الجارف المحيط بها، وكانت دول الخليج العربي أول من استشعر هذا الخطر خاصة القادم من النظام الإيراني.

كان الخطأ الأكبر الذي وقعت فيه إدارتا بوش وأوباما، طبعاً حسب الاعتراف الأميركي المعلن، هو أنهما بدلاً من ضمان المصالح الأميركية من سرقة ثروات العراق، فقد تنازلا عنها لمصلحة النظام الإيراني. وهذا التنازل أدى إلى إلحاق خسارتين فادحتين بالاستراتيجية الأميركية، وهما:

-الخسارة الأولى: هي أن أميركا دفعت الأكلاف الباهظة باحتلال العراق، بينما حصد النظام الإيراني الأرباح الوفيرة من دون أن يدفع أية كلفة.

-الخسارة الثانية: بعد أن شرَّعت أميركا أبواب العراق أمام النظام الإيراني، راح يستبيح الأمن القومي العربي لتطبيق مشروعه في (تصدير ما يزعم أنها ثورة). هذا التغول الإيراني دفع بدول الخليج العربي بشكل خاص إلى تحميل أميركا المسؤولية الأولى في انهيار أمن تلك الدول، فكانت النتيجة أن أميركا خسرت صداقة تلك الدول، ولم تكسب إيران، وبدلاً من أن تؤسس أميركا إمبراطورية أميركية، فقد فتحت الأبواب أمام النظام الإيراني لتشييد الإمبراطورية الفارسية.

إن خسارتين استراتيجيتين لحقتا بأميركا، تفسران مدى السخط الذي انتاب أوساط الحزب الجمهوري، الذي قد يكون قد قام بمراجعة تلك التجربة، والتي أخذ دونالد ترامب يعبِّر عنها عبر إيصاله إلى موقع الرئاسة في أميركا. وما تصريحاته وقراراته التنفيذية سوى الوجه العملي لاستراتيجية العهد الجديد. ومن بين أهم قراراته هو وضع حد للتمدد الإيراني، واستعادة صداقة دول الخليج العربي. ويبقى الأهم من كل ذلك الإجابة على التساؤل التالي: بعد أن عودتنا أميركا على سلوك طرق الكذب والخداع، هل ترامب صادق في تنفيذ ما أعلن؟

إننا نرجِّح المصداقية في أقواله وفي أفعاله، لأنه إن فعلها فمن مصلحة أميركا وحدها وليس حباً بإعادة العدالة إلى القضايا العربية. ففي حركته للجم الجموح الإيراني تعويض الخسارتين الاستراتيجيتين: استعادة نهب العراق من دون وجود شريك آخر له، واستعادة صداقة دول الخليج العربي بإثبات مقدرته على إعادة توفير الحماية لها. وإن كان ترجيح حصول أمر لا يعني تأكيد حصوله، فاحتمال الخداع الأميركي أمر حفظناه غيباً، وهذا ما على المعنيين بشأن العناوين التي نعالجها أن يحذروا من وقوع أفخاخ الخديعة.

وبناء عليه تبقى الحقيقة الثابتة هي في أنه (لا يحك الجلد العربي غير مقدرة العرب على مقاومة العدوان أياً كان مصدره). ولكي نتجاوز أفخاخ الخداع، نعتبر أن من هو معني بشكل مباشر بقضية الأمن القومي العربي الذي انتهكت موازينه باحتلال العراق، نتوجه بخطابنا إلى مصدرين أساسيين يعانيان من مشكلة اختلال الأمن القومي بشكل مباشر، وهما المقاومة الوطنية العراقية، ودول الخليج العربي.

لم تصل الإدارة الأميركية إلى المآزق التي أعلن عنها ترامب ومن سبقوه إلى دراسة التجربة الأميركية المرة في احتلال العراق، لولا أداء المقاومة الوطنية العراقية بإلحاق الهزيمة بأميركا أولاً، ولولا الأداء السياسي لدول الخليج العربي الممانع لقرارات إدارة أوباما في شأن علاقة أميركا مع إيران، وإفلات حبل تدخلها على غاربه في الشؤون العربية. ولأن مقاومة الأطماع الإيرانية هو ما يجمع الطرفين، فمن أولوياتهما، طبعاً بعد أن ألحقت المقاومة الوطنية العراقية الهزيمة بأميركا، أن يكونا في تحالف واحد للإصرار على أن تنفِّذ إدارة ترامب وعودها بإخراج إيران من العراق بشكل كامل لا نقص فيه، وفي لجمها عن تنفيذ أحلامها الإمبراطورية على أنقاض المصلحة العربية العليا. وأما تتمة ذيول الاحتلال الأميركي وأطماع أميركا في العراق، وفلول الاحتلال الإيراني، فهي تقع على عاتق المقاومة الوطنية العراقية.

حتى لا تقع دول الخليج مرة أخرى في فخ تقسيم العراق

حسن خليل غريب

كالزوبعة في فنجان قد تهب الجعجعة التي رافقت وصول دونالد ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة الأميركية. ولأن وصوله كان نتيجة لحركة نقدية قام بها الحزب الجمهوري ورسم من جديد مخططات العلاقة مع منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والعلاقة مع أقطار الوطن العربي بشكل خاص، وبالعراق بشكل أخص، كان من المفيد أن نتابع المتغيرات في تلك الحركة، لعلَّ العرب يستفيدون من اتجاهاتها بما يصب في مصلحة الوطن العربي.

وإذا كان من الخطأ أن يضع العرب كل بيضهم في سلتها، اعتبرنا أنه من الخطأ أيضاً أن لا نستفيد من وضع بعض البيض في سلة المتغيرات الجديدة. وأما السبب، فلأن عامل مقاومة سياسة أسلاف دونالد ترامب قد أثَّرت تأثيراً أساسياً في فرض تلك المتغيرات، وهذا يعني أنها لم تأت منحة من الحزب الجمهوري ومِنَّة منه، من أجل عدالة هذه القضية أو تلك، بل فرضتها المقاومة التي أطلقها حزب البعث العربي وحلفاؤه في مواجهة الاحتلال الأميركي منذ اللحظة الأولى لاحتلال بغداد. ولأنها فُرضت بالمقاومة، فلن تتوهَّمهم قيادة المقاومة العراقية بأنها سوف تستفيد من تلك المتغيرات سوى باستمرار تلك المقاومة حتى تحقيق أهدافها بتحرير العراق بشكل تام.

وإذا كانت الممانعة التي أبدتها دول الخليج العربي، وخاصة المملكة العربية السعودية، قد عرقلت مخطط أوباما تجاه العلاقة مع النظام الإيراني نتيجة اختراقه الأمن القومي العربي، فمن الخطأ أن تستريح تلك الممانعة قبل تحقيق أهدافها بالكامل، ومنعه من تهديد هذا الأمن في المستقبل. ولأن الأمن القومي العربي قد اخترقه الاحتلال الأميركي في العراق، خاصة عندما أفلت حبل مخطط التوسع الإيراني على غاربه، فإن المقاومة العراقية قد وجدت أخيراً الإسناد من دول الخليج، بالتماهي مع مشروعها الاستراتيجي، فلن يكون لممانعة دول الخليج العربي فعل مؤثر من دون استمرار المقاومة العراقية في أداء دورها.

ولأن تقسيم العراق يؤدي إلى توسيع مناطق التأثير الإقليمي، بحيث يتحول كل إقليم في العراق إلى قاعدة لنفوذ هذه الدولة الإقليمية أو تلك، يعني في الواقع أن النفوذ الإيراني سيبقى على زخمه في جنوب العراق.

ولهذا نعتبر أنه لا معنى لحماية الأمن القومي العربي إذا ظلَّ مشروع تقسيمه حياً يُرزق. وهذا ما يُوجب الحذر من أية خديعة أميركية أخرى سواءٌ أكانت على شكل ترامب أم شكل بوش وأوباما. وإذ يأتي تحذيرنا من الوقوع في كمائن الخديعة هو ما أخذ يتسرَّب من معلومات عن عقد مؤتمر في تركيا تحت عنوان (القوى الوطنية السنية) جمع بين صفوفه كل الجوقة التي تزعم أنها تنطق باسم السنة، وهم في الوقت ذاته ممن تلوَّثت أياديهم بدماء المكون الطائفي الذي يزعمون أنهم من حماته. هذا ناهيك عن أنهم أثبتوا ولاءهم الكامل للاحتلال الأميركي، وخضعوا لإملاءات النظام الإيراني.

إن ما دفعنا إلى التحذير، ليس خوفنا من أن تغرق فيه المقاومة العراقية لأنها رفضت المشروع من أساسه منذ بداية تسويقه لأنها تعرف مخاطره، ولأنها أعلنت أن توحيد العراق هو مطلب استراتيجي، بل جاء التحذير موجَّهاً إلى دول الخليج العربي تحديداً من تجربة سابقة فاشلة راهنوا فيها على أن تكون لهم حصة في العراق المقسَّم عبر (إقليم سنستان). ولسنا هنا بحاجة لسردها لأن أنظمتهم السياسية أدرى بتفاصيلها ونتائجها الخطيرة، وكانت من أخطر تلك النتائج أن النظام الإيراني قد سيطر على العراق كله ضارباً حتى مصالح حليفه الأميركي عرض الحائط بالاستفراد بثروات العراق، ومتجاوزاً المصلحة الخليجية عندما أعلن أن بغداد هي عاصمة للإمبراطورية الفارسية.

علماً أن النظام الإيراني قد يساوم الأميركيين والخليجيين على توزيع المصالح في العراق بينهم بالعدل. وعلماً أن الأميركيين قد يرضون بتلك المساومة لأنها تعيد ثروات العراق لمصلحة أميركا كما

أعلن دونالد ترامب. ولكن أين هي المصلحة الخليجية في كل تلك المساومات؟

إن الرضى الخليجي، بما يُحاك للعراق في مرحلة ما بعد نقل داعش من الموصل إلى أماكن أخرى، إذا صحَّت المعلومات المسرَّبة على قلتها، يعني سلبها من أوراق قوّتها التي تمتلكها الآن، لتصبح الطرف الأضعف بينهما. وبذلك ستعاد الأوضاع إلى نقطة البداية. ولا شيء يحول دون أن تتكرر السيناريوهات لمدة أكثر من عشر سنوات أخرى، ويبقى الأمن الخليجي مهدداً بشكل خاص، ويكون المستفيدان الأكبران، هما أميركا وإيران. فتضمن الأولى استعادة دورها الأكبر في نهب ثروات العراق لمصلحة الشعب الأميركي، وستبقى إيران في جنوب العراق لكي تروِّض ما لم تستطع ترويضه حتى الآن من عراقيي الجنوب، ستستأنف به مشروعها التوسعي الخطير حينما تحين فرصة متغيرات أخرى قد تحصل على الصعيدين الدولي والإقليمي.

إنها فرصة أمام دول الخليج العربي بأن لا تخسر أوراق قوتها الراهنة، مخدوعة بعودة إدارة الجمهوريين الشبيهة بتمثيل دور عودة الابن الضال إلى أحضان المنطقة عامة، وأحضان القضايا العربية خاصة. وعليهم أن لا ينساقوا مع خُدع إعطائهم حصة من مشروع تقسيم العراق، لأن عليهم أن لا يتناسوا أنه لا يمكن حماية أمنهم ما دام العراق محتلاً ومقسماً بين أميركا وإيران. وعليهم أن يتأكدوا أن هذا الأمن لن يصبح محمياً سوى بعودة العراق موحداً خالياً من أية وصاية، على أن يحكمه نظام يحمل عقيدة الدفاع عن القومية العربية ويحمي حدود الوطن العربي ويحرص على مواجهة كل محاولة اختراق للأمن القومي العربي خاصة من بوابته الشرقية.

* * * * *

اغمض عينيك على حلم

يوسف الورداني

أخي في كل قطر عربي، اجتاحه "الربيع العربي"، وعمت أرجاءه "الفوضى الخلاقة"، تفتك به الحروب الداخلية منذ سنين ولم يزل، أراك تحلم ببيت من طين، وقنديل زيت، وتشتاق لنبع يخرج من صخرة، وتنصت لحكايات وصمت ليال معتمرة .

أراك تسأل: ماذا تخبئ في صدرك منذ سنوات مرت؟ تبتسم بإشفاق، فأنت على يقين من أنك مهما حذفت من الأرقام لن تبقى إلا كلمة سوداء محفورة في الذاكرة ... للحرب.

من الحرب تحاول العبور إلى زمن هو كالحلم، والحرب ما زالت مستمرة. وذاكرتك تغوص في قلب الذكريات الدقيقة، ووهجها العاطفي لاكتشاف دفاتر الأيام القديمة، وشموس لحظات الفرح القادم .

عيناك تمتلكان قوة استثنائية في استحضار الماضي بأصدائه وأصواته في لحظة واحدة فريدة.

تتحدث عن ماضٍ قريب جداً، والذاكرة تذهب أبعد، صوب أشرعة الطفولة المطوية في الأحداق .

تنكر الأرض مواعيدها، والمهاجرون عن أوطانهم طوعاً، أو قسراً، يسقطون – لا بد – في مرارة الغربة وقسوتها، تنكر الأرض مواعيدها، ويغمض الإنسان عينيه على الأحلام، لأن الوطن حين يشتعل بالرغائب، يحتاج إلى الصوت والغيمة والنهر والجدول، لتبدد عنه ما نسميه "الربيع" حوله من ملامح الضياع والتشظي .

من يخلع عن نفسه تاريخه القديم، وغربته، وأحلام الوطن العذب، والانتصارات الزائفة، لا بد أن يجد نفسه في متاهات ما بعد الإهانة، ومهرجان ما بعد البكاء، وصلوات المزار ليؤنس الليل... ثم يرحل .

صلتنا بهذه الأرض مقدسة، نهاجر فيها، نموت أن حان الموت عليها، ونؤمن بأن الحب أجدر بأن لا يمزقه زمن فاسد، والمؤمنون بعقيدتها، رجال يقدمون أرواحهم واحداً واحداً، شهداء لأمة آمنوا بترابها فزادتهم مطراً، وخصوبة، وقد "عرفت أوائلهم في الجهات التي تحتضن النصل" وعرفوا أن اندفاعهم يظل الخيار الوحيد .

لو مرة كنا قادرين على الإمساك بزمام الزمن، دون الالتفات إلى أوامر الرموز والأرقام والخيول الهرمة .

لو مرة نشرنا أفئدتنا أمام الكون عارية من طقوس الزمن وابتعدنا عن انتظار للبيانات "الإيجابية"، لو فعلنا ذلك لاكتشفنا العقدة التي ربطت انكسار أصواتنا، بانكسار قدرتها على ممارسة للحياة .

عندما لا يكون لك موقف من كل هذه الأرض انفجر مرة واحدة، وفجر معك الزمن الذي نسفت فيه المدن والقرى، وكل الوعود في المؤتمرات، بدءاً من مؤتمر لندن ١٨٤١، وانتهاء بمؤتمر .... آخر مؤتمر .

هل ينتظر العرب أندلسَ جديدة؟

الدكتور علي بيان

في إحدى المقابلات الإعلاميّة مع الراحل الأستاذ محمد حسنين هيكل ذكر أنّه من المحتمل أن يكون مصير المشرق العربي مشابهاً لما حدث في الأندلس. وإذا ما تمّ استعراض الوقائع حاليّاً يمكن الاستنتاج أنّه إذا ما استمرت الأحداث على ما هي عليه الآن فإنّ الأمور ستصل إلى النتيجة ذاتها استناداً إلى ما يلي :

١-تهديدات الولايات المتحدة الأميركية للقيادة العراقية قبل حرب ٢٠٠٣ بأنّ العراق سيمحى عن الخارطة وسيتم إعادته إلى ما قبل العصور الوسطى. إنّ كلّ ما قامت به الولايات المتحدة الأميركيّة منذ ذلك الحين وحتى الآن يؤكّد خطتها لتحقيق ذلك ليس في العراق وحده وإنّما كذلك في سوريا وربما لاحقاً في أقطار عربيّة أخرى تحقيقاً لهدف الشرق الأوسط الجديد باعتماد استراتيجية الفوضى الخلاّقة التي أكّد عليها المسؤولون في الإدارة الأميركية .

٢-عندما فُرضت العسكرة على المعارضة السوريّة نتيجةً لاستخدام النظام العنف المفرط ضدّ المظاهرات الشعبيّة السلميّة قدّمت الولايات المتحدة الأميركيّة لفصائل المعارضة وسائل غير قتالية أي معدّات اتصالات لخدمة إستخباراتها وتجسّسها على كل ما يجري في سوريا بهدف تصويب خطَطها هناك، في حين أنّها قدّمت أسلحة ثقيلة لقوات سوريا الديمقراطيّة وأمّنت لهم الغطاء الجوي والدعم السياسي الممنهج خدمةً لمشروعها التقسيمي في الوطن العربي .

٣-لا تزال الولايات المتحدة الأميركيّة منحازة بالكامل إلى العدو الصهيوني وترفض حتى قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة بالقضيّة الفلسطينيّة، وتماطل وتتنصّل أحياناً حتى من خطّتها المعلنة بما عرف بحل الدولتين .

٤-عندما دخلت روسيا الاتحادية الحرب في سوريّا مباشرةً بعد التنسيق مع الكيان الصهيوني تمّت مباركة القوات الروسيّة الذاهبة إلى سوريّا من قبل بطريرك روسيا ممّا يعطي دلالةً قاطعةً على نمط التفكير المشابه إلى مفردات الحرب الصليبيّة الاستعمارية في الماضي .

٥-رغم قيام العدو الصهيوني بعدّة اعتداءات على سوريا لم يتم الرد من قبل النظام السوري ولا إيران وميليشياتها، وإنّما استعملت صواريخ سكود والبراميل المتفجرة وكل أنواع الأسلحة الأخرى ضد قوات المعارضة، ممّا يدحض كل ادعاءات النظام وإيران بحمل لواء المقاومة والممانعة، وأثبت أنّ الحفاظ على السلطة بالنسبة للنظام وتحقيق حلم الإمبراطوريّة الفارسيّة بالنسبة لإيران هما الأولويّة وليس مواجهة العدو وتحرير الأراضي المحتلّة .

٦-الصفقة التي تمّت بين روسيا وتركيا حول حلب والباب أي وقف دعم تركيا للمعارضة لمواجهة تقدم قوات النظام وإيران وميليشياتها مدعومةً من روسيا في حلب مقابل دخول قوات تركيّة مع الجيش السوري الحر إلى الباب لتأمين عازل بين شرق الفرات وغربه ومنع تواصل قوات سوريا الديمقراطيّة تؤكد أن الهدف التركي هو الدفاع عن المصالح القوميّة التركيّة والتي من ابرز أوجهها منع قيام كيان كردي انفصالي في شمال سوريا يمتد بين شرق وغرب الفرات، ويصبح عاملاً مساعداً لحزب العمال الكردستاني الانفصالي في تركيا .

٧-إن معظم العرب، دولاً أومنظمات، قوى سياسية أو عسكريّة موزعون بين المحاور المذكورة أعلاه، وهي شاءت أم أبت، تقاتل بعضها البعض، وبصرف النظر عن أهداف كل طرف فإنّ المستفيد هي القوى الخارجيّة، وهذا يشبه توزع أمراء الأندلس بين القوى التي كانت تستهدف العرب والمسلمين هناك ممّا أوصل الأمور إلى ما وصلت إليه في ذلك الزمان، حيث كان هدف الأمراء الحفاظ على كراسيهم فذهبوا وذهبت كراسيهم. وإذا ما أضفنا ما يحدث في العراق وسوريا إلى الأوضاع في فلسطين المحتلة وليبيا واليمن والصومال، وبدرجة أقلّ في مصر والأردن وتونس والجزائر يمكن الاستنتاج دون أدنى شك أنّ الوطن العربي تحولّ إلى ساحة حرب، ومنطقة تقاسم نفوذ، ولاحقاً لن تبقى كراسي ولا من يجلس عليها من حكام العرب الحاليّين بعدما يكونوا قد خسروا أوطانهم وساهموا في إخضاعها للانتداب والاستعمار من جديد .

لا يزال العرب يمتلكون الكثير من عوامل القوة، والفرصة أمامهم لتصحيح المسار وذلك بإصلاحات داخليّة حقيقية سياسياً واقتصاديّاً واجتماعيّاً على صعيد كل قطر، وبوضع استراتيجيّة عربيّة موحّدة لمواجهة التحدّيات الأمنيّة الداخليّة والتدخل الخارجي متعدّد المشارب والأهداف .

لقد حذّر محمد حسنين هيكل وما على القوى العربيّة الفاعلة، خاصّةً تلك التي تعتبر نفسها ما تزال تحافظ ولو على الحد الأدنى من احترام الهويّة الوطنيّة والقوميّة في الوطن العربي إلاّ أن تعيد قراءة التاريخ بعمق وتستلهم الدروس وتصحّح مسارها لمنع المؤامرة من الاستمرار وبلوغ غاياتها في تدمير ما تبقّى من مقومات القوة والاستقلال للأمّة العربيّة التي تتعرّض للتخريب الداخلي والتدمير الممنهج الذي قلّ نظيره في أماكن أخرى من العالم في العصر الحديث.

تدمير الموصل جريمة أميركية – إيرانية منظمة وشعب العراق سيزلزل الأرض تحت أقدام الغزاة

كتب المحرر السياسي

منذ أن أصبح العراق هدفاً عسكرياً لآلة الحرب الأميركية، لم تعد الملاجئ المدنية تشكل ملاذاً آمناً للأبرياء من شيوخ وأطفال ونساء. ففي مناظير الوحشية الرأسمالية كل شيء مستباح طالما أنه يملأ جيوب الرأسماليين من الذهب والفضة. ولا ضير في أن تساوي حياة طفل ملغراماً من الفضة في المناظير الرأسمالية. ولا ضير أيضاً من أن يساوي تدمير أضخم المباني التزام (إعادة إعماره) بواسطة رأسمالي جشع لم تشبع نهمه بلايين الدولارات.

ومنذ أن وطأت أول قدم فارسية أرض العراق تحت حماية أميركية، تفجَّرت أحلام حاكم (ولاية الفقيه) لبناء إمبراطورية كسرى ثانية. فراح يستبيح دماء أطفال العراق ونسائه وشيوخه، ولم تعد تساوي حياة عراقي في مناظيره أكثر من حصاة تسهم في بناء صرحه الإمبراطوري. فوسَّع من جرائمه على حساب العراق والعراقيين ليبني من جماجمهم قواعد لأحلامه الإمبراطورية.

ومنذ أن استمرأ العملاء والخونة طعم السلطة، بحماية أميركية وإيرانية، حتى تفجَّرت براكين أطماعهم في تجميع الثروات من دماء أهلهم وبني قومهم، ولا ضير بمناظيرهم من أن تساوي حياة طفل أو امرأة أو مسنٍّ درهماً يُضاف إلى ثرواتهم حتى تكدَّست بالحجم الذي لم يروه في أحلامهم.

ونحن نستذكر تلك العقائد التي جُبِلت عليها نفوس الثلاثي الأكثر إجراماً في تاريخ الكون، لم تعد الجرائم التي ترتكب في الموصل لتفاجئنا على الإطلاق. فمن آمن بالجريمة قانوناً لتحقيق رغباته، يمكنه أن يرتكب جرائم أفظع من الجرائم التي يرتكبها الآن، طالما أنها تصب نتائجها في جيوب تجار الإنسانية والدين والأخلاق.

لم تكن المجازر التي يرتكبها التحالف الأميركي – الإيراني في مدينة الموصل المجزرة الأولى ولن تكون الأخيرة. فقد سبقتها جرائم ملجأ العامرية، والحويجة والفلوجة والرمادي وديالى.... وقد ترتكب جرائم أخرى أشد فظاعة وإجراماً، ما لم يقف العالم وقفة جريئة ولو لمرة واحدة، ليقول لأباطرة أميركا وإيران: كفاكم سفكاً لدماء الأبرياء، وكفاكم سفكاً بحقوق الشعوب بتقرير مصيرها. وما لم يقف العرب وقفة، ولو واحدة، ليقولوا لتحالف الشر الثلاثي، أميركا وإيران وعملاؤهما: إن أرض العرب للعرب. وثروات العرب للعرب. وحماة العرب هم عرب. وتطبيق الديموقراطية في بلاد العرب لم يطلبها أحد منكم، بل ديموقراطية العرب يجب أن تكون صناعة عربية، وإعمار بلاد العرب بأيد عربية، ولا إمبراطور على العرب غير عربي.

وإذا كان العالم لم يهتز أمام هول جريمة ملجأ العامرية، ولم يهتز أمام جرائم الفلوجة والرمادي والحويجة، فهو لن يهتز أمام هول جرائم ملاجئ الموصل، ولكن على مجرمي العصر أن يتعظوا من دروس الإمبراطوريات التي دالت في التاريخ، من الإسكندر إلى الرومان. من هولاكو إلى جنكيزخان وتيمورلنك. من الحروب الصليبية إلى غزوات نابليون بونابرت. من بريطانيا وفرنسا إلى أميركا وغيرها. وإذا كانت محطات تلك الهمجيات بدأت في هذه المنطقة المقدسة، فهي انتهت أيضاً على أراضيها، وبأيدي أبنائها. وكما دارت الأيام على شعوب المنطقة، ودالت الدول الطامعة فيها، فهي ستشهد دورة أخرى لطرد الطامعين الجدد على أيدي أبطال عرب.

وإذا كانت أرض الموصل اليوم تشهد عرض مسرحية جريمة أخرى، لتطويع إرادة الموصليين، فلن تكون نهايتها غير تلك التي عرفتها نهاية مسرحيات جرائم أخرى عُرضت على مسرح أرضنا.

وإذا كان الحق لا يضيع ووراءه مطالب، فإن تحرير الأرض حق طالما يقف وراءه مقاتل. وإذا كانت إمبراطوريات التاريخ هُزمت في مواجهة الأبطال العرب، فنزعات الأميركيين والإيرانيين الإمبراطورية ستُهزم في مواجهة أبطال عرب نذروا أنفسهم وحياتهم من أجل أمتهم.

وأخيراً إلى الأميركيين الحالمين بشعار (لكي تعمِّر عليك أن تدمِّر). وإلى الإيرانيين الحالمين بشعار (إذا سيطرت على أرض فاقتل نساءها وأطفالها وشيوخها، واقتلع شجرها، ودمِّر حجرها)، ننذرهم بأنهم سوف يدفعون مما جنت أيديهم كرهاً وحقداً من الضحايا الذين فقدوا أبناءهم، أو من الأبناء الذين فقدوا آباءهم. كما أنهم سيدفعون الثمن من لعنات مواطنيهم ممن تستفيق ضمائرهم على هول الجرائم التي ترتكبها إيادي أولي الأمر منهم.

وإلى الذين خانوا وطنهم، وقبضوا من دم الضحايا من أبناء وطنهم عشرين من الفضة، أنه لن يستطيع أحد أن يرد عنهم لعنة التاريخ وعن ذريتهم من بعدهم.

وإلى أبناء الموصل، وإلى أبناء كل مدن العراق، ننتظر منهم أن تتشابك أياديهم، وتتراص صفوفهم، للثأر ممن كانوا السبب في كل الكوارث التي لحقت بهم، سواءٌ منهم الذين أوغلوا في ارتكاب الجرائم بحق أبناء جلدتهم، أو حتى ممن صمتوا على ارتكاب تلك الجرائم.

إنه العراق العربي حتى وإن كبا لفترة من الزمن، فإنه سينتفض من تحت ركام الملاجئ والأبنية التي تهدمت على رؤوس الأبرياء. إنه شعب العراق العربي، الذي إن ارتهن بعض منه لإرادة الأجنبي، فإن الأكثرية الساحقة ستزلزل الأرض تحت أقدام الغزاة.

قيادة قطر العراق
بيان في الذكرى السابعة والأربعين لصدور بيان الحادي عشر من آذار

بمناسبة صدور بيان ١١ آذار من ١٩٧٠، الخاص بالحكم الذاتي للأكراد في العراق، أصدرت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق بياناً شرحت فيه مضامينه، وهذا أهم ما جاء فيه:

تحلُ علينا اليوم الذكرى السابعة والأربعون لصدور بيان الحادي عشر من آذار التاريخي عام ١٩٧٠ الذي حقق الحل السلمي الديمقراطي للقضية الكردية والحكم الذاتي لأبناء شعبنا الكردي ... ولقد مثّل بيان الحادي عشر من آذار والذي صدرَ قبل سبعة وأربعين عاماً نقلة نوعية تمثلت في إقرار الحقوق القومية والثقافية لأبناء شعبنا الكردي، في الوقت الذي يعاني فيه الكرد في البلدان المجاورة وما زالوا شتى صفوف التعذيب والإذلال وغمط الحقوق القومية والثقافية بل والإنسانية.

في حينه كان البيان من ابرز منجزات ثورة البعث في العراق ثورة السابع عشر –الثلاثين من تموز عام ١٩٦٨والذي هيأ الأجواء والظروف الموضوعية والذاتية لصدور قرار تأميم النفط الخالد في الأول من حزيران عام ١٩٧٢ والشروع بعملية التنمية العملاقة والبناء الاشتراكي والتي تجلت على نحو واضح في منطقة كردستان للحكم الذاتي في إرساء الأسس المادية والمعنوية للنهضة السياسية والاجتماعية والثقافية ..

واستطرد البيان: إننا في الوقت الذي نحيي فيه هذه الذكرى فإننا نستلهم معانيه البليغة في تأجيج مسيرة الجهاد والتحرير الشامل للعراق وتحقيق استقلاله التام والناجز ... وتعزيز الحكم الذاتي لأبناء شعبنا الكردي وتطويره وترصين الوحدة الوطنية بالضد من التوجيهات الطائفية والعرقية المريبة وتركات الاحتلال الأميركي والتواطآت الأميركية الإيرانية والاحتلال الإيراني... ذلك أن الاحتلال الأمريكي أجهز على مسيرة البناء والتنمية والنهوض والتقدم في العراق والذي اعترف به الرئيس الأمريكي ترامب (بأن غزو العراق واحتلاله كان أسوأ قرار في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية على الإطلاق) والذي ما كان يجب أن يكون وشبهه (بضرب خلية النحل).

وختم البيان بالدعوة إلى مواصلة مسيرة الجهاد لتحقيق النصر الحاسم ومواصلة مسيرة البناء الثوري الشامل ولمصلحة أبناء الشعب العراقي، وتحقيق النهوض الوطني، وبما يعلي صرح الحضارة الإنسانية الشامخ .

في الحادي عشر من آذار ٢٠١٧ م

صريح عاجل للرفيق أبو علي الأمين الناطق الرسمي باسم قيادة قطر العراق
حول ما جاء بالمقابلة التي بثتها قناة الرشيد الفضائية مع الكاتب السياسي حسن العلوي

صرح الرفيق أبو علي الأمين الناطق الرسمي باسم قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي بما يأتي :

تناولت بعض المواقع الخبرية وشبكات الإعلام تفسيرات مختلفة للمقابلة التي أجرتها قناة الرشيد الفضائية مع الكاتب والسياسي المعروف حسن العلوي والتي تطرق فيها لمضامين الرسالة التي تلقاها من الرفيق المجاهد عزة إبراهيم الأمين العام للحزب التي تضمنت تقييم تجربة الحزب والإشادة بمواقف الرفيق الشهيد صدام حسين خصوصا إبان العدوان الإيراني على العراق وهي غير ما تضمنته تعليقات الكاتب السياسي حسن العلوي في حديثه لقناة الرشيد ضمن نظرته كمعارض للحزب وتوجهاته ..

وأضاف أن الرسالة تضمنت شرحا لجهاد الحزب ودعوته ايران بالكف عن عدوانها واحتلالها للعراق وفضح الحزب لمواقف الأحزاب السياسية الطائفية الداعية لتقسيم العراق وتفتيته .

وأكد أن الحزب اجرى ويجري مراجعة نقدية موضوعية وصريحة لمواقفه وتجربته مبيناً إيجابياتها الكبيرة ومنجزات ثورة البعث في العراق ثورة السابع عشر الثلاثين من تموز العظيمة .

وختم تصريحه بالقول بان الحزب يواصل جهاده وكفاحه لتحقيق تحرير العراق الشامل واستقلاله الناجز وحتى الظفر الحاسم والنصر المبين.

بين النجمة ورياض الصلح
أمواج من الغضب
والحراك الذي كان يتيماً أعلن أكثر من أب بنوته

يأتون من أين؟ ..

من كل الجهات أتوا، من أزقة البؤس، من أحياء الفقر، من خربة منسية في أقاصي عكار وقرية جنوبية أضناها الجوع فنست اعتزازها بأنها قاتلت وحررت وصانت حدود هذا الوطن.. غصت بهم الساحات وضاقت الشوارع المحيطة .. هتافاتهم كما الشعارات عبرت عن آلامهم، وعن عذابات السنين، يوحدهم الحاضر مع خوف المستقبل على رغيف الخبز وحبة الدواء وكتاب المدرسة .

أسقطوا كل الزيف الطائفي والمذهبي، رفضوا ثقافة الغرائز والانقسام فاجتمعوا في لبنان الوطن.. قطعة من السما وجنة الشرق" بوجه ثقافة المحاصصة والشحن المذهبي وهتفوا "كلنا للوطن في وجه حيتان المال والسياسة وأمراء الطوائف أصحاب شعار (كلنا عالوطن).

عدة الاف زحفوا يوم التاسع عشر من آذار إلى ساحة رياض الصلح، كانوا يمثلون كل الشرائح والأطياف والفئات فهم لبنان كله بقاعه وجنوبه، شماله وجبله والقلب بيروت، فتوحد الوطن كله خلف إرادة مواجهة :

-الفساد
-الهدر
-السرقة
-قانون الإيجار الجديد
-السلسلة
-قانون الانتخاب
-حيتان المال
-تماسيح الصفقات والسمسرة
-الكهرباء، النفايات، الماء، الكهرباء، الاتصالات وأطلال مدرسة رسمية دمرها نظام كما فعل بكل جميل .

وعلى الضفة الأخرى كانت النخبة الحاكمة، عفواً الطغمة، وزراء ونواب، مصارف، ورؤوس أموال تحاول إنقاذ ما تبقى من نظام لم تعد سياسة الترقيع تداوي عضاله.

النظام الذي بدأ يترنح تحت ضغط الأزمات، لا يعرف إلا أن يسرق جيوب الفقراء.. النظام الذي يمتاز بقدرته على تجديد نفسه بدا في اللحظة يبحث عن خشبة خلاص استعداداً للانقضاض من جديد، وإذا كانت علائم الانهيار العام بعيدة بنظر البعض، فإن تباشيرها تلوح ولا شك في الأفق ...

هنا الفقراء، صورة الوطن الذي أفقروه، وحال الشعب الذي أصبح كله تحت خط الفقر يمد يده نحو رغيف الخبز كشوق كل دم الغريق إلى الهواء، هذه الحناجر الغاضبة تجاوزت منذ زمن بعيد (قصيدة فيروزية) و (مواويل الصافي) (عن كم أرزة عاجئين الكون) لكنها تمسكت بشعار (هنا باقون كالأزل) وحتى بناء وطن الفقراء والأطفال والأحلام الجميلة .

عندما بدأ الحراك الشعبي شكك كثيرون من الجدوى إلا أن الأمل يتضاعف وكل اللبنانيين سواء الذين احتشدوا في رياض الصلح أو الذين ظلوا في بيوتهم، فالكل قلبه هناك وروحه مع هتاف شباب وشيوخ .

هنا قبالة سراي الحكومة... على بعد أمتار من مقر مجلس يزعمون أنه يمثل الشعب تبدو الصورة على حقيقتها ..

نظام يحتضر ووطن يولد من جديد وشعب قرر أن يدافع عن حقه في العيش.